التقدمي

نشرة شهرية يصدرها المنبر التقدمي - مملكة البحرين SDPA 499 العدد 168 السنة التاسعة عشر - نوفمبر 2021

لا لضريبة القيمة المضافة

نواقيس تقرير الرقابة 3

المناضل حسن علي محمد .. لروحك السلام 5-4

رأس المال الكولونيالي أم رأس المال الشرقي 24-25

موقفنا

المنتدى الفكري السنوي السابع للتقدمي

يتزامن صدور هذا العدد مع انعقاد المنتدى الفكري السنوي للمنبر التقدمي، في دورته السابعة بعد تأجيل اضطراري عن موعد انعقاده السنوي المعتاد في منتصف فبراير من كل عام، بسبب الظروف التي فرضتها جائحة كورونا.

يناقش المنتدى هذا العام واحداً من أهم الموضوعات التي تواجهها دول منطقة الخليج العربي، هو موضوع الخصخصة التي أخذت تطال المرافق الحيوية المتصلة بمعيشة المواطنين، بما فيها الصحة والتعليم اللذين اختارهما المنتدى كمثالين، ما سيؤدي في الأفق المنظور إلى تخلي الدولة في بلدان المنطقة عن الكثير من التزاماتها في تأمين الخدمات التّعليمية والصّحية، مع ما سينجم عن ذلك من تبعات اجتماعيّة واقتصاديّة تسلط الأوراق المقدمة في المنتدى ومناقشاته الضوء عليها باستفاضة.

لقد تكّرس المنتدى الفكري السنوي للمنبر التقدمي كفعاليّة فكريّة لا تحصر اهتمامها في الشأن المحلي، بل حرص المنتدى، ومنذ دورته الأولى عام 2015، على أن يكون، في موضوعاته والمشاركين فيه، ذا أفق خليجي، يشارك فيه باحثون ونشطاء من بلدان المنطقة، ممن عرفوا برؤيتهم التقدميّة والتزامهم بقضايا أوطانهم وذودهم عن مصالح شعوبهم وحقوقها.

وبنظرة سريعة على الموضوعات التي جرى تناولها في دورات المنتدى السابقة، وتمّ توثيق الأوراق التي قدّمت فيها في كتب، صدر منها حتى الآن ثلاثة، نلاحظ هذا الحرص التي تشفّ عنه عناوين هذه الكتب وهي كالتالي: "خصائص تطوّر الرّأسماليّة ودور اليسار في بلدان الخليج العربيّة"، "التركيبة الطبقيّة الاجتماعيّة في مجتمعات الخليج العربي – السّمات والتّحوّلات"، "دول الخليج العربي: البنى التّقليديّة، الدّولة، المستقبل"، كما ناقش المنتدى في دورته السابقة موضوع: "التّنميّة في بلدان الخليج العربي: التّحديّات والبدائل".

وهذه الحصيلة البحثيّة والفكريّة تقدّم مساهمة مهمة في تشخيص قضايا المنطقة على الأصعدة المختلفة وآفاق تطوّرها المنتظرة حكماً من السيرورات الراهنة للأوضاع في بلداننا، وتُعين هذه الحصيلة ليس فقط الباحثين والدارسين لشؤون المنطقة، وإنما أيضاً النشطاء فيها المناضلين من أجل بدائل افضل، تنسجم مع تطلعات شعوبنا في حياة حرّة كريمة، وتفتح آفاق الممارسة الدّيمقراطيّة المحميّة بنصوص دستوريّة وقانونيّة تنسجم مع روح العصر، والمستندة إلى سلطات تشريعيّة منتخبة وذات صلاحيّات حقيقيّة، ومؤسسات فاعلة للمجتمع المدني، من نقابات عماليّة واتحادات جماهيريّة مستقلة، وإلى حريات عامة، في مقدمتها حريّة التعبير.

التقدمي

أكّد رفضه افتتاح سفارة الكيان الصهيوني في البحرين

التقدمي: مضاعفة القيمة المضافة تحميل أعباء جديدة على المواطنين

شدّد المنبر التقدمي على رفضه لأي سياسات ترهق كاهل المواطنين وبصورة خاصة محدودي ومتوسطي الدخل وشريحة المتقاعدين عبر ضرائب ومشاريع ومنها تلك التي يمليها البنك الدولي وصندوق النقد والتي تزيد من معاناة المواطنين وتكون على حساب حقهم في حياة أفضل.

وأشار بيان صادر عن المكتب السياسي للتقدمي إلى «ردود الفعل الواسعة من قوى سياسية ومجتمعية والمعبرة عن رفض مضاعفة القيمة المضافة إلى 10٪ وكل التوجهات لتحميل المواطنين أعباء جديدة»، محذراً من التبعات الاجتماعية والاقتصادية على المواطنين ومفاقمة الصعوبات المعيشية التي يواجهونها مما من شأنه زيادة رقعة الفقراء والمعوزين. ودعا إلى: «إعادة النظر في هذه السياسات والتوجهات وتبني المعالجات الحصيفة التي تحقق أفضل عائد اقتصادي ممكن وفي المقدمة منها فرض ضرائب على الشركات الكبرى، وإعادة هيكلة الاقتصاد، علاوة على مواجهة حازمة لمكامن الخلل والهدر والفساد».

وفي الوقت الذي أعرب التقدمي عن اعتزازه بمواقف شعب البحرين بكل أطيافه ومكوناته من القضية الفلسطينية ورفض مجدداً التطبيع مع الكيان الصهيوني الغاصب مؤكداً احتجاجه على زيارة وزير خارجية هذا الكيان وافتتاحه مقر لسفارة إسرائيل في البحرين، استنكر بشدة محاولة البعض تحريف هذه المواقف بإضفاء الطابع الطائفي لحركة الاحتجاجات الأخيرة على تلك الزيارة التي لم تكن موضع ترحيب من قبل كل فئات الشعب البحريني دون استثناء وذلك امتداداً لمواقف هذا الشعب الواضحة والثابتة من التطبيع وتجاه قضية الشعب الفلسطيني الشقيق بوجه عام.

واستعرض المكتب السياسي للمنبر التقدمي مسارعمل تنسيقية الجمعيات السياسية، وجدد اهتمامه بالعمل المشترك بين الجمعيات السياسيّة وكل ما يصب في خدمة الأهداف الوطنية.

قراءة في كتاب "السقوط المدوي" لـ استيجيلتز

الصياد: زيادة سقف الدين العام يعتبر أسهل الحلول ولكنه عبء على الاقتصاد الوطني

اعتبر الخبير الاقتصادي الدكتور محمد الصياد بأن: "زيادة سقف الدين العام يعتبر أسهل الحلول للوفاء بالالتزامات الآنية ولكنها على المستوى البعيد تشكل عبء على الاقتصاد الوطني". موضحاً بأن: "هناك مفاوضات في الولايات المتحدة لزيادة سقف الاقتراض الحكومي، وهو مشابهة إلى حد كبير ما يحدث في اقتصادنا المحلي، غير أن الطلب الحكومي لدينا يستجاب سريعاً برفع سقف الدين العام دون مناقشة من السلطة التشريعية، على عكس ما هو حاصل في الولايات المتحدة التي يحتاج فيها السياسيون إلى اجراء مفاوضات بشأن ذلك".

وقال الصياد في ندوة له بالمنبر التقدمي بمناسبة إصداره مؤخراً ترجمة لكتاب «السقوط المُدويّ"، للكاتب الأمريكي جوزيف استيجيلتز، إن: "الكنزيين الجدد، نسبة إلى المفكر الاقتصادي جون مينارد كينز، يؤيدون سياسة دعم الاقتصاد المتعثر عبر ضخ حزم تحفيز مالية حكومية في تلك الاسواق، وهو

ما أدى بدولة مثل الولايات المتحدة لأن يصل فيها العجز إلى نسب مرتفعة جداً، ووصل حاليا إلى 135٪ نسبة العجز بالنسبة إلى النتائج القومي".

ونوه الصياد إلى أن "الكتاب يعيد الاعتبار للأساسيات الاقتصادية التي تنتصر للكلاسيكية الجديدة التي تحولت على أيدي المحافظين الجدد إلى نظام النيوليبرالية والتي تمثل الأداة التطبيقية الفكر الاقتصادي الرأسمالي طوال الأربعين سنة الماضية"، مشيراً إلى أن الكاتب "ركزّعلى مسألة رئيسية في كل فصول الكتاب، هي أن السوق لا تعالج نفسها بنفسها كما تدعي الليبرالية الجديدة، إنها بحاجة إلى ضبط وتنظيم".

وشدّد الصيّاد على أن "الكاتب يخلص في نهاية الكتاب إلى نقطة هامة مفادها تموضع الولايات المتحدة في العالم بعد التحولات الكبرى وصعود الصين"، مما يتطلب النظام الاقتصادي العالمي يتطلب من الاقتصاد العالمي أسساً أخرى غير الأسس التي أنشأتها الولايات المتحدة عقب انتصارها في الحرب العالمية الثانية".

وقال الصياد: "إن جوزيف استيجيلتز في كتابه هذا، قد أعاد الاعتبار لعلم الاقتصاد، بقيامه بإعادة تثبيت الأساسيات التي يقوم عليها هذا العلم، من قوانين ونظريات ومفاهيم مبدئية أساسية، لا تصبح مادة الاقتصاد علماً من دونها. كما قام بتأصيل التعليم والتطبيق العلميين للنقاش والجدل الواسع الدائر منذ انتصار الكلاسيكية الجديدة على الكينزية، حول القضايا الجوهرية لتطبيقات علم الاقتصاد في سياق خضوعه الموضوعي للتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها العالم على مدار العقود الخمسة الأخيرة، لاسيما منها تلك التي شهدها العقدان الأخيران من الألفية الثالثة".

قراءة في كتاب (رأس المال الحكومي الشرقي) لعبدالله خليفة

نظمّ المنبر التقدمي بالتعاون مع مختبر الفلسفة والفكر النقدي، بتاريخ 3 أكتوبر 2022 ندوة بعنوان (رأس المال الشرقي أم رأس المال الكولونيالي– قراءة في كتاب (رأس المال الحكومي الشرقي) للكاتب الراحل عبدالله خليفة، قدّمها هشام عقيل، وأدارها موسى راكان.

في البداية تقدّم المحاضربالتقدير والثناء لجهود الكاتب الراحل الرفيق عبدالله خليفة في الكتابة والفكر، موضحاً أنه ليس في الموقع المناسب للتحدث عن التاريخ الطويل لهذا الباحث والأديب والمناضل السياسي والشخصية الوطنية المعروفة التي نكن لها كل الاحترام، ولكنه يعرض هذا الكتاب "لأقيس إلى أي مدى تشكل أطروحاته التي تراجع – بوعي، أسس الماركسية للأسباب التالية: أولاً، لأنه من غير المعقول أن نكون أمام كتاب يطرح حسب كاتبه تفسيراً جديداً للعالم المعاصر دون فحص صحة أوعدم صحة هذا التفسير، ثانياً: يقول المؤلف نفسه بأنه يسعى في كتابه إلى تجاوز اللينينية وذلك يستدعي الفحص كذلك، ثالثاً: لأنني من خلال هذه القراءة أود أن أقدم لكم النظرية الكولونيالية لأول مرة بوصفها إضافة نوعية في العلم المادي التاريخي".

يدور كتاب (رأس المال الحكومي الشرقي) على فكرة مركزية واحدة أن الشرق على العكس من الغرب لم يشهد عملية تراكمية طويلة للثورات البرجوازية ولا رأس المال، ولا التقاليد الديمقراطية، مما أعطى الدولة الدور الأهم في كل هذا، وبالتالي ماهي النتيجة؟ راسماليات مشوهة تحكمها مصالح الحكومات بدلاً من رأسماليات طبيعية تقوم على الميكنزمات الطبيعية للتنافس الرأسمالي باختصار، لكي يفهم عبدالله خليفة الفرق ما بين شرقه وغربه يدعونا إلى أن نتفحص الفروقات الخارجية مابينهما، الجغرافية، والتاريخية، والثقافية، والسياسية ..الخ .

يذكر أن نص الورقة التي قدمت في الندوة المذكورة نشرت في "التقدمي" على حلقتين الأولى في العدد الماضي، والثانية تجدونها منشورة في هذا العدد.

هندسة الثقافة وصولاً لدور اقتصادي تنموي

أوضح المسرحي جاسم العالي أن «الهندسة الثقافية هي نهج لتخطيط التنمية الثقافية، آخذاً في الاعتبار المفاهيم المتغيرة للثقافة، وتصميم الاستراتيجيات العملية للتعامل مع المشكلات التي تواجهها»، مبينًا أن الهدف من هذه الهندسة هو «تحديد المجالات التي يمكن للهندسة الثقافية أن تلعب فيها دورًا تنمويًا على الصعيد الاقتصادي، إلى جانب الأدوار التي تلعب فيها المؤسسات الثقافية، كالمسارح وغيرها، دورًا في خلق قيمة مضافة».

وأوضح العالي في ندوة أقامها المنبر التقدمي حول «هندسة الثقافة، رؤية استراتيجية لمستقبل الثقافة في البحرين»، بأنه: «على القطاع العام النظر في إشراك المؤسسات الثقافية في عملية صنع الاستراتيجيات».

وخلص العالي إلى عدة توصيات أهمها وضع استراتيجية وطنية شاملة للثقافة تسعى «إلى الاستثمار في الفن والثقافة والأدب والمسرح»، و«إسهام وسائل الإعلام في نشر ودعم المنتج الثقافي»، و«سد الفجوة بين القطاع الخاص، والمؤسسات الثقافية من خلال الشراكة والتوعية بأدوار القطاع الخاص، وأهمية المسرح رافدًا مهمًا».

كما أوصى العالي بـ«الأخذ بسياسة الحوكمة لإدارة جميع جوانب الهندسة الثقافية، والمبادرات ذات الصلة»، مع التأكيد على ضرورة «إشراك المسرحيين في وضع السياسات الثقافية المعنية بالمسرح، والانضمام للإتفاقيات الثقافية الدوليّة».

فضفضة

نواقيس تقرير الرقابة

عيسى الدرازي

لا يقتصر تقرير الرقابة المالية والإدارية على كشف مكامن الهدر في المال العام، أو التحذير من المراحل الخطرة التي وصلت إليه مبالغ الدين العام التي بلغت نسبة إلى الناتج المحلي 115٪، فيما يؤكد اقتصاديون بأنها تصل دون مبالغة إلى حدود 135٪، ليس هذا فحسب ما دأب التقرير على تكراره عاماً بعد آخر، حتى وصل لنسخته الثامنة عشر هذا العام، الذي حذر من مغبة التهاون في أهمية تعزيز الأمن الغذائي للبلد.

كشف التقرير في نسخته الحالية عن أن البلد تستطيع الصمود لمدة 4 أشهر ونصف في أحسن الأحوال لو طرأ طارئ ما ولم تستطع الدولة استيراد الغذاء من الخارج، موضحاً بأن: «عدم كفاية الطاقة الاستيعابية لصوامع شركة البحرين لمطاحن الدقيق لتلبية احتياجات السوق المحلي من القمح لفترة تكفي 6 أشهر، حيث أن الطاقة الاستيعابية للصوامع لا تتجاوز 51 ألف طن، بما يكفي لتأمين احتياجات السوق لفترة أربعة أشهر ونصف فقط».

كما وجه التقرير ملاحظة إلى الوزارة بشأن: «عدم اعتماد استراتيجية وطنية للأمن الغذائي بالرغم من مساعي الحكومة لوضع واعتماد استراتيجية شاملة لتوفير مخزون غذائي من السلع الأساسية منذ سنة 2015». وهو ما يدلل على استشعار الخطر منذ ذلك الحين، ولو تمّ التحرك حينه، لكانت قدرتنا على استيعاب ارتدادات جائحة كورونا أكثر من الآن، وأخف وطأة ربما.

يلفتنا في تقرير آخر أعدّته وزارة الاشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني صادر في يونيو الماضي، أوضحت فيه استراتيجيتها للأمن الغذائي، أن الوزارة جاءت على ذكر معلومات صادمة في ديباجة الاستراتيجية حيث اشارت صراحة إلى أن: «مملكة البحرين تعتمد في تبعيتها الغذائية على الاستيراد، حيث تستورد نحو 90٪ من احتياجاتها الغذائية من الخارج».

للوصول إلى مستوى الأمن الغذائي الآمن، نحتاج إلى أن تبذل الدولة جهداً واضحاً وفعالاً وعدم رمي الكرة في ملعب القطاع الخاص من أجل أخذ زمام المبادرة والنهوض بالقطاع الزراعي في البلد، على الدولة أن تدعم تأسيس اتحاد تعاوني زراعي يأخذ على عاتقه مهمة تخصيص الأراضي الزراعية الحكومية إلى المزارعين البحرينيين، وتطوير القطاع بما يتناسب مع مجريات العالم اليوم والتطوّر التكنولوجي، حيث يمكن لهذا القطاع لو أراد له أن يستوعب بصورة مطردة أعداد الباحثين والعاطلين عن العمل في مختلف القطاعات الإدارية والفنية والحرفية وبالطبع التقنية.

لو تحقق ذلك فإنه سيعود بالنتائج الإيجابية على أكثر من صعيد.

التقـــدمـــي ينعـــى المنـــاضـــل الشجـــاع حســـن علـــي محمـــد

نعى المنبر التقدمي المناضل الشجاع في صفوف جبهة التحرير الوطني حسن علي محمد خليفة، الذي لعب دوراً كبيراً في النضال ضد الهيمنة البريطانية على البحرين، ومن أجل الحرية والاستقلال الوطني والحريات العامة.

لعب دوراً كبيراً في النضال ضد الهيمنة البريطانية على البحرين

بذل جهد كبيرا في بناء تنظيم جبهة التحرير الوطني ونشر الوعي التقدمي في المجتمع

دافع عن حقوق الطبقة العاملة والجماهير الكادحة

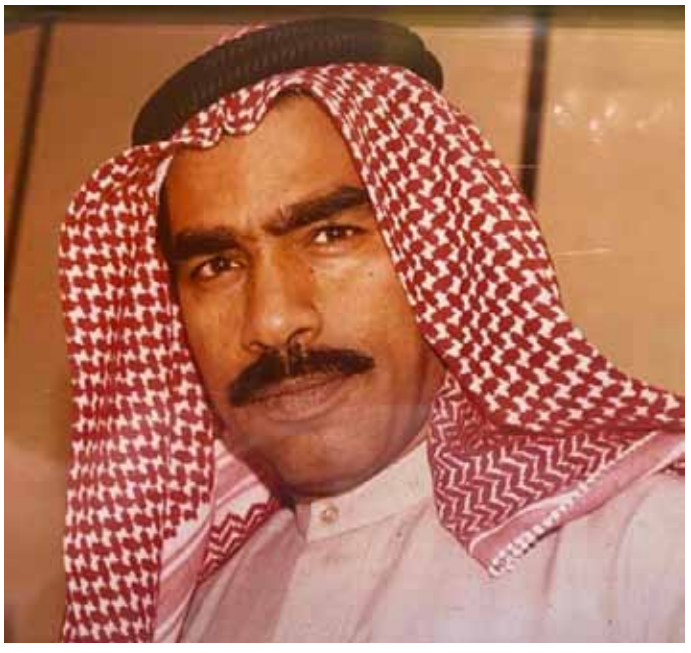

ولد الرفيق الراحل في مدينة المحرق في عام 1940، وانضمّ إلى جبهة التحرير الوطني وهو في مقتبل العمر، وغدا أحد كوادرها النشطة، وكان له دور مشهود في ضمّ اعضاء جدد للجبهة من أبرزهم زميله في العمل بشركة نفط البحرين «بابكو»، المناضل والفنان الراحل مجيد مرهون، واعتقل الرفيق حسن في الحملة البوليسية الواسعة ضد مناضلي جبهة التحرير الوطني عام 1968، وقُدّم الى محاكمة صورية حكمت بسجنه ست سنوات، قضى معظمها في سجن جزيرة جدا، مقيّد الرجلين بالسلاسل، وبعد خروجه من السجن ظلّ لصيقاً بالطبقة العاملة من خلال عمله في شركة ألمنيوم البحرين «ألبا».

بيان النعي الذي أصدره التقدمي، أكدّ على أنه: «بغياب الرفيق حسن علي خليفة يوّدعنا وجه مضيء آخر من وجوه تاريخ شعبنا وحركتنا الوطنيّة والتقدميّة، الذين كابدوا الكثير في ظروف النضال السري الصعبة، وبذلوا الجهود الكبيرة في بناء تنظيم جبهة التحرير الوطني ونشر الوعي التقدمي في المجتمع، وذادوا عن حقوق الطبقة العاملة والجماهير الكادحة، وأبلوا أحسن البلاء في سبيل نيل وطننا استقلاله من المستعمر الأجنبي، فلذاكره الخلود ولزوجته وأولاده ورفاقه صادق العزاء والمواساة".

خطورة النزاعات الطائفية

جواد المرخي

في خضم تطور المجتمعات العربية اليوم نرى ظاهرة تنامي النزعات الطائفية والتي تنزلق نحو النزاعات، وهذه المسألة أين ما كانت هي والجهات التي تساهم في تأجيجها هي من الأسباب الرئيسية في ضعف وتقهقر المجتمعات المدنية العربية.

المفكر الشهيد مهدي عامل أشار في أطروحاته حول الدولة الطائفية بأن البرجوازية السياسية والطائفية هي التي تصرّ على أن يأخذ الصراع الطائفي مكان الصراع السياسي والطبقي والاجتماعي من أجل خلق الأزمات واستمرارها لصالح تكتلات طائفية، إذن فالخطر الكامن وراء مثل هذه الصراعات يجعل الجماهير منقسمة طائفياً بدلا من نمو الوعي الحقيقي الاجتماعي والسياسي والوطني، وتؤدي إلى الابتعاد عن الوحدة والتضامن لتحقيق مطالب العمال وسائر الكادحين.

الصراع الطائفي يساهم في هيمنة التيارات الطائفية ذات الصلة بالفوضى الخلاقة التي لا تقيم وزناً للمصالح الوطنية لبلدانها وشعوبها، وهذا ما نراه بوضوح في بعض البلدان العربية خصوصا في لبنان والعراق وغيرهما. ثم أن حجم المعاناة جراء النزاعات الطائفية بارز في زيادة الاحتقان السياسي والضعف الاقتصادي والتشتت المجتمعي وتهميش الطبقة العاملة خصوصا في ظل تنامي البطالة وتدني الأجور وزيادة مستوى الفقر والهجرة والتهميش، وإذا ما تطرقنا لأنشطة المجتمع المدني فإن الصراع الطائفي يحوّلها الى مستوى متدن.

وأخطر ما في مسألة النزاعات الطائفية إذا وصلت لمستوى الصراع المسلح، هو أن تتحكم فيها الميليشيات التي لها أجندة خارجية وتتبنى أفكاراً بعيدة عن المصالح الوطنية والشعبية، بل هي أداة للدول الإقليمية والعالمية صاحبة المصلحة في تأجيج الصراعات الطائفية في البلدان العربية، كما أن تقسيم المجتمعات طائفياً يساهم في تدني مستوى النضال في مسألة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار السياسي من خلال ضعف القوى والأحزاب السياسية المدنية.

بات من الضروري أن تكثف القوى الوطنية والتقدمية، خصوصا القوى اليسارية، نشاطها عبر كل الوسائل المتاحة لإعلامها وكتابها ومثقفيها للوقوف ضد التأثير الطائفي في وسط المجتمعات العربية، وضرورة تقوية دور المثقف الوطني في إعلاء القضايا الوطنية ذات الصلة بحياة ومستقبل الشعوب العربية، وهنا يأتي دور القوى التقدمية واليسارية في بث روح الوحدة الوطنية من أجل حياة أفضل تؤمن المساواة والحقوق للجميع.

حسن علي محمد في مذكرات محمد السيّد عن انتفاضة مارس 1965

تناول المحامي والمناضل الراحل محمد يوسف السيد في كتابه "يوميّات من انتفاضة مارس ١٩٦٥ – معايشة شخصيّة"، التي كان أحد المشاركين النشطاء فيها في مدينة المحرق، ذكرياته مع المناضل حسن علي محمد في تلك الانتفاضة، حيث كان الرفيق الراحل حسن، واسمه الحزبي يومها هو "جابر"، المسؤول التنظيمي عن محمد السيد وحلقة الوصل بينه والتنظيم، وكانا يلتقيان سراً، ليبلغه التعليمات الصادرة إليه من قيادة جبهة التحرير الوطني، وقد اخترنا من الكتاب المشار إليه، الفقرات التالية التي تظهر بعض جوانب مسار الانتفاضة، خاصة في مدينة المحرق، ودور المناضلين الراحلين: حسن علي محمد ومحمد السيد.

محمد السيّد

التقدمي

بعد صلاة العشاء وقد ندرت حركة المارة، قررتُ الذهاب إلى بيت الرفيق (جابر)، سرت وأنا في اشد الحذر، حيث مررت بأزقة وطرقات ملتوية حتى لا يتبعني أحد، وكان بيت (جابر) يقع في آخر فريق (القصاصيب) المشهور بأزقته الضيقة وأول فريق (الزيانية)، وكان (جابر) لديه تعليمات شخصيّة من قيادة جبهة التحرير الوطني بعدم الخروج والمشاركة في المظاهرات بشكل ظاهر أو مباشر، إنما يستطيع أن يسير مع الماشين على طرف الشارع (قرب الساس)، وكان وقتها هو حلقة الوصل بيني وبين القيادة.

طرقتُ الباب الذي كان (يشاهد) الجنوب وأنا أتلفت يمنةً ويسرة، لم يكن أحد في الطريق، وإذا بامرأة نحيفة تلبس ثوب (امجبعة) فيه، وتحته (دراعة) لم أتحقق من ألوانها بسبب الظلام، سألتها عن (جابر)، وكانت تعرفني بحكم ترددي على (جابر) في السابق، ابتعدتْ عن الباب قليلاً وقالت لي: اتفضل، وأشارت إلى حجرة في آخر حوش رملي، ينبعث من بابها ضوء مصباح كهربائي خافت سبق وأن قابلت وتحدثت مع (جابر) فيها.

كان واقفاً ينتظرني، ألقيتُ عليه التحية والسلام وجلسنا على (دوشكَ) نظيف غطاءه مطرز بخيوط زُرق تشكّل وردات متناثرة على طول الغطاء ملقي على طول ظهر الحجرة التي لم يكن فيها إلا سرير حديدي وفرش بسيط وارضها مغطاة ب (طربال نيلون) مُشجّر، وفي الزاوية البعيدة طاولة خشب صغيرة عليها بعض الأوراق وكُتب، وإلى جانبها كرسي خشب ينطوي من النوع العادي.

جلستُ على (الدوشكَ) وخرج (جابر) ورجع، وهو يحمل في يديه (صينية معدن) ألمنيوم مستديرة وبها إبريق شاي وكوبين، جلس بقربي وأخذ يسألني وهو يصب شاياً بالحليب محلى.

ها – وش الأخبار؟

فأخبرته تفاصيل ما حصل من مظاهرات وشعارات – قاطعني وقال:

نفس الشيء حصل في المنامة وسترة وسنابس والحدّ وباقي مدن وقرى البحرين.

كان يتحدث بشيء من حماس. قال: إن ثورة شعبية اشتعلت في البحرين كلها، وحرف الحديث وأخذ يخبرني بالتعليمات التي عنده، وقال:

يجب مواصلة المظاهرات ونحن مسؤولون عن المحرق – وغداً يجب فرض الإضراب العام.

قلت: جميع الذين قابلتهم بعد المظاهرات يقولون نفس الشيء.

قال: يتوجب عليك الذهاب غداً السبت باكراً إلى مواقف سيارات الشركة (سالم خطر) التي تقف في الساحة أمام مركز شرطة المحرق ومنع المترددين من الصعود إلى السيارات وفرض الإضراب بالقوة.

قلت: ما رأي الآخرين وخصوصاً القوميين العرب ؟

قال: الجميع قرر نفس الشيء. يجب أن تستمر المظاهرات. إننا في إنتفاضة شعبية حقيقية.

وطلب مني أن أمرّ عليه، أزوره في الغد لأخبره بما حصل ويخبرني بالتعليمات المطلوبة التالية "بس كن على حذر عند قدومك إليَ".

خرج قبلي من الحجرة...ثم طلب مني الخروج، فوجدت أخته تطلّ من باب الحوش تتلفتْ يميناً ويساراً...ثم قالت: (مَحدْ في السكة).

خرجتُ بسرعة واتجهت بعيداً إلى الشرق عبر أزقة ملتوية، وبعد أن تأكدت أن لا أحد يتبعني، غيّرتُ طريقي إلى الشمال في إتجاه البيت. وصلت وكان الوالد يستمع إلى إذاعة البحرين. سلمتُ عليه.. كانت البرامج كالعادة لا خبر ولا صدى لما حصل من مظاهرات..لا في إذاعة البحرين ولا في غيرها.

قال الوالد: الدنيا (عفسة) والله يستر .

قلت له: الجميع مقررين (امعزمين) على الإضراب غداً.

قال: تحمل بنفسك..ولا تلقوا بأنفسكم إلى التهلكة.

قلت: لا تكون في بال ..الله يكون في العون..وذهبت لأنام.

نقابة جرامكو تشتكي من تدخل إدارة الشركة وعرقلة انتخاباتها

كشفت نقابة عمال جرامكو (الدرفلة) عن مضايقة إدارة الشركة للأعضاء الذين يعتزمون خوض انتخابات النقابة المزمع عقدها نوفمبر الجاري. وقالت النقابة في بيان لها بأنها:» تلقت رسالة الكترونية من قبل إدارة الشركة» وصفها البيان بأنها تحمل تهديداً مباشراً للأعضاء المترشحين.

وأوضحت النقابة بأن: «رسالة الشركة أشارت إلى انه سيتم اتخاذ قرارات إدارية تجاه الأعضاء الذين يرغبون ترشيح أنفسهم من الدرجة الوظيفية الحادية عشر»، وبحسب البيان يعتبر هؤلاء أعضاءً في إدارة النقابة منذ تأسيسها وفق النظام الأساسي للنقابة والمودع في وزارة العمل منذ عام 2002.

وتابع البيان: «كما هددت الشركة بقطع العلاقة مع النقابة بحجة وجوب ترتيب أمور النقابة الداخلية» وهو ما اعتبرته النقابة تدخلاً سافراً في شؤونها. وواصل البيان: «كما هددت الشركة بوقف الاستقطاع الشهري المختص بالأعضاء المنتسبين للنقابة».

وأشارت النقابة إلى: «تعرض بعض العمال وخاصة الأجانب لمضايقات ومساومات وتهديدات بالانسحاب من النقابة»، وشددت على أنـه:» الانضمام أو الانسحاب من النقابة مكفول قانونيا ولا يجوز لأي جهة من الجهات اتخاذ ذلك للتمييز في الاستخدام أو التأثير على العمال على أي وجه من الوجوه».

تضامن

من جانبها، أصدرت نقابة الحد للطاقة بياناً تضامنياً مع عمال نقابة «جرامكو» قالت فيه:» نقابة الحد للطاقة تعلن تضامنها مع نقابة جرامكو وتستغرب فيها استهداف البعض لأعضاء النقابات ومنسبيها بسبب نشاطهم وانتمائهم النقابي متناسين قانون النقابات العمالية». وشددت على أنه:» لا يجوز بأي حال من الاحوال التضييق على النقابيين بسبب ما يقومون به من نشاط طبيعي يحتمه عليهم واجبهم في الدفاع عن حقوق ومكتسبات العمال والذي لا يتناسب نع قانون النقابات الذي يكفل للعاملين في الحقل النقابي حقوقهم».

«تقدّم" تطالب

على صعيد متصل، وجهة عضو كتلة «تقدّم» البرلمانية فلاح هاشم رسالة إلى وزير العمل يطالبه بموقف جاد حيال الانتهاكات والمضايقات التي يتعرض لها النقابيون والعمل النقابي في إحدى الشركات العاملة في أحد القطاعات المهمة.

مشدداً على أن: «هذه الاجراءات تتعارض مع ما ينص عليه قانون النقابات، ويعبر عن التزام مملكة البحرين بضمانه حرية واستقلالية العمل النقابي وهي من الحقوق الأساسية في العمل، هذا علاوة على مخالفة تلك الإجراءات التي اتخذتها الشركة بشكل صريح لما ينص عليه قانون العمل في الباب الرابع عشر من القانون أيضاً».

3656 بحرينياً يعملون في دول الخليج

أظهر تقرير للهيئة العامة للتأمين الاجتماعي بأن هناك 3656 بحرينياً يعملون في دول مجلس التعاون الخليجي ممن يخضعون لنظام مد الحماية التأمينية حتى الربع الثاني من العام الجاري، يشكل الذكور منهم نحو 72٪. وبلغت نسبة العاملين البحرينيين من الجنسين في القطاع الخاص بدول مجلس التعاون الخليجي نحو 77٪.

ويعمل 60٪ من البحرينيين في القطاع الخاص بدول مجلس التعاون الخليجي –ممن تنطبق عليهم شروط نظام مد الحماية التأمينية –في المملكة العربية السعودية، و21٪ منهم يعملون في الإمارات العربية المتحدة.

كما تصدرت الإمارات العربية المتحدة الدول الخليجية التي يعمل بها البحرينيون في القطاع العام، حيث بلغت نسبتهم 58٪ من إجمالي البحرينيين العاملين في القطاع العام بدول مجلس التعاون الخليجي، والخاضعين لنظام مد الحماية التأمينية، تلتها دولة قطر بنسبة 25٪. فيما جاءت سلطنة عمان في ذيل القائمة، حيث بلغت نسبة البحرينيين العاملين فيها في القطاعين العام والخاص 3٪ فقط.

وفي الوقت الذي يهيمن فيه الذكور على نسبة البحرينيين العاملين في دول مجلس التعاون الخليجي في القطاعين، تبين الإحصائيات أن الإناث يشكلن 57٪ من نسبة البحرينيين العاملين في القطاع العام في دولة الكويت.

«الوطن» - 19 أكتوبر 2021

عاطلون يحتجّون على «وقف إعانة التعطّل»

غرّد بحرينيون في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، على وسم #أنصفوا عاطلين البحرين، في ضوء ما أسموه زيادة عدد حالات إغلاق ملفات لعاطلين من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وحظي الهاشتاغ بتفاعل كبير من عدد من العاطلين.

وكتبت مغرّدة أطلقت على نفسها اسم (كات)، قائلة: «نتمنى أن نجد تفاعلاً في قضيتنا من قبل المسؤولين في وزارة العمل وإيجاد حل حقيقي ينهي معاناة العاطلين، من أين يعيش العاطل إذا تم حرمانه من بدل التعطل ونحن نرى ظروف الحياة الصعبة؟».

ولخّصت أم محمد مشكلتها في تغريدة قائلة: «مشكلتي عاطلة وأوقفوا عني معونة التعطل بحجة رفضت عملاً غير مناسب لمؤهلاتي، ولأن المدة لفترتين زمنيتين وأوقفوا عنّي المعونة».

وغرّد حسن مراد قائلاً: «أنصفوهم، وفروا لهم وظيفة تناسب مؤهلاتهم وتخصصهم»، وقال: «ترفض وظيفة في غير تخصصك فتمنع عنك الإعانة».

مغرّدة أخرى كتبت: «إلى أين يا وزارة العمل؟ عاطلة من 2014 تخصص إدارة مالية ومصرفية من جامعة البحرين وأحمل عدة شهادات، مطالبنا عدم غلق الملفات بحجج وهمية، وعدم وقف إعانة التعطل عندما يتوفى الأب، فهذا ورث وليس له علاقة بالتعطل، والأهم بحرنة الوظائف».

«الأيام» - 7 اكتوبر 2021

كاريكاتير
خالد الهاشمي

نقلاً عن حساب الفنان على «انستجرام»

47% من اصابات العمل في صفوف المواطنين

كشف تقرير للهيئة العامة للتأمين الاجتماعي عن أن عدد البحرينيين الذين تعرضوا لإصابات عمل خلال الربع الثاني من العام الجاري بلغ 188 بحرينياً. وشكّل البحرينيون نحو 47٪ من إجمالي الذين تعرضوا لإصابات عمل، والبالغ عددهم 396 مصاباً.

وبلغت نسبة الإناث البحرينيات نحو 17٪ من إجمالي البحرينيين الذين تعرضوا لإصابات عمل، فيما يعمل نحو 84٪ منهم جميعاً في القطاع الخاص. وحدثت 21٪ من إصابات البحرينيين في القطاع الخاص نتيجة انزلاق أو سقوط.

أما بالنسبة إلى القطاع العام فصنف التقرير أسباب الإصابة إلى حادث في أثناء العمل حيث بلغت نسبة الإصابات فيه 71٪، مقابل 29٪ لإصابات حوادث الطريق.

«الوطن» - 10 اكتوبر 2021

نرفض استقبال الوفد الصهيوني وتسليمه بيانات شبكة الحوسبة السحابية

أكدّت كتلة تقدّم البرلمانية على رفضها التام لزيارة وزير الخارجية الصهيوني والوفد المرافق له للبحرين، مجددة الموقف الثابت من رفض التطبيع مع دولة الاحتلال وعلى ضرورة قيام دولة فلسطينية مستقلة على أرض فلسطين الحبيبة.

كما أوضحت الكتلة أن موقفها المبدئي هذا إنما يأتي تلبية للقناعات الذاتية والسياسية لأعضائها في رفض الاحتلال، وكذلك باعتبارهم ممثلين لشعب دأب على رفض تدنيس الصهاينة للتراب الفلسطيني والّتنكيل بشعبها المسالم طيلة أكثر من ستين عاما، على الرغم من كثرة القرارات الدوليّة والعربيّة الصادرة بحق فلسطين والقدس السليبتين، وما أظهره المجتمع الدولي عامة في المقابل من موقف متخاذل في تنفيذ تلك القرارات الدولية.

وقالت الكتلة في بيان أصدرته بهذا الخصوص: «باعتبارنا ممثلين لشعب البحرين نطالب برفض أي مواقف تطبيعية مع دولة الاحتلال وإقامة سفارة لها على أرض بلادنا، كما نطالب بإجابات واضحة من قبل الحكومة حول مغزى تسليمها بيانات المشتركين في خدمات شبكة الحوسبة السحابية للوفد الصهيوني، الأمر الذي نرى فيه تهديدًا صريحًا لسيادة بلادنا».

ضـريبـة الـدخـل التصـاعديّة ستسهـم فـي إعـادة تـوزيـع الثـروة

أوضح عضو كتلة تقدّم البرلمانية النائب فلاح هاشم بأن: «أمام مجلس النواب مشروع بقانون بشأن زيادة القيمة المضافة»، مشيراً إلى أنه: «إذا ما طبق القانون فسيكون على حساب المكتسبات التي تحققت للمواطن ولا تتوافق مع معايير العدالة الاجتماعية»، لافتاً إلى أن: « هناك من البدائل الاخرى ما يتوجب على المجلس التشريعي ووفق صلاحيات وأدوات العمل البرلمانية إجراء التعديلات على هذا المشروع».

وقال هاشم في ندوة نظمّتها جمعية الوحدة الوطنية بأن: «أفضل ضريبة يمكن أن تطبق وتساهم في تضييق الفجوة بين شرائح المجتمع أو ما يعرف بإعادة توزيع الثروة، خاصة نحن في مجتمع ريعي يعتمد على مدخولات الريع النفطي، هي ضريبة الدخل التصاعدية التي تبدأ بما فوق الحد الأدنى لتكاليف المعيشة وتتصاعد مع زيادة الدخل بنسب محددة وذلك ما يتوافق مع معايير العدالة الاجتماعية التي نصّ عليها الدستور»، منوهاً بأنه: «لم توضح مدى وحجم تأثير مضاعفة القيمة المضافة على الايرادات أو تخفيف العجز والحد من تكلفة الدين العام وفق ما أفاد به النواب الحاضرون ولا النتائج المرجوة ان تتحقق من تطبيق كل خيار على حدة سواء سلباً او إيجاباً اي ما بمعنى انه عند تطبيق اي من الخيارات ما هي انعكاسها على الميزانية ومردودها خلال فترة معينة».

وأشار هاشم إلى أنه: «في ميزانية 2019 وهي السنة الأولى لتطبيق القيمة المضافة في البحرين كانت مساهمة هذه الضريبة ما مقداره 260 مليون وهي تمثل نسبة 47٪ من مجموع الضرائب والرسوم غير النفطية التي تتحصلها الدولة من بورصة البحرين نتائج ارباح 5 بنوك و5 شركات تأمين وشركتي اتصالات في عام 2019 حيث تعدت ارباحهم الـ 505 مليون دينار وهذا ما تجنبت الحكومة حتى الإشارة له كأحد الخيارات والمطبقة في العديد من الدول».

وأوضح هاشم أنه سيكون لهذه الزيادة «تأثيراً كبيراً على فئة العاطلين او ممن يعملون في مهن بسيطة عبر الاقتصاد غير المنظم والذين لم يختاروا العمل في هذه القطاعات أو التعطل بمحض ارادتهم، وإنما لعجز الجهات التنفيذية عن تأمين عمل يوفر لهم ولعوائلهم قوت يومهم، وفوق ذلك تأتي الدولة لتتقاسم معه هذا المدخول البسيط دون اصحاب الملاين والمليارات».

زينل: تقييم جدوى دورات وزارة العمل الخاصة بالعاطلين

أشار عضو كتلة تقدّم البرلمانية النائب يوسف زينل إلى أن: «دورات تدريب العاطلين التي تنظمها وزارة العمل تبدو في حاجة لعملية تقييم من أجل الوقوف على جدوى المنهجية المتبعة حاليًا ومعرفة مقدار النتائج المتحققة على أرض الواقع ومدى تناسبها مع حجم الإنفاق الحكومي والميزانية المخصصة لهذا الغرض».

وأضاف: «غاية دورات التدريب تتركز في إنهاء تعطل المتدربين، عبر منحهم القيمة المضافة على ما لديهم من مؤهلات علمية وخبرات عملية، بمن فيهم فئة العاطلين الجامعيين الذين أتمّوا مرحلة البكالوريوس»، منبهًا في هذا الصدد إلى أهمية قياس النتائج المتحققة على الأرض، وضمان عدم تحول التدريب إلى مرحلة تعطل جديدة.

هاشم يطالب بتهيئة الظروف والإمكانات والتقدير المناسب للمعلمين

طالب عضو كتلة تقدّم البرلمانية النائب فلاح هاشم بأن: "تتهيأ الظروف والامكانيات والتقدير المناسب لجميع المعلمين الذين يقع عليهم العبء الأكبر في العملية التعليمية"، وقال هاشم بمناسبة اليوم العالمي للمعلم بأن: "جودة أي نظام تعليمي تقاس بمستوى معلميه، فهم الأساس لتعميم التعليم الجيد للجميع وبهم تُهيأ عقول ومواقف الأجيال القادمة بحيث تتمكن من مواجهة التحديات العالمية الجديدة، واغتنام ما يستجد من فرص على الصعيد العالمي".

وأشار إلى أنه: "التطورات التي فرضتها جائحة "كوفيد 19" على العالم شكّلت تحدياً حقيقياً لإمكانية تهيئة أفضل الإمكانيات والفرص لملايين الأطفال والشباب والكبار في شتى أنحاء العالم". لافتاً إلى أن: "دور المعلم والتعليم بات حاسماً".

متطوعون في «الصحة» منذ بداية الجائحة لم يتسلموا مكافآتهم

وجه النائب يوسف زينل نقده لطريقة التعاطي الرسمي مع ملف المتطوعين خلال جائحة كورونا، متسائلاً: أبهذا التعاطي السلبي نكافئ من ضحى بوقته وجهده وخاطر بحياته؟!

وأضاف: «وصلتنا شكاوى يؤكد فيها بعض من تطوّع في وزارة الصحة عدم تسلمهم المكافآت المستحقة لهم والموعودة منذ أكثر من 3 أشهر، على الرغم من جهدهم المضنى طوال فترة الجائحة، ولا يزال هذا الجهد مستمرًا، وذلك بنظام النوبات وعلى مدار الأسبوع».

وقال زينل: «الواجب الوطني والوظيفي والإنساني يحتم التعاطي مع المتطوعين بوصفهم ثروة وطنية وعاملاً مهمًا مكّن مملكة البحرين من تخطي خطر تفشي الجائحة، وهو وصف يوجب تكريمهم وتقديرهم والإنصات لشكاواهم وتحقيق مطالبهم».

خليل يوسف

جانب من الورشة

بحضور اقتصاديين ونقابيين ونواب وممثلي مؤسسات المجتمع المدني

ورشة عمل في «التقدمي» بشأن ضريبة القيمة المضافة تقترح البدائل

اعتبر الباحث الاقتصادي عضو اللجنة المركزية عبدالجليل النعيمي بأن: «الضرائب الاستهلاكية وسياسات التقشف المتبعة في السنوات الأخيرة هي نتاج التحول من نموذج الدولة الريعية الرعائية إلى دولة النمو النيوليبرالية»، مشيراً إلى أن: «ضريبة القيمة المضافة هي أكثر أنواع الضرائب إجحافاً بذوي الدخل المتوسط والمحدود، وهي ليست تمييزية ضد الفقراء فقط بل وضد المرأة التي هي أقل دخلاً من الرجل بصفة عامة».

وكان النعيمي متحدثاً في ورشة عمل نظمها المنبر التقدمي بشأن «ضريبة القيمة والمضافة والإصلاح الضريبي والمالي»، بمشاركة نواب واقتصاديين وباحثين وممثلين لمؤسسات المجتمع المدني.

عبدالجليل النعيمي

فلاح هاشم

محمد الكويتي

وقال النعيمي في ورقة العمل التي قدمها بعنوان: «ما الذي تقدمه ضريبة القيمة المضافة لنا وللدولة؟»، «إن ضريبة القيمة المضافة أعجز من أن تضخّ للميزانية العامة ما يُعجّل خفض الدّين العام ورفع أعباء خدمته من على كاهل البلاد والمواطنين»، وتابع: «عوضاً عن التركيز على هذه الضريبة فإنه من المجدي اجتماعياً واقتصادياً التوجه لفرض ضرائب تصاعدية على الدخل العالي للشركات والأفراد والاستهلاك البذخي والثروات، خصوصا غير المستغلة اقتصاديا، لامتصاص جزء من الفائض الضخم وتوجيه الإيرادات المحصّلة نحو الاستثمار الاقتصادي المنتج، وكذلك لمصلحة تمويل الاقتصاد والبرامج الاجتماعية ودعم المهمشين، ومراعاة المفاضلات بين النمو والإنصاف».

وشدد النعيمي على: «ضرورة إعادة بناء الاقتصاد الوطني ليصبح اقتصاداً فعلياً منتجاً، متنامياً ذاتياً يعطي الأولوية للتنمية الاقتصادية الاجتماعية المستدامة والشاملة والتوازن الاقتصادي على برامج التوازن المالي، ويعتمد التخطيط كأداة علمية فاعلة، وتكون فيه الضرائب أداة لإعادة توزيع الثروة والدخل الوطني لصالح الفئات الأقل دخلاً».

تضرر محدودي الدخل

من جانبه، قدّم الباحث الاقتصادي والكاتب د. محمد الكويتي ورقة عمل عنوانها «تحسّن الأداء الاقتصادي وضريبة القيمة المضافة»، تطرق فيها إلى المشكلة مع ضريبة القيمة المضافة، وقواعد وشروط من يتخذ قرار فرض الضرائب، وسبب الحاجة إلى زيادة ضريبة القيمة المضافة بالرغم من تحسن الوضع الاقتصادي وفق تصريحات المسؤولين ومنها تحسّن الإيرادات النفطية وجذب الاستثمارات والنشاط الاقتصادي، وخلص إلى أن ذلك لا ينعكس على حياة المواطن بالقدر الكافي، ولا على الميزانية، وأن الناتج المحلي منفصل تماماً عن الميزانية العامة.

زينب الدرازي

هدى التحو

محمد الصيّاد

راشد الجودر

محمد مساعد

ودعا الكويتي إلى: «فرض ضريبة دخل ثروة تصاعدية، وضريبة على أرباح الشركات وعلى أرباح المضاربات الرأسمالية، وعلى المستفيدين من الأراضي، مؤكداً على أن: «المتضرر من ضريبة القيمة المضافة هي فئة الدخل المحدود والمتقاعدين والموظفين الذين تقل دخولهم عن 700 دينار، والفقراء الذين يتلقون معونات الضمان الاجتماعي».

إلى ذلك، رفع المنبر التقدمي مخرجات ورشة العمل إلى رئاسة واعضاء مجلس النواب، قبل المناقشة المقررة لملف ضريبة القيمة المضافة تحت قبة البرلمان خلال الفترة المقبلة.

وأكدّ التقدمي أن أي خطوة أو مبادرة للتعافي الاقتصادي وتنمية الإيرادات، ومراجعة أسعار الخدمات لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن يكون المواطنون في مقدمة من يتحمل أعباء تبعات ذلك.

داعياً إلى النظر بعين الاعتبار إلى مخرجات هذه الورشة كونها تمثل خلاصة مرئيات المجتمع المدني فيما يخص ملف الضرائب، كما حث على التفاعل الجدي مع ردود فعل المواطنين المعبرة عن رفضهم تبني الخيارات التي تثقل كاهلهم بدلاً من تحسين أوضاعهم.

توصيات الورشة

لا لضريبة القيمة المضافة.. نعم للإصلاح المالي والضريبي

– التوجه الجدي نحو إعادة بناء الاقتصاد الوطني ليصبح اقتصاداً فعلياً منتجاً، متنامياً ذاتياً، يولي أهداف التنمية الاقتصادية الاجتماعية المستدامة والشاملة أولوية على برامج التوازن المالي ويعتمد التخطيط (عملاً بالمادة 10–أ من الدستور) كأداة علمية فاعلة لتحقيقها، تكون فيه الضرائب أداة لإعادة توزيع الثروة والدخل الوطني لصالح الفئات الأقل دخلا، لا العكس.

– الأخذ بمبدأ تصاعدية النظام الضريبي، عبر زيادة العبء الضريبي في تناسب طردي مع زيادة الدخل، والعكس صحيح. ومراعاة انعكاسات الضرائب الفردية في مجال السياسات على الأسر ذات الدخل المنخفض.

– فرض الضرائب على دخل الشركات والأفراد ذوي الدخول العالية، التي ستدر على ميزانية الدولة مبالغ أكبر من الضرائب غير المباشرة، وتعكس أداء المؤسسات والاقتصاد الوطني ككل.

– فرض الضرائب على الثروات الكبيرة، خصوصًا غير المستغلة اقتصاديًا، وبالذات ما تسمى بالأراضي البيضاء التي يُحتفظ بها كمجرد "أصول" للثروة أو من أجل المضاربات في الفرص المناسبة.

– التوجه لفرض ضرائب تصاعدية على الاستهلاك البذخي، كالسيارات واليخوت الفاخرة والقصور والمقتنيات الباهظة الثمن، وكذلك ما يسمى "بضرائب الخطايا" على الكحول والتبغ، وذلك للحد من الاستهلاك الطفيلي والضار وتوجيه الموارد نحو الاستثمار الاقتصادي المنتج، ولامتصاص جزء من الفائض الضخم لمصلحة تمويل الاقتصاد والبرامج الاجتماعية.

– مع الأخذ بعين الاعتبار أن الاقتصاد غير الرسمي يتكون في الأساس من مشاريع العمل الصغيرة أو المبتدئة، فمن الأجدى دمجه في الجانب التوزيعي من السياسة المالية قبل الجانب التحصيلي للرسوم والضرائب، وذلك بهدف مَدِّه بأسباب القوة حتى يصبح قادرًا على رفد إيرادات الميزانية فيما بعد.

– فرض الرسوم على تحويل الأموال للخارج.

– تركيز السياسة المالية في ناحية التوزيع على تمويل مشاريع الإسكان التي تبدو الآن عاجزة عن تلبية قوائم المنتظرين الطويلة والمتزايدة، ومجالات الصحة والتعليم والبيئة.

– تقديم حوافز مالية للقطاعات الاقتصادية التي تؤدي فيها المرأة دورًا اقتصاديًا بارزًا، مثل المشاريع الصغيرة؛ ولحماية البيئة وتشجيع الحياة الصحية والرفاه.

– دعم المؤسسات غير الربحية وإعفائها من الرسوم المختلفة والتعريفات التصاعدية على خدمات الكهرباء والماء.

– إعادة تنظيم وإدارة ممتلكات الدولة وتعزيز الشفافية فيها وحسن استثمار مواردها وتشديد الرقابة على أنشطتها لتشكل موارد حقيقية، هامة ودائمة لإيرادات الميزانية. ومن الحصافة التخلي عن المشاريع المظهرية غير المجدية اقتصاديًا واجتماعيًا.

– «ترشيق» جميع وزارات وأجهزة الدولة، وخصوصا غير الخدمية وترشيد نفقاتها، بما لا يعيق تأدية وظائفها، وبما يستثني فرص المحسوبية والتنفيع واقتناص المال السائب.

– التفكير في خيارات أخرى ذات طبيعة بعيدة المدى لمعالجة اختلالات الموازنة، على عكس وصفات «الوصايا العشر» التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية ذات الأثر السالب على نمو الناتج الإجمالي المحلي وتركز على خفض الرواتب والأجور والتخلص من دعومات السلع والخدمات الأساسية التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من حزمة القدرة الشرائية للأفراد وما يسمى بمؤشر نوعية الحياة الضامن لزخم انتاجيتهم.

– العمل على سد كل منافذ تسربات الفاقد من إجمالي الناتج السنوي، وفي مقدمة هذه التسربات أيدي الفساد المالي والإداري الساطية على جزء كبير من الإيرادات المستحقة للموازنات العامة، أو على جزء معتبر من مخصصات الانفاق الجاري والانفاق الرأسمالي في هذه الموازنات.

– البحث عن معالجات ذات وجهة ومحتوى تنمويين لتغيير بعض الديناميات الداخلية للهيكل الاقتصادي المحركة للنمو، ويشمل ذلك مراجعة ميزان التجارة الخارجية (الميزان التجاري) ودراسة إمكانية إجراء خفض رشيد في فاتورة الواردات.

– مراجعة وتقييم هيكل أسواق العمل وإجمالي قوة العمل النشطة اقتصاديًا، ونسبة العمالة الأجنبية في هذا الاجمالي، ووضع كل ذلك قبالة معدلات النمو المستهدفة، الممكنة البلوغ للسنوات العشر المقبلة في ضوء استعراض كافة مؤشرات الأداء والطاقات المتاحة، بالأخذ بعين الاعتبار مستقبل السوق البترولية العالمية والاقتصاد العالمي بالإجمال.

– تغيير أنماط الحياة الانتاجية والاستهلاكية للدولة والمجتمع، واستعادة ثقافة الإنتاج، والعمل على التخلص نهائيًا من ثقافة الاستهلاك المدمرة للاقتصاد والبنيان المجتمعي، وإعادة النظر في كافة مناحي وأنماط إنتاج وإعادة إنتاج حياتنا، بأن تكون جميع قراراتنا عقلانية، وإعادة «هندسة» هياكلنا الاقتصادية باتجاه التوازن المطلوب بين الانتاج والاستهلاك، ما يعيد الاعتبار لمبدأ الاستدامة في طرائق تعاملنا مع ثرواتنا وعدم الاستهتار بحقوق أجيالنا القادمة فيها.

– إشراك السلطة التشريعية بفاعلية أكبر في صنع السياسة المالية والضريبية، وكذلك مؤسسات المجتمع المدني والفعاليات الوطنية ذات الاختصاص.

ما الذي تقدمه ضريبة القيمة المضافة لنا وللدولة ؟

يتصاعد قلق المواطنين، مصحوبا بالتذمر هذه الأيام من احتمال إقرار رفع ضريبة القيمة المضافة من ٥٪ إلى ١٠٪ ابتداء من أول يناير ٢٠٢٢. حدث مثل هذا الغضب قبيل إلغاء الزيادة السنوية في المعاشات التقاعدية (٣٪) والتعديلات الأخرى على نظام التقاعد والتأمينات الاجتماعية، وقبيل رفع أسعار الكهرباء والماء، وقبيل رفع الدعم عن اللحوم. وهكذا الحال مع فرض أية رسوم جديدة أو سحب للدعم.

عبدالجليل النعيمي

هذه المرة بلغ التذمر الشعبي مديات أكبر، نظرا لتجربة المواطن مع الزيادة الأولى لضريبة القيمة المضافة، إذ أنه يدفعها مع كل عملية شراء تقريبا. وليس التذمر هذه المرة تكرارا، بل تراكما على ما سبق ينذر بتحوله إلى نوعي. فالمواطن لم يعد يشعر بوطأة هذه الإجراءات «التقشفية» فقط، وإنما أصبح يعي أنه أمام تحول نوعي في طبيعة النظام السياسي الاجتماعي.

الحديث يدور عن الأعراض المؤلمة ليس لأخطاء إجرائية هناك أو هناك، بل نهج مخطط على هدي أيديولوجية معينة إسمها الليبرالية الجديدة. الأمر يتعلق بتصميم جازم على تفكيك ما عرف بالدولة الاجتماعية من أساسها. هذه الدعوات ليست جديدة في الغرب، وبدأت كرد فعل على أزمة الدولة الاجتماعية نفسها إثر الركود والكساد منذ عام 1970 وحتى الثمانينات. أعطت هذه الأزمات دفعا لأنصار السياسات الليبرالية لاستبعاد الدور الريادي للدولة في الاقتصاد وتدمير المكتسبات الاجتماعية للمرحلة السابقة. رفعوا عاليا شعارهم الجديد : «كل شيئ من أجل النمو». وتحت هذا الشعار خفضوا الضرائب على رأس المال بهدف تحفيز الاستثمار وإيجاد فرص عمل جديدة. وبالفعل، حسب معطيات «أوكسفام»، انخفضت الضرائب على دخل الشرائح العليا في الدول المتقدمة من 62٪ في السبعينات إلى 38٪، وفي الدول النامية إلى 28٪. كما نشطت الملاذات الضريبية لاحتواء الثروات الهاربة من الضرائب. وهكذا هوت حصة الضرائب على الدخل في إجمالي التحصيل العالمي للضرائب. بينما ارتفعت أشكال الضرائب غير المباشرة الأخرى، ومنها الضرائب على الاستهلاك وفي مقدمتها ضريبة القيمة المضافة.

في موازاة ذلك قيدوا الحقوق العمالية وأضعفوا تأثير النقابات وسهلوا على أرباب الأعمال شروط تشغيل وتسريح العمال وفق مبدأ «Hire & Fire“، دافعين بهم إلى مشاريع ”الستارت أب“ ذات المخاطر. ومن أجل النمو أزالوا كل القيود التجارية والجمركية والنقدية لكي يجعلوا الاقتصادات أكثر مرونة ولدونة. وفي سبيل النمو خصخصوا التعليم والصحة.

لكن، إلام آل هذا النمو ؟ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي محسوبا على أساس الفرد في أوروبا انحدر من 3.4٪ في الفترة بين عامي 1950 - 1980 إلى النصف تقريبا 1.8٪ للفترة بين 1980 - 2012. وفي أميركا دينامية مشابهة. في مقابل تباطؤ النمو الفعلي حدث ازدهار قوي لأسواق المال والأوراق المالية، لكن ازدهارها لم ينعكس بأي شكل على غالبية المجتمعات، بل تمتصه فئات عليا قليلة العدد.

جراء انخفاض مستويات التعليم والصحة انخفض نمو رأس المال البشري ونمت القطاعات متدنية الإنتاجية في قطاعات الخدمات على حساب الصناعة، وتدنت الإنتاجية الحدية لراس المال. وكذلك هبطت معدلات نمو التقدم العلمي التقني. كما أن تفكيك الدولة الاجتماعية أدى إلى ارتفاع خيالي في مستوى عدم المساواة. في الوقت الذي يغرق فيه نصف المجتمع السفلي إلى أعمق، تركز القمة في أيديها ثروات هائلة جدا، والتي ببساطة لا يمكن استثمارها إنتاجيا.

«لم تعد دولة القرن العشرين الاجتماعية موجودة» - أعلنها ملك هولنده وليم - ألكسندر. وعلى أنقاضها يجب أن تأتي «دولة المشاركة»، والتي يجب أن يتحمل فيها الناس أنفسهم المسؤولية إزاء مستقبلهم. وعلى هذا الأساس أطلق كارل بلدت رئيس وزراء السويد في بداية التسعينات استراتيجة «سياسة الطريق الواحد»، موجها ضربة قاسية للاشتراكية السويدية. لكن هذه السياسة أودت بالسويد إلى أزمة اقتصادية عميقة، وبحكومة اليمين إلى خسارة السلطة.

طبيعي ألا تحظى هذه «الإصلاحات» النيوليبرالية بالشعبية في كل بلدان العالم. لذا نجد أن كثيرا من السياسيين يسعون بوعي لأن يضفوا على أنفسهم صفة السياسيين الشجعان والحاسمين الذين لا تنقصهم الجرأة لاختراق عقدة الإجراءات غير الشعبية، لكن «الضرورية» التي يعمد الآخرون إلى تأجيلها. نعم، لم يؤجلوها، لكن بذلك عجلوا بانفجار الأزمة الاقتصادية المالية العالمية عام 2008. وبخلاف كل الأزمات السابقة التي يتلوها نهوض فانتعاش فازدهار، فإننا لا نشهد سوى تعمق هذه الأزمة المتصلة، بكل ما تنبئ به من انفجار قادم أعظم. ومع ذلك نسمع ونرى قادة كثيرين لا يزالون لا يملون الحديث عن ضرورة الإصلاحات النيوليبرالية بتفكيك الدولة الاجتماعية. وكلما اشتدت أعراض المرض، كلما زيدت جرعات الدواء، التي لا تفعل سوى زيادة المرض : نظام اقتصاد الموازنة (أو قل التوازن المالي)، إبعاد الدولة عن إدارة الاقتصاد، المزيد من الخصخصة، التقليل من البرامج الاجتماعية، زيادة وتعدد أشكال الضرائب غير المباشرة.

جراء انخفاض مستويات التعليم والصحة انخفض نمو رأس المال البشري ونمت القطاعات متدنية الإنتاجية في قطاعات الخدمات على حساب الصناعة

ضريبة القيمة المضافة

ضريبة القيمة المضافة هي أكثر أنواع الضرائب إجحافا بذوي الدخل المتوسط والمحدود، وجنبا إلى جنب تُدخل يدَها مع يد المواطن في حافظة نقوده تقريبا في كل مرة يشتري ما يسد حاجاته وأسرته. فمن بين 162 ألف أسرة بحرينية هناك 38 ألف أسرة (23.5٪) يشكل دخلها أقل من 300 دينار. أسرة كهذه ستصرف كل دخلها

حتى آخر فلس. ويمكن القول أن آخر 20 أو 25 دينارا سيتبخر في شكل ضريبة القيمة المضافة. وقليلُ العزاء فقط فيما يستثنيه القانون من السلع المُعفاة. لكن هذه الضريبة تعد من صنف الضرائب التنازلية، إذ أن عبئها يتضاءل كلما ارتفع دخل دافعها. لذلك فهي لا تعني شيئا البتة بالنسبة للأغنياء. أضف إلى ذلك أنها ليست تمييزية ضد الفقراء فقط، بل وضد المرأة التي هي أقل دخلا من الرجل بصفة عامة.

وعلى أية حال فإن ضريبة القيمة المضافة لا تزال أعجز من أن تضخ للميزانية ما يُعجِّل خفض الدين العام ورفع أعباء خدمته من على كاهل البلاد والعباد، وبالتالي تحقيق الهدف المرسوم بإحداث «التوازن المالي». فإذا كانت نسبة الـ 5٪ لا تحقق أكثر من 200 مليون دينار، فإن زيادتها إلى 10٪ بالتأكيد سوف لن تحقق عوائد إضافية بمبلغ 200 مليون دينار أخرى. ذلك لأن القدرة الشرائية لدى الغالبية الساحقة من المواطنين قد تراجعت كثيرا حتى قبل هذه الزيادة بسبب فرض الرسوم والضرائب الأخرى ورفع الدعم. الحقيقة المرة هو أن خدمة الدين تبلغ الآن 700 مليون دينار، وفي طريقها إلى أن تصبح 750 مليون في عام 2022، حسب التصريحات الرسمية. وهذا يعني أن ضريبة الـ 10٪، في حال إقرارها، لن تكون نهاية المطاف. بل أننا ماضون نحو الـ 15٪، وهذا ما يُلَّمح به بعض المسؤولين بهمس، وربما وراء أكَمة الـ 15٪ ما وراؤها. لقد تزايد ليس إحساس المواطنين بوطأة هذه الإجراءات فقط، بل ووعيهم بكُنه السياسة المالية المتبعة وآثارها الاجتماعية المؤلمة. ولهذا فإن الضغط على النواب من أجل عدم تمريرها جاء أقوى هذه المرة، ويضع النواب في حرج متزايد قبالة ناخبيهم. ولا شك أن مزيدا من الضغط الجماهيري يجب أن يُحدث فرقا.

لم تنته القصة بعد. ضريبة القيمة المضافة هي ضريبة على المستهلك، كما هو الحال بالنسبة لمختلف الضرائب الأخرى في مجال التداول. لكن على المستهلك أن يعي أيضا بأن هناك لغم مُودع في هذه الضريبة، غير مرئي مباشرة. ما يدفعه المستهلك هو ضريبة ق م المُخرجة التي تتضمن عدة ضرائب مدخلة. لنشرح ذلك قليلا :

نظريا، بالطريقة المحاسبية ض ق م هي الضريبة على الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء الذي سبقه (v+m). هذا الفرق يتضمن الأجور والتكاليف الأخرى، بما في ذلك ض ق م التي دفعها تاجر التجزئة لتاجر الجملة، مضافا إلى ذلك ربح تاجر التجزئة. البيع من تاجر التجزئة إلى المستهلك، وقبلها من تاجر الجملة إلى تاجر التجزئة هما المرحلتان الأخيرة وما قبل الأخيرة، تسبقهما عدة مراحل تتكرر ض ق م بمقدار مختلف في كل مرحلة (الاستيراد، الشحن، التخزين، الإعلان). في كل مرحلة، ما عدا الأخيرة، يدفع المستثمر ض ق م للدولة، لكنه يُحمِّلها في إجمالي الكلفة المترتبة عليه، ليتضمنها السعر الجديد للسلعة أو الخدمة.

أما في المرحلة الأخيرة فيدفع المستهلك النهائي من جيبه ض ق م المخرجة التي تحوي عمليا ضرائب ق م المُدخلة، لكنه لا يُحمِّلها لاحقا على أحد آخر.

إذا فهمنا هذه الآلية الجبائية شبه المعقدة نسبيا، سنفهم جذرها الاقتصادي والاجتماعي فيما سبق وقلناه، في الأيديولوجية النيوليبرالية لدولة النمو القائلة بأنه من أجل النمو لا ضرائب على رأس المال، بل على الناس. المستثمرون ليسوا دافعي ضرائب هنا، بل جباة ضرائب من جيب المواطن إلى ميزانية دولة النمو لتحقيق توازنها المالي.

لم تكن السياسات المالية، ولا علم الاقتصاد يعرف ضريبة القيمة المضافة قبل خمسينات القرن الماضي. هذه الآلية، بما تتضمنه من نظام خصومات، ابتدعها الفرنسي م. لوريه عام 1954 ونال عليها جائزة نوبل للاقتصاد. واستُخدمت منذ عام 1967 لتصبح أحد الشروط الضرورية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة العالمية.

هذا عن النمو، الذي تسببت دولة النمو في تراجعه وليس زيادته، كما لاحظنا أعلاه، بالرغم من أن النمو بحد ذاته تطور تلقائي يحدث في الاقتصاد عادة. لكن ماذا عن التنمية الاقتصادية الاجتماعية المستدامة والشاملة، التي نحن وإياكم من دعاتها ؟

لكي لا نتوه بعيدا، ففي جانب السياسة المالية – الضريبية سنعتمد في الفقرات التالية على المذكرة التي أصدرها في فبراير 2019 المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بشأن دور الضرائب وتعبئة الموارد المحلية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، متابعةً للخطة التحويلية العالمية المتمحورة حول الإنسان حتى عام 2030، بهدف القضاء على الفقر والجوع، والنهوض بالتقدم الاقتصادي والنمو لاجتماعي، المستدامين والشاملين للجميع، ومكافحة عدم المساواة وحماية البيئة. هذه الخطة عرفت باسم "خطة أديس ابابا". وكذلك المؤتمر العالمي الأول لمنتدى التعاون بشأن المسائل الضريبية، وهو مبادرة مشتركة بين صندوق النقد الدولي ومنظمة

ضريبة القيمة المضافة أكثر أنواع الضرائب إجحافا بذوي الدخل المتوسط والمحدود، فهي تُدخل يدَها مع يد المواطن في حافظة نقوده تقريبا في كل مرة يشتري ما يسد حاجاته وأسرته.

التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأمم المتحدة ومجموعة البنك الدولي.

ما يستفاد من هذه الوثائق، أولا وقبل كل شيئ، أن مصطلح "التوازن المالي" لم يرد على الإطلاق. بالعكس، تم التأكيد مرارا أن دور السياسات المالية في تحقيق التنمية المستدامة لا يتأتى من خلال زيادة الإيرادات فقط، بل وتعزيز خطط الإنفاق دعما لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحقيق المساواة، بما في ذلك بين الجنسين، وأن تتولد الموارد المحلية في المقام الأول من النمو الاقتصادي قبل الاتجاه إلى فرض الضرائب على الفئات الدنيا. ويجب أن تتضمن الأنظمة الضريبية إجراءات مكافحة الممارسات الضارة كالتدفقات المالية غير المشروعة والتهرب الضريبي ونقل الأرباح إلى ولايات قضائية منخفضة الضرائب. وأن تساعد الإدارات الضريبية في ضمان جمع الضرائب بفعالية من حيث التكلفة والسرعة والنزاهة وتؤدي وظيفتها في محاربة الفساد.

باعتبار الضرائب أداة فعالة في السياسة المالية من أجل إعادة توزيع أكثر عدالة فعوضا عن التركيز على ضريبة القيمة المضافة من المجدي اجتماعيا واقتصاديا التوجه في مجال الاستهلاك لفرض ضرائب تصاعدية على الاستهلاك البذخي، كالسيارات واليخوت الفاخرة والقصور والمقتنيات الباهظة الثمن، وذلك للحد من الاستهلاك الطفيلي وتوجيه الموارد نحو الاستثمار الاقتصادي المنتج، وكذلك لامتصاص جزء من الفائض الضخم لمصلحة تمويل الاقتصاد والبرامج الاجتماعية ودعم المهمشين.

فيما يخص الملكية، من الأهمية بمكان فرض الضرائب على الثروات الكبيرة، خصوصا الغير مستغلة اقتصاديا، وبالذات ما اصطلح على تسميته بالأراضي البيضاء التي يُحتفظ بها كمجرد "أصول" للثروة أو من أجل المضاربات في الفرص المناسبة. آن الأوان لتغيير النظرة إلى أُمِّنا الأرض من مجرد سلعة للتداول والمضاربات إلى اعتبارها مَصدر الخيرات والثروات الحقيقية، هي من أهم وسائل الإنتاج، حين تقام عليها المصانع والمعامل التي تلبي جزءا من حاجات المجتمع وتسمح بتصدير الجزء الآخر، ومثلها المشاريع الزراعية التي تضمن أَمنَنَا الغذائي، أو لمشاريع إيواء المواطنين في سكن لائق يؤمن راحتهم ويساعد على إعادة إنتاج قوة العمل وزيادة الإنتاجية لديهم.

ليس من بلد متحضر في العالم يخلو من الضرائب على دخل الشركات وحتى على الأفراد ذوي الدخول العالية. وإضافة إلى أن الضرائب على الشركات الكبيرة ستدر على ميزانية الدولة مبالغ أكبر من الضرائب غير المباشرة، فإن كشوف هذه الضرائب ستعكس كما في المرآة الأداء الاقتصادي في كل من الشركات، كما أداء الاقتصاد الوطني برمته. وليس صحيحا أن الضرائب تُهرب الشركات. الشركات العالمية معتادة على دفع الضرائب في بلدان كثيرة. إنما الرشوة والفساد وغياب المناخ الاستثماري الجيد هو ما يهربها أكثر.

تقتضي الحاجة الوطنية تركيز السياسة المالية في ناحية التوزيع على تمويل مشاريع الإسكان التي تبدو الآن عاجزة عن تلبية قوائم المنتظرين الطويلة والمتزايدة.

من الضروري توجيه السياسات المالية لتعزيز المساواة بين الجنسين، مثلا، من خلال تقديم حوافز مالية للقطاعات الاقتصادية التي تؤدي فيها المرأة دورا اقتصاديا فاعلا بارزا، مثل المشاريع الصغيرة؛ ولحماية البيئة وتشجيع الحياة الصحية والرفاه. ويمكن أن تحقق العديد من هذه السياسات هدف تعبئة الموارد وتعزيز السلوكيات الإيجابية في آن واحد، مثلما هو الحال في حالة الضرائب المفروضة على الكحول والتبغ والسكر، أو ما يسمى بـ "ضريبة الخطايا".

ومن المهم تقليل عدم المساواة في جميع جوانب السياسات المالية، بما في ذلك في تصميم قوانين الضرائب، وفي جمع الضرائب، وفي إدارة الضرائب، وفي كيفية إنفاق الإيرادات (بما في ذلك على الضمان الاجتماعي).

يجدر الأخذ بمبدأ تصاعدية النظام الضريبي. ونعني بذلك زيادة العبء الضريبي في تناسب طردي مع زيادة الدخل، والعكس صحيح. ومراعاة انعكاسات الضرائب الفردية في مجال السياسات على الأسر ذات الدخل المنخفض. ومراعاة أن تكون سياسات إعادة توزيع الإنفاق فعالة في موازنة آثار عدم المساواة للضرائب الفردية التنازلية، مع مراعاة المفاضلات بين النمو الاقتصادي والإنصاف.

وإذ تحاول الدولة جاهدة إدماج الاقتصاد غير الرسمي في منظومة السياسة الضريبية، فيتعين الأخذ بعين الاعتبار أن الاقتصاد غير الرسمي يتكون في الأساس من مشاريع العمل الصغيرة أو المبتدئة. لهذا فمن الأجدى دمجه في الجانب التوزيعي من السياسة المالية قبل الجانب التحصيلي للرسوم والضرائب، وذلك بهدف مَدِّه بأسباب القوة حتى يصبح قادرا على رفد إيرادات الميزانية فيما بعد.

لا بد من إعادة تنظيم وإدارة ممتلكات الدولة وتعزيز الشفافية فيها وحسن استثمار مواردها وتشديد الرقابة على أنشطتها لتشكل موارد حقيقية، هامة ودائمة لإيرادات الميزانية. ومن الحصافة التخلي عن المشاريع غير المجدية اقتصاديا واجتماعيا، وخصوصا ذات الطابع المظهري الرفاهي المفرط والمكلف.

عموما، لا إيرادات مالية جيدة ووطيدة بدون اقتصاد منتج يولِّد هذه الإيرادات. سأقتبس فقرة من تقرير "فيتش"، الصادر عن البحرين نهاية الشهر الماضي تُبين فيها، دون أن تقصد، حالة اقتصادنا وبنيته. إقرأوا معي : " إذا تم رفع ضريبة القيمة المضافة إلى 10٪ وبلغ متوسط أسعار النفط 60 دولارًا أمريكيًا للبرميل، فإننا نُقدِّر أن البحرين ستوَلِّد فائضًا أوليًا صغيرًا في عام 2023، مما يضع الدين / الناتج المحلي الإجمالي على مسار هبوطي معتدل، على الرغم من أنه سيظل أعلى بكثير من متوسط التصنيف B".

تشي هذه الفقرة بأن الموارد المالية للدولة تعتمد بشكل كبير على ضريبة القيمة المضافة من جهة وعلى تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية من جهة أخرى، ولا ذكر هنا للاقتصاد وأدائه !!

أوردنا هذه الفقرة لنختتم بالقول أن النموذج الاقتصادي النيوليبرالي الذي تجري إشادته حاليا غير قابل للديمومة، وأن مثالبه بدأت تتضح منذ البدايات، بالضبط كما وصل إلى حدوده النهائية نموذج الدولة الريعية الرعائية قبل أكثر من عقد من الزمن. هنا وهناك، كان ولا يزال المطلوب هو إعادة بناء الاقتصاد الوطني ليصبح اقتصادا فعليا منتجا، متناميا ذاتيا، يولي أهداف التنمية الاقتصادية الاجتماعية المستدامة والشاملة أولوية على برامج التوازن المالي ويعتمد التخطيط كأداة علمية فاعلة لتحقيقها، تكون فيه الضرائب أداة لإعادة توزيع الثروة والدخل الوطني لصالح الفئات الأقل دخلا، لا العكس. ويضمن لأبناء شعبه مستويات نوعية من الخدمات التعليمية والصحية، يرعى الطفولة والشبيبة من أجل المستقبل والمتقاعدين شكرا على ماضيهم والمرأة كنصف المجتمع .. اقتصاد من أجل الإنسان، وليس من أجل النمو.

عوضا عن التركيز على ضريبة القيمة المضافة من المجدي اجتماعياً واقتصادياً التوجه لفرض ضرائب تصاعدية على الاستهلاك البذخي

النموذج الاقتصادي النيوليبرالي الذي تجري إشادته حاليا غير قابل للديمومة، ومثالبه بدأت تتضح منذ البدايات، كما وصل إلى حدوده النهائية نموذج الدولة الريعية الرعائية قبل أكثر من عقد من الزمن

الأداء الاقتصادي وضريبة القيمة المضافة

أعلن وزير المالية قبل أيام (30-9-2021) أن نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال الربع الثاني (1 أبريل إلى 30 يونيو 2021) كان 3.5٪ مقارنة بالربع الأول من عام 202، وبنسبة 5.7٪ مقارنة بالربع الثاني من عام 2020. والزيادة الاسمية) في قطاع الاتصالات والمواصلات (45٪) والفنادق (41٪) والصناعات التحويلية (24٪) والمشروعات المالية (11٪) تقريبًا. بينما نمو الناتج المحلي غير النفطي (الحقيقي) كان 7.8٪ في نفس الفترة وهو اعلى مستوى منذ 2019. وسجلت أنشطة الخدمات الاجتماعية والشخصية ارتفاعا بنسب 11٪، وارتفع نشاط الزراعة وصيد الأسماك بنسبة 5.6٪، ونما النشاط السياحي بنسبة (40.7٪)، وكذلك الصناعات التحويلية وحتى القطاع النفطي تحسن الوضع بنسبة 8٪ تقريبًا. أي أن هذه الارقام تشير الى تعافي الاقتصاد وانتعاش في معظم القطاعات .

د. محمد الكويتي

هذه أخبار إيجابية تبشر بالخير ونشكر القائمين عليها، ويرى الوزير بأن ذلك يعبر عن «قوة الاقتصاد البحريني" وقدرته على العودة إلى مستوى ما قبل الجائحة، وأن الناتج المحلي الإجمالي سجل أعلى مستوى منذ 2019 بنمو 7.8٪. المفارقة لأن الحكومة في نفس الوقت تقول للمواطن أن الاقتصاد بحاجة إلى فرض ضريبة قيمة مضافة أو تخفيض راتبه لمعالجة العجز في الميزانية وتخفيض الدين العام. ما يحير المواطن هو كيف لا ينعكس هذا النمو والقوة الاقتصادية على الميزانية العامة ولا يستفاد منها في تعزيز الانفاق الحكومي؟ ويحتاج إلى زيادة ضريبة القيمة المضافة؟ كما يتساءل المواطن هل ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي وزيادة النشاط الاقتصادي أدى إلى ارتفاع مستوى معيشة الطبقة العاملة والمتوسطة أو أضاف إلى جودة الحياة أو قلل مستوى الفقر والبطالة والتوظيف وفرص العمل؟ والأهم هل أثر في إيرادات الحكومة؟

في تقرير لوكالة التصنيف الائتماني (فيتش) تقول بأن رفع القيمة المضافة إلى 10٪ وبلوغ سعر النفط 60 دولار سوف يحقق فائضًا في الميزانية عام 2023 مما يضع الدين العام في مسار تنازلي، في نفس الوقت يقول إن الحصيلة ستكون 230 مليون تقريبًا، بينما العجز المتوقع في 2022 كان 1.1 مليار دينار. وترى الوكالة أن الاستمرار في خطة التوازن المالي مع زيادة القيمة المضافة مع استمرار ثبات أسعار النفط فوق 60 دولارستعني استمرار الدعم الخليجي وتجاوز الضائقة المالية. لكن سعر النفط الآن يتراوح حول الثمانين دولار أي زيادة الإيرادات بمقدار 30٪ تقريبًا. ويتساءل المواطن ما تاثير ذلك على مستوى الدين العام ولماذا نحتاج الى ضريبة القيمة المضافة؟

يبين كذلك معالي الوزير بأن البحرين حافظت على المركز الثالث بين دول الخليج في الاستثمار الأجنبي كنسبة من الناتج الإجمالي. أي أن قدرتنا على جذب الاستثمار الخارجي)التنافسية الخارجية) استمرت على نفس الوتيرة. وبلغ الاستثمار الأجنبي في 2020 حوالي 884 مليون دولار وخلق 4375 فرصة عمل. ويطرح المواطن السؤال كيف ساهم هذا الاستثمار في رفع مستوى المعيشة؟ وما هي الصادرات التي ارتفع مستواها نتيجة هذه الاستثمارات وكيف أثرت على إيرادات الحكومة وعلى الميزان التجاري والحاجة للاقتراض؟

وفي نفس السياق يشير رئيس مجلس التنمية الاقتصادية إلى أن المجلس استطاع استقطاب 64 مشروع وشركة تستمثر 500 مليون دولار وتخلق 3500 فرصة عمل وأن 64٪ من الاستثمارات المباشرة هي مشاريع وشركات جديدة في البحرين وتشمل جميع القطاعات وترفع معدل الصادرات غير النفطية. ومرة أخرى يتساءل المواطن ما هي مساهمة هذه الاستثمارات في تحسين مستوى معيشة المواطن وفي خلق فرص عمل للبحرينيين بشكل خاص؟ وكيف يؤثر ذلك على الانفاق على التعليم والصحة والضمان الاجتماعي ورفع الحد الأدنى للدخل؟

بعد هذا العرض للتحسن في الأداء الاقتصادي وفي جذب الاستثمار، وفي تحسن اسعار النفط التي اقتربت من 80 دولار في حين أن الميزانية وضعت على أساس 60 دولار؛ وبعد الرؤية المتفائلة والمشجعة التي تطرح كيف يفهم المواطن الحاجة إلى فرض زيادة في الضريبة المضافة إلى 10٪ وكيف يفهم أصلا الحاجة إلى فرض ضريبة القيمة المضافة من الأساس وليس أنواع أخرى من الضرائب مثل ضريبة الدخل أو ضريبة الثروة أو ضريبة على الشركات؟

ومرة أخرى يسأل هل استنفذنا جميع الخيارات في الحوكمة وترشيد الانفاق ومراجعة الميزانيات الكبيرة ومدى إمكانية تخفيضها. وهل راجعنا إمكانية زيادة نسبة الميزانية من مجمل الايرادات العامة؟ وتقليل النفقات خارج الميزانية، وفائض الميزانيات السنوية؟

في تصريح سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء أكدّ أن "الغاية من التنمية هي الاستقرار وبناء المستقبل وخلق الفرص الواعدة والتنمية لصالح المواطنين". وأكدّ اهمية "البيئة المفتوحة لنجاح التنمية" وحَمَّل القطاع الخاص والحكومة المسئولية واعتبر أن» تحقيق الاستقرار وخلق فرص عمل للبحرينيين وارتفاع مستوى معيشة المواطن هي المؤشرات لتقييم الأداء»، واعتبر الانفتاح قيمة أساسية في تحقيق الغاية. لذلك فإن معالي وزير المالية ورئيس مجلس التنمية والحكومة بشكل عام مطالبين بتحقيق ما يعتبره سمو رئيس الوزراء غاية أساسية تعطي معنى للتنمية ولجهود القيادات المختلفة، وتطبيق الانفتاح بالاستماع إلى صوت المواطن والمجتمع، ومطالبين بالاستجابة لمتطلبات المواطن والمجتمع التي تتفق مع سموه بتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وتحسين مستوى المعيشة وتقديم إجابات مدعومة بمعلومات على تساؤلات المواطن.

ضريبة القيمة المضافة والتحوّل من الرعاية الى الجباية

نحو سياسة ضريبية بديلة لتحقيق التوازن في اقتسام الأعباء

تشكل الضرائب بأنواعها المختلفة، الضرائب المباشرة، أي المتوجهة مباشرة للمداخيل المتاحة (Disposable incomes)، بشقيها المتمثلين في:

الضريبة المفروضة على مداخيل وأرباح الأفراد (personal income tax)

الضريبة المفروضة على أرباح الشركات (Corporate tax)

والضرائب غير المباشرة بأنواعها، من رسوم وضرائب مبيعات أو قيمة مضافة – تشكل أحد أهم الأضلع التي تنتظم وتشكل السياسة الاقتصادية العامة لأية دولة. إذ تأتي أدوات السياسة المالية، على رأس قائمة "الأسلحة" – إن جاز التعبير – التي بيد وتحت تصرف الدولة لرسم السياسة الاقتصادية ووضع الخطط والبرامج التنموية واعدادها للتنفيذ، سواء عبر دالة الانفاق الحكومي (الاستثماري أو الرأسمالي الموجه للمشاريع، والانفاق الجاري المتمثل خصوصا في مخصصات الرواتب والاجور)، أو عبر الأقنية المختلفة لاستثمارات القطاع الخاص.

تاريخيا فإن ضريبة الدخل تُنسب الى الامبراطورية الرومانية في أيامها الأولى، وطبقتها لأول مرة في مصر التي كانت خاضعة لها، وكانت في حدود 1٪، ترتفع الى 3٪ في أوقات الحروب. وكانت تُفرض على حيازات الأفراد من الأراضي، والمساكن، والعقارات، والماشية، والممتلكات الشخصية، والثروات النقدية، والعبيد.

كما يُنبئنا التاريخ الاقتصادي بأن فرض ضريبة الدخل ارتبط أساسا باندلاع الحروب ودواعي ومبررات تمويلها. ففي المملكة المتحدة التي كانت سباقة في العصر الحديث لفرض ضريبة الدخل، وكان ذلك في عام 1799، كان مسوغ فرض الضريبة الذي قدمه رئيس وزراء المملكة المتحدة آنذاك وليام بيت (William Pitt)، هو لتمويل شراء الأسلحة والمعدات لمقابلة تحديات حرب الثورة الفرنسية التي اندلعت خلال الفترة من 1792الى 1802 ضد الملكيات في بريطانيا والنمسا.

هناك نوعان أساسيان لضريبة الدخل، هما ضريبة الدخل الثابتة (Flat Income Tax)، وضريبة الدخل التصاعدية (Progressive Income Tax).

ضريبة الدخل الثابتة، هي نظام ضريبي يتميز بمعدل ثابت للضريبة المفروضة على الأفراد والشركات. ومع أنها ضريبة ثابتة، كمسمى وكنسبة مئوية ثابتة، إلا أنها تعتبر ضريبة تناسبية اعتبارا بفروقات الأموال التي تفرض عليها. ولذا فإن كثيرين ممن ينتمون الى المدارس الاقتصادية الليبرالية والنيوليبرالية يعتبرونها ضريبة تدرجية من الناحية العملية. مع أنها ليست كذلك من الوجهة المنهجية المحاسبية ومدلولاتها الاقتصادية الاجتماعية. وهناك عدد من الدول لازال يطبق ضريبة الدخل الثابتة، من بينها على سبيل المثال لا الحصر: البوسنة والهرسك (10٪)، وبوليفيا (13٪)، وجورجيا (20٪)، وكازاخستان (10٪)، والمملكة العربية السعودية (الزكاة على مواطني دول مجلس التعاون بنسبة 2.5٪، وضريبة دخل بنسبة 20٪ على الأجانب). فيما تخلّ بعض الدول عن ضريبة الدخل الثابتة مثل ألبانيا، وجمهورية تشيكيا، وسلوفاكيا، وأوكرانيا وغيرها.

أما الضريبة التصاعدية، فهي تلك التي بموجبها يرتفع معدل الضريبة مع ارتفاع الدخل محل فرض الضريبة. وقد أخذت فلسفة ابتكارها وتطبيقها بعين الاعتبار فئات المجتمع المختلفة، وذلك بفرض ضرائب عالية على أصحاب الدخل المرتفع وضرائب متدنية على أصحاب الدخل المنخفض. وهي متدرجة نسبةً لطريقة تدرج معدلها من الخفيض الى المرتفع، ما ينتج عنه معدل ضريبي متوسط يقل عن ما يسمى بـ"معدل الضريبة الهامشية" (Marginal tax rate)، وهو معدل ضريبة يفرض على كل دينار أو دولار اضافي على شريحة دخل الشخص الخاضعة للضريبة الشخصية. وتستخدم العديد من الدول ضريبة الدخل التصاعدية بهدف توزيع العبء الضريبي بين الأضعف دخلا والأعلى دخلا، بما يضع العبء بصورة أكبر على الأكثر قدرة على تحمله. وتسير الضريبة الارتدادية (Regressive tax) النزولية، في عكس اتجاه الضريبة المتدرجة صعودا، حيث ينخفض معدلها طرديا مع ارتفاع قدرة الفرد على الدفع، أي مع ارتفاع مداخليه الخاضعة للضريبة.

وهناك ضريبة الاستهلاك، وهي ضريبة تفرض على الانفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات. وأساس هذه الضريبة هو المال الذي ينفق على الاستهلاك. وهي تعتبر بصفة عامة ضريبة غير مباشرة، مثلها مثل ضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة. فيما يتعلق بضريبة المبيعات فهي ضريبة تفرض عادةً على مبيعات السلع، وأحيانا على مبيعات الخدمات. وهي تفرض عند منافذ البيع. وجرت العادة أن تستثني القوانين الخاصة بهذه الضريبة، بعض السلع والخدمات. وحين تُدفع هذه الضريبة مباشرة للحكومة، فإنها تسمى ضريبة استخدام السلع والخدمات. أما ضريبة القيمة المضافة، فهي تفرض على القيمة التي يضيفها السوق للمنتَج أو المادة في كل مرحلة من مراحل انتاجها أو توزيعها. فحين يبيع التاجر على سبيل المثال سلعة معينة بسعر أعلى من السعر الذي اشتراها بموجبه، فإن ضريبة القيمة المضافة تفرض هنا على الفارق بين سعر الشراء وسعر المبيع.

وفي حين يرى بعض الاقتصاديين في الأخذ بتطبيقات الضريبة التصاعدية، وسيلة فعالة للتغلب على الأسقام الاجتماعية الناجمة عن اللامساواة الناتجة بدورها عن التفاوت الشاسع بين أصحاب المداخيل المرتفعة وأصحاب المداخيل المنخفضة والمتدنية، حيث يتكفل الهيكل الضريبي بتقليل مستواها – فإن بعض الاقتصاديين من المذهب المحافظ والمذاهب الليبرالية الجديدة، لا يوافقون على التأثير الاقتصادي طويل الأمد لهذه السياسة الضريبية، وذلك رغم اقتران تطبيقات الضريبة التصاعدية بتحسن المستويات المعيشية لعموم السكان ورضاهم عن حصادها على صعيد السلع العامة مثل التعليم والنقل والبنية التحتية. وكما هو ملاحَظ، فإن ضريبة القيمة المضافة شبيهة بضريبة الاستهلاك وضريبة المبيعات، خصوصا لجهة أنها تفرض على المستهلك وليس على المنتِج. مع فارق أنها تفرض على كل مرحلة انتاجية للسلعة تتم فيها اضافة قيمة جديدة. ولذا فإن ضريبة القيمة المضافة تسمى بـ"ضريبة السلع والخدمات" في كل من استراليا وكندا، وسنغافورة ونيوزيلندا.

دول الخليج العربية والضرائب

في ضوء عوامل تاريخية اقتصادية، تتصل خصوصا بالبنى الاقتصادية والاجتماعية لما قبل الرأسمالية، وعوامل الصراع الكولونيالي الدولي على الموارد الطبيعية وأسواق التصريف، تشكلت هياكل اقتصادات البلدان العربية الخليجية وسياساتها الاقتصادية المؤسسة على مذهب الأسواق الحرة المنفتحة على المراكز الاقتصادية الرئيسية للنظام الرأسمالي العالمي السائد في عموم المعمورة تقريبا. ونتيجة لحاجة اقتصادات هذه البلدان، الاستثنائية، في المراحل الأولى من نشوئها كدول معاصرة، للمبادرة الخاصة (Entrepreneurship)، كمصدر لخلق التراكم الأوَّلي لرأس المال وتركيزه، وحاجتها (الاقتصادات الخليجية) الاستثنائية أيضا، للتجارة الخارجية، كنافذة تطل منها على أسواق السلع والخدمات في البلدان الصناعية المتقدمة التي ارتبطت بها بعلاقات وثيقة أملتها ظروف الصراع الكولونيالي الدولي – فقد كان من الطبيعي أن تختار هذه البلدان سياسات مالية مرنة، سواء فيما يتعلق بعدم فرض ضرائب مباشرة على الدخل، أو على التصدير، والاكتفاء بضرائب معتدلة على الواردات لتمويل جزء من جانب المصروفات في موازناتها العامة. وقد جاءت الاكتشافات البترولية مطلع القرن العشرين، لتعزز سياسة صفر ضرائب مباشرة على الدخل (دخل الأفراد والشركات).

د. محمد الصياد

ولربما كانت البحرين سباقة في هذا المجال بسبب الدور التجاري المحوري الذي لعبته في المنطقة حتى أواسط سبعينيات القرن الماضي. فقد ظلت خلوا من أي نوع من أنواع الضرائب على مداخيل الأفراد أو على أرباح الشركات، وعلى الثروات، فضلا عن حرية تحويل الأموال الى الخارج من دون أية ضريبة تذكر. ولكن علينا أيضا أن نلفت الانتباه الى أنه في ظل غياب الضرائب المباشرة، فقد كانت هناك أنواع مختلفة من الضرائب غير المباشرة التي تجبيها الدولة في صورة رسوم على سلة واسعة من الخدمات التي تقدمها للأفراد والشركات. حتى أن هذه العائدات لعبت دورا محوريا في تمويل الانفاق الجاري والانفاق الرأسمالي (ميزانية المشاريع) من خلال الموازنة العامة للدولة، خصوصا في مرحلة ما قبل تصدير أول شحنة من النفط الخام لليابان في عام 1934. وحتى بعد أن أصبحت إيرادات النفط مقررا حاسما في تثوير النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي اعتبارا من منتصف سبعينيات القرن الماضي، ظلت الضرائب غير المباشرة، تواصل اسهامها الكبير سواء كحصة تناهز نسبتها 10٪ في مكونات اجمالي الناتج المحلي، أو في إيرادات الموازنة العامة للدولة.

بالمقابل، فقد تحملت الحكومات الخليجية جزءاً من تكلفة عديد السلع والخدمات التي يستهلكها المواطنون والمقيمون من خلال نافذة ما تسمى بالدعومات (Subsidies) المالية، والتي شملت عددا من السلع الأساسية والخدمات بأنوعها. وكانت هذه الحزمة من الدعومات، إضافة الى غياب الضرائب المباشرة، تشكل أساس دولة الرعاية التي عاشت في كنفها المجتمعات الخليجية طوال فترات الازدهار النفطي. لكن هذا الواقع لم يعد متاحا اليوم. فسلعة النفط تتعرض لتحديات بل وتهديدات جدية قد تفقدها موقعها المتميز، كصانع ألعاب – إن جاز التعبير – في دورة النمو للاقتصادات الخليجية. وهو ما يؤذن بدنو نهاية دولة الرعاية وبدء مرحلة دولة الكفاية والجباية. فمنذ أن هوت أسعار النفط منتصف عام 2014، ودول مجلس التعاون تواجه مشكلة عدم كفاية حصيلة جبايتها من الإيرادات النفطية لتغطية جانب مصروفاتها، بشقيها المتكررة والرأسمالية، في ميزانياتها العمومية. هو نفس السيناريو يتكرر بكامل تفاصيله عندما يتجاوز مستوى انخفاض سعر برميل النفط نقطة التعادل التي تتوازن فيها على الأقل الإيرادات مع المصروفات. وذلك رغم الجهد المبذول من قبلها لتوسيع قاعدة التنويع الاقتصادي بعيدا عن هيمنة النفط على الخط الرئيسي لنشاط الدورة الاقتصادية.

تكرار مشكلة الاختناقات المالية في الدول الخليجية في كل مرة تنهار فيها أسعار النفط، رغم الأحاديث والتأكيدات المتكررة بشأن الالتزام بسياسة التنويع الاقتصادي، ينم عن وجود خلل ما في هذه السياسة التي لم تسعف دول التعاون على مقابلة تحدي الإنحسارات المفاجئة لإيراداتها من قطاع انتاج النفط. فالحال أن التنويع طال إجمالي الناتج، ولكنه ظل بعيداً جدا عن متناول الموازنات العامة، ذلك لأن الإجمالي حتى بحالته المتنوعة المبلوغة، لا يسهم بقسطه في تأمين ايرادات الموازنات المقابلة لجانب المصروفات المتصاعدة بطبيعتها بسبب ازدياد المتطلبات التنموية (الاقتصادية متمثلة في المشاريع الرأسمالية) والاجتماعية.

في شهر يونيو من عام 2016 أصدر صندوق النقد الدولي تقريرا حول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، جاء فيه، فيما يتعلق بالمالية العامة، أن دول مجلس التعاون ستجتاز عاما آخر عسيرا على صعيد ماليتها العامة، وان معدل نموها الاقتصادي سينخفض من 3.6٪ في عام 2015 الى 2.1٪ نهاية 2016، نتيجة لانهيار أسعار النفط، وان عجوزات موازناتها ستشكل 13٪ من اجمالي نواتجها المحلية، بعد أن كانت سجلت فائضا في عام 2013 بلغت نسبته 8.5٪. توقعات الصندوق تذهب الى أن عجوزات الموازنات منسوبة لإجمالي النواتج المحلية ستدور حول متوسط 7٪ خلال الفترة بين عامي 2016 و 2021، برصيد تراكمي يصل الى حوالي 900 مليار دولار، وان اجمالي الدين العام منسوبا لإجمالي النواتج المحلية سيرتفع من 13٪ نهاية 2016 الى 45٪ بحلول عام 2021، محذرا من أنه سيتعين على هذه الدول، خصوصا منها تلك الأكثر تأثرا بانخفاض أسعار النفط مثل مملكة البحرين التي توقعت وكالة موديز للتصنيفات الائتمانية أن تصل نسبة الدين العام الى اجمالي ناتجها المحلي الى 100٪ بحلول عام 2019، ارتفاعا من 59٪ في عام 2015 – من أنه سيتعين عليها تسوية 10٪ من ديونها اذا أرادت تفادي اللاتوازن المالي الذي يمكن أن يعرض عملاتها لهجوم المضاربين. وكانت "موديز" قد خفضت التصنيف الائتماني لكل من مملكة البحرين

وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية مرتين في ظرف ثلاثة أشهر فقط في العام الماضي، الأولى في 17 فبراير 2016 والثانية في 14 مايو 2016، بدعوى أنها الأكثر تأثرا بانخفاض أسعار النفط.

وبحسب البنك الدولي ومؤسسة التصنيف الائتماني Moody's، فإن البحرين هي أكثر الدول الخليجية معاناة من تفاقم أزمة الدين العام، حيث من المتوقع أن يتخطى هذا الدين منسوبا الى اجمالي الناتج المحلي، 100٪ في عام 2020.

لذا فقد اضطرت دول مجلس التعاون، مدفوعة بهذه الحقائق الاقتصادية والمالية الخطيرة، الى تبني خيار فرض الضرائب. فسارع أولاً مصممو السياسة المالية في الاقتصادات الخليجية لاقتراح وتطبيق مزيج من سياسات التقشف في الانفاق مع سياسات جبائية ضريبية (غير مباشرة في المرحلة الأولى)، لزيادة غلة إيرادات الموازنة، ثم الصعود درجة ثانية باتجاه فرض ضرائب مباشرة، فوقع الاختيار على ضريبة القيمة المضافة، حيث أقر المجلس الوزاري لمجلس التعاون مطلع العام الجاري الاتفاقية الموحدة لـ ضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون الخليجي، والاتفاقية الموحدة للضريبة الانتقائية لدول المجلس، وسيجري تطبيق ضريبة القيمة المضافة اعتبارا من أول يناير 2018 بنسبة 5٪ على جميع المنتجات والخدمات باستثناء 94 سلعة أساسية تم توصيفها بـ"السلع الصفرية". كما تقرر فرض ضريبة ثانية أطلق عليها مسمى الضريبة الانتقائية، وذلك بنسبة محددة على سلع منتقاة تم حصر قائمتها حاليا في التبغ ومشروبات الطاقة بنسبة 100٪ والمشروبات الغازية بنسبة 50٪ من سعر التجزئة. وسيضاف للقائمة بعض السلع لاحقا، الأرجح أن تكون سلع كمالية. وقد روعي في القرار اعطاء فترة سماح اقصاها نهاية 2018 لبعض الدول لحين استكمال اجراءاتها وتشريعاتها لتطبيق الاتفاقيتين. وقد حظيت الاتفاقيتان بمصادقة كل من المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة، ما جعلهما نافذتي المفعول استنادا لما نصت عليه الاتفاقيتان باعتبارهما نافذتين حال قيام دولتين بإيداع وثيقة التصديق عليهما لدى الأمانة العامة لمجلس التعاون. كما حظيت الاتفاقيتان بموافقة مملكة البحرين وكذلك دولة الكويت ودولة قطر، بصورة رسمية عليها، على أن تستكمل هذه الموافقة بالإجراءات الدستورية والتشريعية اللازمة بشأنهما من قبل السلطات التشريعية المعنية بالمصادقة عليهما. وغنيٌ عن القول إن الأمر يستلزم موافقة ومصادقة الدول الست على الاتفاقيتين للحيلولة دون تدفقات مالية ورأسمالية عبر الدول الست للإفادة من تغاير السياسات المالية. وقد بدأت بالفعل كل من المملكة العربية السعودية تطبيق ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية، فيما بدأت دولة الامارات العربية المتحدة تطبيق ضريبة القيمة المضافة اعتبارا من يناير 2018، فيما تتجهز بقاقي الدول الأعضاء في المجلس لتطبيقهما أواخر العام الجاري أو في الربع الأول من العام المقبل على الأرجح.

وهكذا، فقد رأينا كيف اتخذت دول مجلس التعاون الخليجي اجراءات استثنائية تخص السياسة المالية، وكيف جاءت هذه الإجراءات على مستويين زمنيين، الأول قريب الأمد يغطي الحاجة الفورية لمقابلة النقص الحاد والداهم في الإيرادات، فيما يغطي الثاني، المدى المتوسط متمثلاً في ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية. ونميل الى اعتبار هاتين الضريبتين، ضريبتين انتقاليتين، لكونهما تشكلان مرحلة انتقالية نحو مقاربات علاجية بعيدة الأمد لاختلالات الموازنات الخليجية العامة.

السؤال الآن: هل هذه الجبايات المتفرقة ستحل مشكلة العجز في الموازنات الخليجية على المدى البعيد؟ ولماذا وقع الاختيار على ضريبة القيمة المضافة عوضا عن ضريبة الدخل؟

إننا في الوقت الذي نعتقد فيه بأن ما قام به المسؤولون عن السلطات المالية في دول التعاون، من نصح وتوجيه الحكومات الخليجية لاتخاذ تلك التدابير المالية التقشفية الاستثنائية، كان عملا موفقا وضروريا اقتضته اللحظة المالية الحرجة التي وُضعت فيها الماليات العامة الخليجية على حين غرة إثر تواتر تبخر أكثر من نصف إيراداتها المالية جراء انهيار سعر برميل النفط، الا أننا نعتبر أيضا هذه الاجراءات ليست كافية بحد ذاتها لمعالجة الاختلال المالي في الموازنات الخليجية بين الإيرادات والمصروفات على المدى الطويل. صحيح أنها تخلق لجانب الإيرادات وفرا ماليا قصير ومتوسط، والى حد ما طويل الأمد، الا نها تستجيب في ظرف زمني محدد لمستوى، محدد أيضا، من العجز المسبِّب للفجوة بين الايرادات والمصروفات، وهذا العجز مرشح للارتفاع في حال استمرت إعادة انتاج النموذج المالي، والتنموي العام، الحالي، ما سيجبر مسؤولو إدارة أدوات السياسة المالية للنصح من جديد بفرض مزيد من الضرائب غير المباشرة لتغطية نسبة الارتفاع الجديدة في العجز.

ثم ان هذه الاجراءات المتخذة ذات وجهة تقشفية ضاغطة، على كافة مكونات اجمالي الناتج المحلي، لاسيما معامل الاستهلاك، وذلك نتيجة فرملته، أو فرملة قدرته الشرائية، ما سينعكس سلبا على جانب الطلب على اجمالي الناتج، حتى إذا ما انخفض الاجمالي فلسوف تنخفض ترتيبا حصيلة القيمة المضافة المجباة. علماً بأن ضريبة القيمة المضافة سوف تفرض على الفارق بين سعر تكلفة السلعة وسعر بيعها.

مضاهاة القيمة المضافة بالضريبة التصاعدية

لازالت ضريبة القيمة المضافة مثار جدل منذ ظهورها للمرة الأولى سنة 1954 في فرنسا باقتراح من موريس لوريه الذي كان قد وضع قواعدها الرئيسية سنة 1953، حيث انصبت حوارات وسجالات ممثلي المجتمع والدولة اهتمامهم حول آثار هذه الضريبة. فهي في الوقت الذي تشكل فيه حافزا للاستثمار، من حيث انها مفروضة على الانفاق الاستهلاكي وليس الاستثماري، وغاية ذلك عدم زيادة أكلاف الاستثمار بفضل استرجاعها، فإن لها سلبيات أيضا من بينها: أن هذه الضريبة يتحملها المستهلك بشكل كامل، فيما يُعفى المنتِج من دفعها، وتحميل مختلف فئات المجتمع عبء دفعها لقاء استهلاكها لسلع أساسية، وانتقال أثرها بطريقة غير مباشرة إلى المنتجات غير المشمولة بالضريبة ولكنها بحاجة في ذات الوقت إلى لقيم مفروض عليه ضريبة.

لقد اعتمدت أكثر من 150 دولة ضريبة القيمة المضافة كوسيلة لموازنة ميزانيتها. وهي ضريبة مشابهة لضريبة المبيعات، لكن جبايتها تتم في كل خطوة من خطوات سلسلة الإنتاج. فحين يقوم المزارع ببيع حصاد حبوبه الى الخباز الذي يقوم ببيع خبزه للمطعم الذي يبيعه هو الآخر للمستهلك، فإن إضافة كل قيمة جديدة في هذه العملية ستكون خاضعة للضريبة المضافة، أي أن المزارع والخباز وصاحب المطعم والمستهلك النهائي سيدفعون نسبة الضريبة المضافة المقررة. ويجادل البعض أن اعتماد ضريبة القيمة المضافة بدلا من ضريبة المبيعات رغم تشابههما، يعود الى أن سلسلة فرضها تصعِّب عملية الغش والتهرب من دفعها. ذلك إنه إذا تهر أحد أطراف السلسلة الإنتاجية من دفعها، فلن يتمكن باقي الأطراف من ضمان انتظام عملها.

ومن مزاياها، كما يقول المدافعون عنها، إن الجميع يدفعها. كما إنها تشكل مصدرا لتوليد الإيرادات، رغم معدلها المنخفض. ولذا يقال بأن من الأسهل سياسيا فرض ضريبة القيمة المضافة بدلاً من فرض ضرائب أعلى على الأغنياء أو الشركات.

لكن بالمقابل، يقول منتقدو القيمة المضافة، إنه عندما تزن مزايا وعيوب ضريبة القيمة المضافة، فإن العيوب هي التي تفوز. وهي سيئة على وجه التحديد لأنها تجعل من السهل زيادة الإيرادات. بدلا من قيام الحكومة بخفض وترشيد إنفاقها. كما إنها، مثلها مثل ضريبة المبيعات، تعتبر ضريبة تنازلية "Regressive tax" (بموجب الضريبة التنازلية ينخفض معدل الضريبة طرديا مع ارتفاع المبلغ الخاضع للضريبة). فالثري والفقير يدفعان نفس ضريبة القيمة المضافة، لكن هذه النسبة منسوبة الى دخل كل منهما، تكشف عدم العدالة في توزيع العبء الضريبي. أي أن عبئها يقع على عاتق الفقراء بشكل غير متناسب من حيث أن الفقراء ينفقون من دخلهم أكثر من الأفراد الأغنياء، تناسبا مع الدخل. كما أنها تشكل مصدراً من مصادر التضخم، اعتبارا بلجوء قطاعات الأعمال بتحين الفرص لرفع الأسعار؛ ومن المؤكد أن إدخال ضريبة القيمة المضافة يوفر مثل هذه الفرصة. وهي أيضا تؤثر بصورة كبيرة على الشركات كثيفة العمالة مقارنة بالأخرى المنافسة كثيفة رأس المال، نظرًا لأن نسبة القيمة المضافة إلى سعر البيع أكبر لدى الأولى. وهذه مشكلة حقيقية للاقتصادات والصناعات كثيفة العمالة.

ولعل هذه العيوب هي التي حدت بعديد الدول، ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية، لاعتماد ضريبة الدخل التصاعدية (Progressive Income Tax) التي يتم بموجبها تقسيم الأفراد أي دافعي الضرائب إلى فئات بناءً على مداخيلهم، بدلا من ضريبة الدخل الثابتة (Flat Income Tax)، ذات الأثر الاجتماعي المماثل لضريبة القيمة المضافة.

لذا، فإنه حين تُعقد المفاضلة بين فرض ضريبة القيمة المضافة التي تقع أعبائها على المستهلكين، أو ضريبة الدخل التصاعدية التي تتوزع أعباؤها على مختلف فئات المجتمع وفقا لمستويات مداخيلهم، والتي تشكل إحدى آليات إعادة توزيع الدخل، فإن الكفة ستميل لصالح الأخيرة. هنا في هذا المقام بالتحديد، وفيما يتعلق بنا في مملكة البحرين، سوف يتعين علينا العودة الى رؤية 2030، والى مبادئها الثلاثة الأساسية تحديداً، وهي:

الاستدامة (Sustainability)

التنافسية (Competitiveness)

العدالة (Fairness)

فالرؤية تنشد في أحد أهدافها الثلاثة، تحقيق حد معقول من العدالة، سواء في توزيع عوائد نمو اجمالي الناتج المحلي في صوره المختلفة ومنها الرواتب والاجور ومخصصات الدعم والانفاق العام الأخرى، أو في توزيع أعباء وتكاليف الأنفاق على محركات نمو الاجمالي. وبهذا المعنى تصبح الضريبة التصاعدية أقرب لتحقيق هدف العدالة المدبج في الرؤية منه الى ضريبة القيمة المضافة.

الأمر الثاني الذي سوف يسترعي انتباهنا بهذا الصدد أيضا، هو أن الدول الخليجية، بدفع امتد أمده من جانب المؤسسات المالية الدولية، لاسيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومؤسسات التصنيف الدولية (وجميعها، وهي ثلاث، أمريكية)، قررت التخلي عن الدعم الأفقي (Across the board subsidy)، للسلع والخدمات، والذي يشمل جميع فئات المجتمع دون استثناء أو تفريق على أساس الدخل، والاستعاضة عنه بتطبيقات مبدأ توجيه الدعم لمستحقيه، أي لأصحاب المداخيل المنخفضة والمتدنية، وذلك نشداناً للعدالة في إعادة توزيع الدخل.

وعلى ذلك فإن اختيار دول مجلس التعاون لضريبة القيمة المضافة، يعتبر، على ما نزعم، عودةً غير مباشرة عن المعيار الذي اعتمدته حين قررت استبدال الدعم العمومي الأفقي بالدعم الموجه والخاص. وهو ما يتطلب أخذه بعين الاعتبار حين يحين أجل تقييم نتائج تطبيقات القيمة المضافة وأثرها الاقتصادي والاجتماعي، انطلاقا من تحليل تكلفة العائد والتكاليف.

المطلوب إذا التفكير في خيارات أخرى ذات طبيعة بعيدة المدى لمعالجة اختلالات الموازنات الخليجية. المطلوب من القائمين على إدارة السياسة المالية أن لا يتوقفوا عند حلولهم المحاسبية الدفترية ذات المفاعيل قصيرة ومتوسطة المدى وذات الأثر السالب على نمو الاجمالي، والتي هي في العادة الوصفات العلاجية المقدمة من قبل خبراء ومستشاري صندوق النقد وبعض وكالات التصنيف الدولية، والتي تركز "مشوراتها ونصائحها" على خفض الرواتب والأجور والتخلص من دعومات السلع والخدمات الأساسية التي تشكل جزءً لا يتجزأ من حزمة القدرة الشرائية للأفراد وما يسمى بمؤشر نوعية الحياة الضامن لزخم انتاجيتهم.

سوف يتعين على دول التعاون أن تطرق خيارات لا يقاربها عادةً أولئك الخبراء من قبيل التقصي بالبحث والدراسة عن مكامن الفاقد (Waste) المالي، ثم العمل بإرادة صلبة وعزم وحزم لا يلينان على سد كل منافذ تسربات ذلكم الفاقد من عصارة الجهد التنموي (اجمالي الناتج السنوي). وفي مقدمة هذه التسربات أيدي الفساد المالي والإداري الخفية الساطية على جزء كبير من الإيرادات المستحقة للموازنات العامة، أو على جزء معتبر من مخصصات الانفاق الجاري والانفاق الرأسمالي في هذه الموازنات.

وبموازاة ذلك يتعين البحث عن تلك المعالجات ذات الوجهة والمحتوى التنمويين الباحثة والمكرسة لتغيير بعض الديناميات الداخلية للهيكل الاقتصادي المحركة للنمو، بما يشمل ذلك إعادة استعراض ومراجعة ميزان التجارة الخارجية (الميزان التجاري) ودراسة امكانية اجراء خفض رشيد في فاتورة الواردات استنادا الى حق الدول في منظمة التجارة العالمية في مراجعة وارداتها في حال تسبب فيضها في اختلال ميزان مدفوعاتها ونقل هذا الأثر السلبي ترتيبا لسعر الصرف الرسمي لعملتها.

كما يُفترض أن تشمل تلك المعالجات بعيدة المدى إعادة استعراض ومراجعة وتقييم هيكل أسواق العمل واجمالي قوة العمل النشطة اقتصاديا، ونسبة العمالة الأجنبية في هذا الاجمالي، ووضع كل ذلك قبالة معدلات النمو المستهدفة، الممكنة البلوغ للسنوات العشر المقبلة في ضوء استعراض كافة مؤشرات الأداء والطاقات المتاحة، بالأخذ بعين الاعتبار مستقبل السوق البترولية العالمية والاقتصاد العالمي بالإجمال. وهو تحليل من شأنه الانتهاء الى خلاصة مؤداها، حتمية تحجيم قوة العمل الأجنبية في أسواق العمل الخليجية بمتوسط يتراوح ما بين 25-35٪ من عددها الاجمالي، وفقا لخلاصة تحليل بيانات مؤشرات الأداء وطاقة وامكانية النمو المستقبلية لكل دولة، وذلك بهدف تقليص الضغط الهائل الواقع على عديد البارومترات الاقتصادية والمالية ومرافق الدولة وبناها التحتية.

ويجب أن تشمل أيضا المعالجة بعيدة المدى، تغيير أنماط الحياة الانتاجية والاستهلاكية للدولة والمجتمع، واستعادة ثقافة الانتاج والعمل على التخلص نهائيا من ثقافة الاستهلاك المدمرة للاقتصاد والبنيان المجتمعي. هنا يتعين علينا جميعا، كدول وأفراد مجتمعات خليجية أن نستعيد ثقافتنا الانتاجية لما قبل طفرتي أسعار النفط في 1973 و1979، وما قبل اكتشاف النفط، وتواضع وعقلانية وجمال علاقتنا بمنتجات وسلع الاستهلاك التي لم يكن الترف الاستهلاكي وسلوكيات التبذير الاستفزازي الغريب، قد اقتحم بعد نسق ثقافتنا الانتاجية. فلا مناص أمامنا كدول ومجتمعات من البدء منذ الآن بالتصرف على أساس أن "نزهتنا" النفطية قد شارفت على نهايتها، وأن نعيد النظر في كافة مناحي وأنماط انتاج وإعادة إنتاج حياتنا، بأن تكون جميع قراراتنا عقلانية لا تشوبها شائبة البطر والهدر. بكلمات أخرى علينا أن نتنازل جميعا، دول ومجتمعات، عن بعض "امتيازات" – إن جاز التعبير – مستوى معيشتنا. هل هذا سيقلل الطلب الكلي على اجمالي الناتج؟ نعم هو كذلك، ولكنه بالمقابل سيعيد "هندسة" هياكلنا الاقتصادية باتجاه التوازن المطلوب بين الانتاج والاستهلاك، ويعيد الاعتبار لمبدأ الاستدامة في طرائق تعاملنا مع ثرواتنا وعدم الاستهتار بحقوق أجيالنا القادمة فيها.

مطرقة البرلمان

استنهاض الجمعيات السياسية والمجتمع المدني

مؤخرا فقط وأثناء مشاركتي في ندوة تجمع الوحدة الوطنية بمعية الدكتور والمفكر علي محمد فخرو والتي كانت تحت عنوان «المشروع الإصلاحي والجمعيات السياسية» وضمن باكورة ندوات مشروع ثقافي تعمل عليه الجمعية المذكورة حسب ما تم تقديمه، طرح علي سؤال مباشر حول تقييمي لأداء الجمعيات السياسية في البحرين،وكان على النحو التالي:هل رفض المجتمع البحريني الجمعيات السياسية ام ان هناك أسباب أخرى لتراجع دورها؟

عبد النبي سلمان

والحقيقة ان الإجابة على هذا السؤال وبقدر ما تبدو سهلة في بادئ الأمر الا انها ربما تستدعي إجابات متعارضة في نفس الوقت، حيث ان المسألة برمتها تستدعي أيضا المفاضلة بين مرحلتين او عدة مراحل، وطالما ان عنوان الندوة ذاتها يستحضر ويربط بالمشروع الإصلاحي الذي دشنه جلالة الملك منذ العام 2001 وبمصادقة شعبية حقيقية بلغت٪98..4.

علينا تمحيص هذه المسألة بكثير من الموضوعية والصراحة حتى نستطيع فعلا ان نجيب عل هذا السؤال الذي يتسع لأكثر مما سنختصره هنا نظرا لحجم المساحة المتاحة، فالمشروع الإصلاحي في بداياته اعطى مساحات مهمة من حرية العمل والتنظيم للتيارات السياسية المختلفة بمثل ما اعطى مساحات واسعة وغير مسبوقة من حرية نسبية للصحافة والنشر والنقد ايضا، حتى غدت الأقلام الوطنية وصفحات الرأي في صحفنا تتخذ لنفسها هامشا مهما من المتابعة لدى الشارع البحريني المتطلع للأيام الجميلة التي وعد بها المشروع الإصلاحي مع بداية عهد جديد جاء على انقاض مشروع امني حكم قبضته على البلاد والعباد لفترة تجاوزت ربع قرن من الزمن،قيدت خلالها كافة اشكال التعبير والنقد والصحافة الحرة وتشكيل الأحزاب والتيارات الساسية والنقابات العمالية.

وطبيعي ان تنطلق بعدها حيوية الشعب البحريني وديناميكيته المكبوتة بعد طول انتظار، فسرعان ما انتظمت حرية العمل السياسي والتنظيمات الرئيسة في البلاد كل من منطلقاته الفكرية والسياسية في محاولة لرفد المشروع الإصلاحي الذي كان ولا يزال يحتاج للرعاية والاستنهاض لتحقيق تطلعات الجماهير الموعودة بالأيام الجميلة، تلا ذلك عودة الحياة النيابية في أكتوبر 2002 والتي رافقها كثير من الشد والجذب بين مختلف القوى السياسية الفاعلة بعضها مع بعض وبينها وبين الدولة ككيان يتطلع الجميع من خلاله الى اللحاق بعجلة الزمن لتحديث مختلف أجهزة الدولة ومأسسة العمل السياسي والاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية على أسس جديدة وعبر دستور عصري يأخذ في الاعتبار كافة المستجدات على الساحة المحلية والإقليمية والدولية ايضا، والأهم من كل ذلك تعزيز عوامل الثقة المتبادلة بين مختلف الأطراف، وقد تمت آنذاك مقارنات ومقاربات بين افضل واقرب الأنظمة الديمقراطية الناشئة لتجربتنا الوليدة.

كل ذلك واكثر منه حدث فعليا،. وكان حضور الجمعيات السياسية فاعلا بشكل جلي وواضح مسنودة بالمجتمع المدني البحريني الذي بدأ تدريجيا يستعيد حيويته المعهودة، حيث الجمعيات النسائية والنقابات التي تشكلت بقوة القانون وللمرة الأولى في تاريخ البحرين الحديث، وكذلك كانت الجمعيات الشبابية والاجتماعة وغيرها من المؤسات التي شكلت في مجملها روافد حقيقية للجمعيات والتيارات السياسية في مجتمع صغير كالمجتمع البحريني بما يحمله من تطلعات.

إذاً ما الذي جرى الآن بعد مرور اكثر من عشرين عاما، ولماذا يصبح طرح السؤال حول ابتعاد الناس عن تلك الجمعيات مشروعا من أي وقت مضى؟! وأين هو المجتمع المدني والنقابات والجمعيات الشبابية التي ضنناها روافد لا تنضب، وإذ بنا جميعا ننكفئ وكأن ما حركنا من زخم شعبي ومؤسساتي قد تلاشى دون مقدمات.

هناك مقدمات لذلك التلاشي والابتعاد القسري للناس عن الجمعيات السياسية والعمل المدني أيضا، وأول تلك المسببات هو تلاشي مساحة حرية التعبير وتحديدا بعد احداث ما سمي حينها بالربيع العربي وعلي مساحات واسعة من عالمنا العربي وما ترافق معها من تضييق واضح على الحريات وتقليص لدور الصحافة، لكن الحقيقة التي علينا ان لا نهملها ان المسألة لم تبدأ من هناك بل سبقتها بسنوات واقصد لدينا في البحرين تحديدا، فقد زادت مساحة الشد والجذب بين مختلف التيارات السياسية والمجتمعية والدولة في الاتساع تدريجيا وتقلصت معها مساحة النقد والنشر وتراجعت عوامل تعزيز الثقة بين الطرفين، فيما قاطعت قوى سياسة وشاركت أخرى في العملية الديمقراطية الوليدة منذ تدشينها في العام 2002، ثم ما لبثت القوى المقاطعة من المشاركة والمقاطعة لاحقا وبدوافع سياسة واجتماعية عديدة باتت معروفة للجميع بعد كل تلك السنوات،وبالتالي انخلقت أجواء غير مواتية او مشجعة لتعزيز مسيرة العمل الوطني والديمقراطي في البحرين، فيما انقضت قوى اجتماعية تجد انها تضررت مواقعها ومصالحها محاولة الاجهاز على ما تبقى من التجربة مستفيدة مما ترافق مع تلك التراجعات من تحولات سياسية محليا وإقليميا.

وطبيعي مع هكذا أجواء ان تنكفئ مسيرة الجمعيات السياسية والمجتمع المدني والاتحادات العمالية والنقابات وغيرها من قوى الضغط، وعلينا ان لا ننسى ان حالة كهذه قد حفزت بدورها قوى وشرائح مجتمعية على محاولة ملء الفراغ الحاصل ولو بشكل ترقيعي وربما لأسباب عابرة وربما حتى انتهازية أحيانا كثيرة، والتي ليس من بينها بكل تأكيد تقويم وتنمية العمل السياسي او تعزيز العمل المدني والحقوقي كما اثبتت التجربة بعدها عند بعض القوى الدخيلة والطارئة على العمل السياسي والمدني. وهكذا تراجعت مسيرة العمل السياسي الحقيقي بمثل ما تراجعت عوامل الثقة المتبادلة التي كانت يوما في اوجها ابان فترة ميثاق العمل الوطني، كما تراجع دور التيارات السياسية الفاعلة بالتدريج وانفض الناس من حولها بشكل مبرر نسبيا، فيما تبقت مساحات شحيحة للعمل امام من بقي من تلك التيارات الفاعلة المتمسكة بخيط امل شفيف وسط قيود ومحاذير عديدة لا تنتهي، تمسكا بحقها. المشروع وبدورها ومسولياتها في العمل والدفاع عن المصالح الشعبية، ومن اجل وطن افضل تسود فيه العدالة وتزدهر فيه الحريات، وانتظارا لما يمكن ان ينتزع من مكاسب ولو محدودة للمتطلعين لحياة سياسية ومجتمع مدني يبقى حضوره كامنا ومتأهبا في انتظار ما ستسفر عنه التحولات من مراجعات المختلفة على المستوى المحلي وما ستفرزة التحولات والمتغيرات إقليميا ودوليا.

بصراحة

شبكة معقدّة من القضايا المعيشية

قضايا الوطن كثيرة ومتنوعة، ويردد بعض المسؤولين بأن «إنسان هذا لوطن هو ثروته الحقيقية» وهو بالفعل ولكن بشكل مقلوب لأنه يتحمل أعباء الحياة في العديد من الحالات على عاتقه دون مساعدة من الدولة، مواطن عليه أن يضحي دائماً و يدفع ثمن أخطاء الحكومة منذ سِنين وهو غير مسؤول عن الأزمة الاقتصادية والمعيشية التي تعمقت كثيراً في البلاد في السنوات الماضية بسبب الفساد، التقارير السنوية الصادرة من ديوان الرقابة المالية و الإدارية وهو جهة رسمية، لم تُتَّخذ، على ضوئها، إجراءاتٌ قانونيةٌ ضد الفاسدين وسارقي المال العام، أموال بالملايين تضيع سنوياً، غير التي تصرف على أمور لا جدوى أو منفعة منها للدولة، والوطن خيراته تذهب لغير أبنائه، ولا توجد حلول جدية لحل تلك المشاكل والقضايا العالقة ومن سِنين وهي عديدة سوف نتوقف أمام بعضها لأهميتها، البطالة، الكهرباء، الإسكان، المعلقات، زيادة القيمة المضافة .

البطالة

لم تحل منذ سِنين وستبقى تشكل قلقاً دائماً للخريجين من الشباب البحرينيين وهم بالآلاف سنوياً، و أرقام العاطلين أو الباحثين عن العمل غير معروفة ومحددة، المسؤولون في وزارة العمل يعلنون عن أرقام في الصحافة المحلية وجلسات مجلس النواب، وأعضاء مجلس النواب لديهم أرقام مختلفة، حتى لجنة التحقيق البرلمانية للبحرنة بدأت بعشرة آلاف عاطل لإيجاد عمل لهم، والوزارة تقول في الصحافة المحلية بأنها وظفت 17 ألف عاطل عن العمل خلال العام الحالي، هناك تضارب واضح في الأرقام والمجموع، وهذا يتطلب جهة محايدة ترصد إعداد العاطلين أو الباحثين عن العمل لمعرفة الحقيقة وبشكل شفاف وواضح.

خريجون جامعيون مازالوا عاطلين من سِنين ولديهم مؤهلات علمية متقدمة، كما أن لدى بعضهم مشاريع وبرامج عمل قبل التخرج بأشهر قليلة، مستويات علمية متطورة على الدولة استيعاب أصحابها وإحلالهم محل الأجانب وتوفير ملايين الدنانير، ووضع خطة عمل واضحة المعالم يتم تطبيقها سريعاً، يتطلب إرادة واتخاذ قرار سياسي، بدلاً من إضاعة الوقت واستمرار الشباب الخريجين في دوامة البطالة لسِنين، البطالة لن تحل إلا بقرار سياسي ينصف شباب الوطن الثروة الحقيقية.

الكهرباء والماء

لم ترصد الكهرباء والماء في ميزانية عام 2022 ضمن حزمة الدعم المقدم من قبل الدولة، مما يعني جعل المواطنين في قلق من رفع الدعم عن الكهرباء والماء، كانت تعرفة الكهرباء 5 فلوس ثم ارتفعت إلى 30 فلساً مرة واحدة، ارتفعت الفواتير على المواطنين وإن كانت على منزل واحد يملكه المواطن، كيف إذا تمَّ تخصيص هيئة الماء والكهرباء بالكامل وأصبح صاحب القرار فيها المستثمر الأجنبي ؟

الإسكان

الإسكان أزمة قديمة لم تحل بالرغم من مشاركة القطاع الخاص مع وزارة الإسكان، وهناك العديد من المدن والمناطق التي توجد فيها مشاريع الإسكان، ولا يعرف متى سوف يتم إنجازها وفقاً لمداخلات أعضاء مجلس النواب في الجلسة الأولى "حضوراً" 12 أكتوبر 2021، وبالمناسبة الطلبات تفوق 50 الف طلب، وبعض الطلبات مضى عليها أكثر من 20 سنة، عوائل لديها معاناة بسبب هذه المدة الطويلة وازدياد مستمر في أفراد العائلة البعض منهم يعيش في غرفة واحدة، يتطلب سرعة في إنجاز المشاريع والانتهاء من الطلبات القديمة، وتحقيق حلم المواطن في سكن لائق يعيش فيه مع أسرته.

النساء المعلقات

موضوع ضجَّت به مواقع السوشال ميديا، وهو موضوع ليس جديداً، يتَّصل بقانون الأسرة الموحد، الذى توجد فيه العديد من الثغرات يستفيد منها الزوج على حسب الزوجة، فهو ليس القانون الذي ناضلت من أجله الحركة النسائية في البحرين طوال السنوات الماضية، التي طالبت بقانون للأحوال الشخصية عصري ينصف المرأة البحرينية بدلاً من معاناتها في المحاكم الشرعية لسنوات طويلة دون أن تنال حقوقها المشروعة كإنسانة، من المؤسف تحول الموضوع من حقّ للمرأة إلى نكران لذلك الحق والإنصاف، ثم إلى تشدد وعصبية مذهبية وسَوْق التهم ضد من يناصر حقوق المرأة، السؤال من المسؤول عن معاناة المرأة، وهل يعدل قانون الأسرة الموحد أو يصدر قانون للأحوال الشخصية عصرياً ينقذ المرأة البحرينية المعلقة وينتصر لحقها بأن تعيش حياة كريمة؟

زيادة ضريبة القيمة المضافة

هذا ما طالب به صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من حكومة البحرين، بأن ترفع نسبة الزيادة على ضريبة القيمة المضافة إلى 10٪ أو 15 ٪ ، وسوف يتحقق له ما أراد والحكومة ماضية في تحقيق هذه المطالب والنصائح الكارثية لتطبيق السياسة النيوليبرالية المدمرة التي يدفع ثمنها فقراء ومتوسطو الدخل من المواطنين، بدلاً من فرض الضرائب التصاعدية على الشركات الكبيرة وأصحاب الثروات المالية والعقارية والتجارية، والملايين من الأموال التي ترسل للخارج سنوياً، والتوجه نحو الإنتاج من خلال إنشاء مصانع وشركات منتجة تحول اقتصاد البلاد من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد منتج، يوفر فرص عمل للمواطنين ويقلل من إعداد العاطلين عن العمل، ويتصدى للفساد وسارقي المال العام، أما إذا استمرت الحكومة في سياسة النيوليبرالية تنفيذاً لنصائح البنك الدولي وصندوق النقد الدولي سوف تتأزم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المأزومة في الأصل وتتوسع رقعة الفئات الفقيرة في البلاد .

فاضل الحليبي

البروباجندا ..!

نتحدث عن "البروباجندا"، والأسباب لا تخفى على ذوي الألباب، وكلها يمكن إدراجها تحت عنوان « التلاعب بوعي الناس»!. قيل بأنها تعنى التلاعب بالعقول، وحيلة فى السيطرة على الشعوب، كما قيل بأنها صناعة الفكر المضلل والتكتيك المدروس للضغط الاجتماعي وغسل العقول، وقيل بأنها تعنى الرسالة المعدّة والموجهة سلفاً للتأثير بشكل متعمد على أفكار وأفعال الجمهور فرادى أو جماعات، والترويج لمنجزات وهميّة لا وجود لها على ارض الواقع.

قيل فيها وعنها الكثير، وكل ماقيل فى شأنها لا يخرج عن إطار الدعاية وكيل المديح والخداع الإعلامى ونشر المعلومات بطريقة أحادية المنظور، ويتطور الأمر إلى بيانات واستطلاعات رأي مغبركة، مخادعة، معروفة نتائجها مسبقاً، خاصة بالنسبة لأمور يراد لها أن تكون مصبوغة بالقبول والرضا الشعبيين، والهدف فى كل الحالات صياغة الرأي العام على المقاس المطلوب.

خليل يوسف

هي هدف استراتيجي عند البعض يستغلونه للترويج عبر آلات دعائية للترويج لإنجازات عظيمة، ومشاريع قوميّة، وانتصارات ضخمة، وانطلاقات جديدة، والمستقبل المشرق، وكل ما لا وجود له على ارض الواقع، يشيّدون اركان البروباغاندا بكل السبل، من نتائجها القبول بالرداءة، الترويج والتصفيق لها، والترفيع من مقامها، والدفع بلا هوادة ولا كلل بكل صنوف وأنواع الرداءة، وإفساح المجال لصنّاعها ليكونوا فى الطليعة، واطلاق المزيد من اللاعبين فى الساحة لينتشروا فى العديد من المواقع وتربع مواقع الشهرة فى كل مجال وميدان فى سبيل تزييف الوعي وتشويه العقل وتقبل الخداع والتضليل.

يكفى أن نمعن النظر هذه الأيام فى الكثير مما يبث فى أعداد لايستهان بها من المواقع الإليكترونية، والكثير مما يكتب وينشر ويذاع ويبث، والكثير ممن باتوا يسبحون فى الآراء والتحليلات وتحوّلوا فى غمضة عين إلى قادة رأي وفكر، يثرثرون فى كل شأن، فى السياسة، فى الوطنيّة، فى الدين، فى الاقتصاد، فى الفكر والثقافة، فى كل شأن ومجال وميدان، ويدلون بدلوهم فى قضايا الساعة، يصرخون ويزايدون ويستخفون بقيم الموضوعية وقبول الرأي الآخر، ومنهم من يخوّن ويشوّه ويُشهّر، أو يفبرك ويمارس التضليل والإسفاف فضلاً عن البذاءات، يزيفون وعي الناس باسم الوطنية، أو الدين، او المذهب، ويواكبون ما يستجد فى ملف الرداءة وتغييب وعي الناس، و كم هو بالغ السوء حين تمارس الرداءة ويروّج لها بذريعة حبّ الوطن، والدفاع عنه، كأنهم يريدون أن يكسبوا الرداءة مزيداً من الشعبيّة والشرعيّة وإطالة عمرها لتكون فى مصلحة الجميع.

قيل بأن بان البروباجندا مضادة للموضوعية فى تقديم المعلومات وتزييف الحقائق وتضليل المتلقى، وهناك من خلص إلى أنها تعنى فن التلاعب بالعقول والشعوب، وقيل بأنها كمصطلح ظهر إبان حرب الثلاثين عاماً التى شهدتها أوروبا فى القرن السابع عشر والتى عرفت بحرب الفلاحين والتى حدثت نتيجة الانشقاق التاريخى فى الكنيسة الكاثوليكية بتمرد "مارتن لوثر كينج" على الكنيسة، وتشكلت على اثر ذاك لجنة كنسية للدعاية لمواجهة أفكار هذا الذى تجرأ على الكنيسة، ومنذ تلك اللحظة والبروباجندا وثيقة الصلة والارتباط بالدكتاتوريات على مرّ التاريخ ، دكتاتوريات مارست الاستبداد وصادرت الحريات وزيّفت الوعي، ومارست صخب التسطيح، وانتهكت الحقوق ودفعت بثورات العديد من الشعوب نحو حلقات من التيه من المنبع الى المصب.

فى كتابه "كيف تعمل الدعاية – البروباجندا» يقول أستاذ الفلسفة فى جامعة يال الامريكية جازون ستانلي: إن الهدف المركزى للبروبوجاندا هو "العمل على صياغة الرأي العام" خدمة لهدف أو اهداف معيّنة تتسم دائماً بالكثير من "التستر" وعدم الوضوح، وتصنع بشكل مدروس أنماط وقوالب وصور نمطيّة جامدة، وتفرز نوعاً من القطيعة بين الشعار والواقع، بين الهدف والمأمول، بين الصح والخطأ، والترويج لأشخاص او منجزات وهمية تدور فى فلك واحد: الانجاز العظيم، والمشروع الوطنى، والخطوة الرائدة، والعمل الفريد، والقيادة الملهمة، والسلسلة لن تنقطع، أما ادوارد بيرنايز فقد وصفها فى كتابه "البروباجندا" الصادر فى عام 1928 بأنها الحكومة غير المرئية للقيام بعملية غير أخلاقية هادفة للسيطرة وهندسة العقول وفق اتجاه معيّن.

أما الكاتب المصرى علاء الأسواني فيرى أن خطة البروباجندا تستخدم بشكل أوضح فى الدعاية السياسية التى تهدف إلى صناعة القوالب والصور النمطيّة، لذلك يكون المحتوى الإعلامى تعميمي بشكل كبير، ولهذا يميل إلى تلك الصناعة المخطط لها لأجل اختزال صورة شخص أو فئة أو جماعة أو حزب او شعب فى مجموعة قليلة من السمات المغلوطة، وعلى أساس ذلك وأمور اخرى عديدة يخلص الأسواني إلى أن البروباغندا هى إحدى عمليات الظلم والخداع الممنهج كما هو الحال فى الأنتخابات البرلمانيّة.

تلك ملاحظة تعنينا وجديرة بالتوقف، ففى الحملات الإنتخابية يختار الحزب أو الجمعية أو الفئة أو الطائفة أو المرشحون المستقلون شعارات تهدف إلى ربطها فى أذهان الناخبين، حتى ولو لم تكن برامجهم الإنتخابية تحتوى على تفاصيل لتحقيق تلك الشعارات، وغير واضح ما إذا كان بمقدورهم حقاً الأخذ بأي منها، المهم ربط هؤلاء المرشحين بشعارات محببة وقريبة إلى أذهان وهموم وتطلعات الناس وإقناع الناخبين بصلاحية هؤلاء المرشحين وقدرتهم على تحمل عبء تمثيلنا وتحويل أحلامنا الى حقيقة، يفعلون ذلك حتى وإن كان هؤلاء المرشحون "لايعرفون بوعهم من كوعهم" فى استخفاف لعقول الناس، وهو أمر لايثير الغضب فقط ، بل يثير الأسى والسخرية أيضا !

من السذاجة أن ترفع شعارات باهتة فاقدة لمعناها، خصوصاً وأن التجربة التى مررنا سواء فى الانتخابات، أو مسارات عمل فى مجالات شتى اتسمت فى الغالب بنفاق محترف عبر «البروباجندا" أو "الشو الاعلامى" الذى يتعامل مع الأكاذيب على أنها حقائق علينا أن نتقبلها ونقبل بها ونتعامل معها بأريحية باعتبارها عملاً مشروعاً، بل ومطلوباً إلى حد اعتباره واجباً، والمطلوب حقاً وفعلاً أن نحذر من «البروباجندا» ولا نسير مع القطيع، فالحقائق لا تمحوها «البروباجندا».

معلقات في أروقة المحاكم ينتظرن الإنصاف

موضوع قديم يتجدد بين فترة وأخرى، شكوى النساء من الحالات المنظورة في المحاكم الشرعية البحرينية، وتعسف القضاة والمماطلة في تطليق المرأة. مؤخراً أُطلقت حملة «معلقات ينتظرن الإنصاف» لدعم النساء البحرينيات المعلقات اللواتي يبقين على وضعهن لسنوات لا هن مطلقات ولا هن متزوجات، ولتسليط الضوء على معاناتهن ورفع الضرر الواقع عليهن في المحاكم الشرعية، وإنصافهن من المساومة على حريتهن بمبالغ خيالية.

كما تهدف الحملة الضغط لتعديل قانون أحكام الأسرة خاصة في الشق الجعفري، ووضع الحلول السريعة لهذا الموضوع المؤرق للنساء.

دينا الأمير

وبسبب تعنت الزوج ورفضه الطلاق، تلجأ المرأة إلى خيار (الخُلع) مقابل التخلص من زواج بائس. إن هذا النوع من الطلاق يعني أن تتنازل المرأة عن كامل حقوقها في النفقة، ومسكن الزوجية، وحضانة الأطفال.

وعرّف قانون أحكام الأسرة البحريني الموحد في الفصل الثالث (المخالعة) في المادة (95) بأن الخُلع هو «طلب الزوجة إنهاء عقد الزواج مقابل عوض تبذله للزوج»، ووفقاً للفقه السني (أن يكون الخُلع بعوض تبذله الزوجة على أن يكون في حدود ما أعطاه الزوج من مهر)، فقد تم تحديد التعويض المادي بالمهر نفسه، وجعل أمر الطلاق للقاضي في حال تعنت الزوج ورفضه الطلاق، أما بالنسبة للفقه الجعفري (للزوجة أن تطلب إنهاء عقد الزواج بالخُلع ببذل منها ورضى من الزوج) فلم يحدد العوض الذي تبذله الزوجة، بمعنى أن الزوج هو الذي يحدد المبلغ دون تدخل القاضي، ولا يجوز للقاضي تطليق المرأة دون موافقة الزوج.

وهنا أصل المشكلة، حين يفاوض الرجل على الطلاق مقابل مبالغ مالية كبيرة، في أغلب الأحيان أكثر بكثير مما قدمه للزوجة من مهر وخلافه، وأيضاً أكبر من قدرة المرأة المالية، وإذا لم تستطع الدفع يتم تعليقها لسنوات طويلة.

إن بعض حالات الخُلع فيها استغلال للمرأة، ويرجع ذلك لغياب ضوابط تعويض البذل، فهناك أزواج يطالبون الزوجة بدفع مبالغ خيالية وغير مستحقة مقابل الخُلع، ولأن الطلاق لا يقع إلا بموافقة الزوج، تضطر الزوجة لدفع أي مبلغ يطلبه الزوج مقابل الحصول على حريتها. وهناك حالات عديدة اضطرت فيها الزوجة لدفع مبالغ طائلة تصل إلى آلاف الدنانير مقابل الخُلع، ما ينعكس سلباً عليها من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والنفسية.

إن مواد قانون أحكام الأسرة الموحد المتعلق بالطلاق والخُلع تنطوي على تمييز ضد المرأة وعدم إنصاف لها، فعندما تطلب المرأة الطلاق فإن الأمر يستغرق سنوات في المحاكم، في حين يستطيع الزوج أن يطلق زوجته بقرار منفرد، ودون موافقتها ولا يشترط حضورها أيضًا، حيث تنص المادة (81) (تقع الفرقة بين الزوجين: أ) بإرادة الزوج، وتسمى طلاقاً)، نجد أن نفس المادة تنص في البند ب على: (تقع الفرقة بين الزوجين بطلب من الزوجة وموافقة من الزوج مع بذل العوض، وتسمى مُخالعة)، أي لا يقع الطلاق إلا بموافقة الزوج، وبعد حصوله على المال لإنهاء الزواج.

إن إعطاء حق الطلاق للرجل فقط، فيه تعسف وظلم للمرأة في إنهاء الحياة الزوجية بمزاج الزوج ودون سابق إنذار ودون علمها، وقد يساء استخدامه من البعض. أضف إلى ذلك، أنه بعد أن يتم طلاقها سواء بعلمها أو دون علمها وموافقتها فإن القانون يسمح له بإرجاعها ما دامت في العدة وذلك حسب نص المادة (93) (للزوج أن يرجع مطلقته من طلاق رجعي ما دامت في العدّة، ولا يسقط هذا الحق بالتنازل عنه)، وهذه المادة مشتركة بين الفقهين السني والجعفري.

رأى قانون الأسرة الموحد النور في 2017 بعد انتظار طويل ومطالبات بسن قانون الأحوال الشخصية من قبل الجمعيات النسائية والناشطات النسويات البحرينيات، لحل العديد من القضايا الأسرية العالقة في المحاكم الشرعية ومنها الطلاق، إلا أن التطليق والخُلع مازال صعبًا، ومازالت هناك العديد من النساء المعلقات اللاتي يمضين سنوات طويلة إما في انتظار قرار القضاة لتطليقهن، أو الجلوس مكرهات في منزل زوج يعنفهن أو يهجرهن.

في هذا القانون أعطت المادة (98) في باب التطليق للضرر والشقاق (أ- للزوجة طلب التطليق للضرر الذي يتعذر معه دوام العشرة بين الزوجين)، وفي نفس المادة (د- إذا عجز القاضي عن الإصلاح وثبت الضرر حكم بالتطليق). وعلى الرغم من أنه يحق للمرأة قانوناً طلب الطلاق، إلا إنه في أغلب الأحيان يرفض الزوج التطليق، ولا يزال القضاة يمارسون السلطة التقديرية عند منح الطلاق للضرر، وتبقى المرأة معلقة لسنوات تصل بعضها لأكثر من 15 سنة دون وجه حق.

إن قضية النساء المعلقات من القضايا المُلحة التي يجب الالتفات لها وإيجاد حلول جادة لإنهائها، بإعادة مراجعة القوانين والتشريعات وتعديل موادها. ويبقى السؤال: لماذا لا يُعطي للمرأة حق الحصول على الطلاق في حال عدم رغبتها في استمرار الزواج؟ لماذا تكون مسألة البت في الطلاق في يد الرجل فقط ودون اللجوء للمحاكم؟ لماذا يرتبط طلاق المرأة بإثبات الضرر وبشهود، وغالبًا ما تكون المرأة عاجزة عن إثبات الضرر، خاصة إذا كان الضرر سوء المعاملة أو صعوبة في التفاهم بين الطرفين؟ لماذا لا يحق للقاضي تطليق الزوجة، أوتحديد عوض البذل المناسب؟

لا شك أن الطلاق أفضل من استمرار زواج غير متكافيء، ينعدم فيه التفاهم والاستقرار بين الزوجين، والذي يؤثر سلباً على الأبناء وعلى المجتمع، ولإنهاء معاناة النساء في المحاكم الشرعية، فإننا نطالب بإصدار قانون موحد للمذهبين، تعدل فيه المواد وتوضح بشكل مفصل، خاصة فيما يتعلق بطلاق الخُلع، وإلغاء السلطة التقديرية التي تمنح للقضاة في تحديد درجة الإساءة للتطليق، كما ندعو لرفع تحفظ البحرين على المادة (16) من اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة والتي صادقت عليها في 2002، والتي تمنح المرأة حق الطلاق المساوي لحق الرجل، وتنص المادة على «تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في كافة الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات العائلية، وبوجه خاص تضمن، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة».

عن كراكيب مرئية وأخرى مخفية

كثيرون استغلوا فترات المكوث الطويلة في منازلهم خلال مرحلة تفشي جائحة «كورونا» فأقدموا على التخلص من الكراكيب الكثيرة المخزنة في بيوتهم ومكاتبهم، الكراكيب كلمة تتردد على ألسنتنا يومياً، ونحن نصف كل شيئ لا لزوم له بالكلمة الشعبية ذات الاصل الهندي "الكجرة»، وتمتد الكراكيب لتشمل كل الأشياء والممارسات والسلوكيات البشرية.

وقد تبدو عملية التخلص من الكراكيب وصفة ميسرة وصالحة للجميع ولا تحتاج سوى قليل من الإرادة والعزم والتفرغ، لكن ليس الأمر سهلاً للبعض الآخر، لذا تخصصت كتب لعّل أجملها كتاب "عبودية الكراكيب "، ومواقع ومنصات الكترونية عديدة تروج إلى أفضل الطرق للتخلص من الكراكيب فوراً او على مراحل.

ينصح أحدهم: «إن كنت تخشى الشعور بالندم لاحقاً فتمهل قليلا، واجمع كل ما تود التخلص منه واستخرجه من المخابئ والمخازن والدولاليب المنسية واستبقه عدة ايام أو اسابيع أمام ناظريك كي تتحقق من مدى حاجتك إليه، عندها تستطيع اتخاذ القرار المناسب بإزاحته دون ادنى شعور بالندم على فقدانه أو خسارته».

بالقرب من بيتي وجدت حاوية ملابس كتب عليها: «قديمك جديدهم". عبارة موفقة ومشجعة على التخلص من الكراكيب، فما قد نراه زائـداً عن حاجتنا وغير مفيد لنا قد يحقق النفع للآخرين، وذلك عامل مهم في اتخاذ قرار التعاطي مع الكراكيب، فهي ستنتقل من مكان خامل إلى آخر اكثر جـدوى، وسيعاد استخدامها وتتجدد دورة حياتها، واسوأ انواع الكراكيب هي تلك المخفيّة والمتراكمة بالتدريج مع توالي الأيام والزمن او التي فشلنا في منع حدوثها ثم عجزنا لاحقاً عن التخلص منها.

فالشحوم على سبيل المثال أكبر واسوأ كراكيب الجسد، بل إن عمر الإنسان وفقاً للنظريات الصحيّة الجديدة يحدد بمقاس خصره وحجم الشحوم المتراكمة عليه. في حديث جرى بيني واختصاصي جراحة تجميلية ذات مرة، قال : إن الشحوم القديمة المتراكمة في أجسادنا تصير جزءاً من اجسامنا، وعندها تصبح ازالتها بالحميّة والرياضة أصعب وأشق، وأما الجراحة فتشكل تهديداً وخطورة على حياة المريض، ولذا نحن ننصح مرضانا دوما بتفادي بلوغ الشحم لهذه المرحلة» .

ثم هل ننسى تلك الكراكيب الواضحة والجليّة التي نخشى مصارحة انفسنا بها ويحول الخوف والخجل ربما دون التفكير في ازاحتها من حياتنا، فقد تكون مهنة ضاغطة أو شركاء مهنة او تجارة او اصدقاء ينطوون على شخصيات مضطربة وباعثة على الإزعاج الدائم، الويل لنا إن سمحنا لآخرين بالتحكم في قيادة سفينة حياتنا ومارسنا أسلوب المجاملة والخداع والتكاذب على أنفسنا واستسهلنا وجودها المعيق لنمونا ولنضجنا وتطوّرنا.

بيد إن ازاحة الكراكيب المادية من اي نوع تظل أسهل من تلك الكراكيب الذهنية أو انماط التفكير القديمة والقناعات الراسخة والمفاهيم التي استقرت وتجذرت عميقا في العقول والوجدان، ولعلنا نرى أن استمرار البقاء في دائرة الحزن والندم والكراهية والخوف والجشع والاسئثار والانانية هونمط حياة واسلوب عيش "كراكيبي" بامتياز، فهل يرتجي المرء تطوراً أو سعادة أو حباً أو فرحا في مساكنتها؟

وقد لا يفطن الواحد منا إلا متأخراً لتلك المشاعر والطاقات السلبيّة المخزنة في حجرنا السوداء المخفية والتي استقرت عميقا في دواخلنا وصارت جزءاً منا، تلازمنا ليل نهار وتنام وتصحو معنا وتقلقنا وتؤرقنا وتستحوذ على حياتنا وتمارس فعلها المدمر والسام على مجرى حياتنا ربما بوعي او دون وعي منا.

ولـدى أنظمة الحكم والأوطـان والشعوب والمجتمعات والشركات والمؤسسات التجارية والسياسية وغيرها كراكيبها المتأتية من بقاء القديم المعيق وتجنب التغيير والخشية من الجديد ما يشكل بيئة «كراكيبية» خصبة للفساد تقود إلى تنامي الفشل وتعاظم الخسائر، ولا سبيل لعلاج المنظومات الكراكيبية على اختلاف وتعدد انواعها إلا برسم مسار آخر صحيح وانتهاج اساليب حكم رشيدة وسليمة، وازاحـة كل السدود المعيقة للنهوض المستدام والتنمية الحقيقية والتخلص من كل الادارات «المكركبة»والقيادات "المكركبة" والسياسات «المكركبة».

عصمت الموسوي

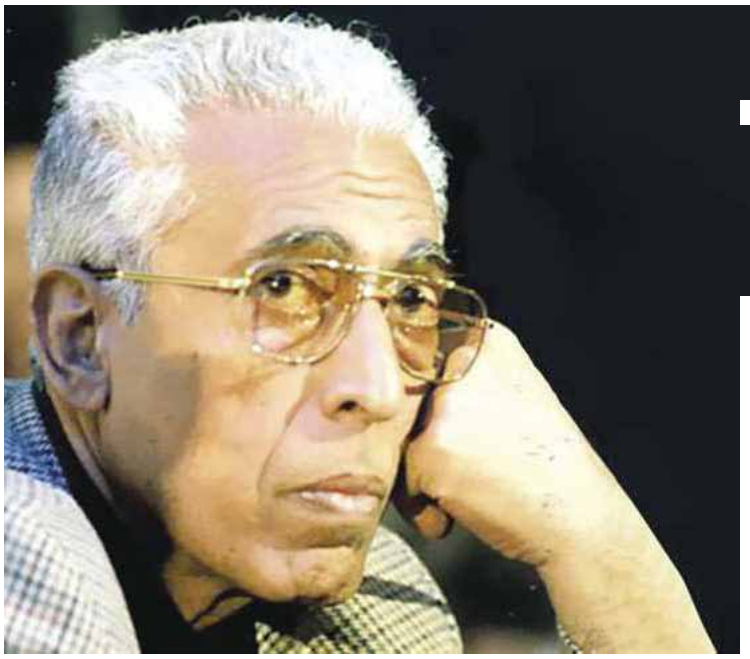

عبدالرحمن منيف

فكرة سمجة

منذ عقود والأنظمة السياسية العربية تردد فكرة سمجة، تتمثل في التالي: الشعوب العربية لا زالت قاصرة أو غير مهيئة بعد لتطبيق النظام الديمقراطي. وما يعزز هذه الفكرة القاصرة، المآلات الكارثية التي حصلت في أكثر من بلد عربي بعد ما عرف (بانتفاضات الربيع العربي) في عام ٢٠١١. حتى أن البعض أصبح يترحم الحقبة الزمنية التي حكم فيها رؤساء عرب اشتهروا بالاستبداد، لأن واقع بلدانهم ربما كان أقل سوءاً قبل سقوطهم.

في الواقع إن أغلب الشعوب العربية خاضت تجارب عديدة في تاريخها الحديث، وواجهت الاستعمارين العثماني والأوروبي ببسالة إلى أن نجحت في طردهما ونيل الاستقلال. وفي ذات الوقت سعت بقوة إلى تحقيق مطالبها بنشر الحرية والعدالة والديمقراطية بكافة أشكالها في الدولة.

تاريخياً منذ الخمسينات من القرن الماضي يُشير لنا بموضوعية أن من كان يمثل عائقاً أمام تقدم الديمقراطية في العديد من الدول العربية هو الأحزاب القومية واليسارية التي وصلت إلى السلطة، حيث انقلبت أو تخلت عن مبادئها بعد الوصول إلى سدة الحكم، وليس أن الجماهير العربية هي من أفشلت التجارب الديمقراطية الوليدة آنذاك.

أغلب الأنظمة العربية الحاكمة تبرر عدم توجهها لخيار الديمقراطية بمبررات ضعيفة. وإذا كان المبرر للعديد من الأنظمة العربية في الستينات والسبعينات من القرن الماضي وجود الكيان الصهيوني كعدو خطير في منطقة الشرق الأوسط، وأن لا صوت يعلو فوق صوت المعركة، فإن البعض منها أصبحت في الحاضر علاقته بهذا الكيان الغاصب لأرض فلسطين علاقة وئام وصداقة متينه.

كذلك من المبررات التي تستند عليها أغلب الأنظمة العربيّة في تعطيل الديمقراطيّة تهويل وجود حركات الإسلام السياسي وسيطرتها على القرار الشعبي، الأمر الذي سيؤدي إلى وجود ديمقراطية مشوهه أو حتى فوضى شاملة. وفي الواقع هذا المبرر كلمة حق يراد بها باطل! بمعنى أن خطر حركات الإسلام السياسي واضح في جانب الاستفراد والاستبداد السياسي إن هي مسكت السلطة، والأمثلة على ذلك عديدة، ولكن من جانب آخر تتخذه الأنظمة الرسمية ذريعة لاستمرارها في السلطة بعيداً عن كل أشكال الديمقراطية الحديثة.

ومن الملاحظ أن العديد من الأنظمة العربية الحاكمة تلجأ إلى تطبيق نظام ديمقراطي هجين، كأن تُدمج الشورى في العملية الديمقراطية، فتعطي ذات الصلاحيات الرقابية والتشريعية للمعينين وللمنتخبين داخل البرلمان. وبهذه اللعبة يتم تعطيل المحاسبة والمراقبة للحكومة، وكذلك إصدار القوانين أو رفضها داخل البرلمان أو مجلس الشعب والأمة في البلدان العربية.

إن الحل للواقع العربي المتردي منذ عقود طويلة، يكمن فيما أسماه عبد الرحمن منيف (الأداة – الشرط) أي الديمقراطية التي تمثل وسيلتنا للدخول إلى عالم شديد التعقيد والتشابك. وبدون هذه الأداة–الشرط سنبقى ندور حول المشاكل، نتوهمها، نؤجلها، نحتال عليها، نراها من بعد، وأيضاً نغرق في سلسلة من التجارب والأوهام التي نفرضها على أنفسنا، أو يفرضها علينا الآخرون.

إذن الديمقراطية الأداة– الشرط هي الأساس ليس فقط لفهم المشاكل وإنما للتعامل معها. لأن قواعد الديمقراطية تضعنا كحكومة ومؤسسات وأحزاب وجماهير في مواجهة مباشرة مع المسؤولية، وتضطرنا مجتمعين، للبحث عن حلول والمشاركة في تطبيقها وتحمل نتائجها.

غير أن منيف ينبهنا أن الديمقراطية ليست هي الحل السحري، لأنها بجوهرها العميق ممارسة يومية تطال جميع مناحي الحياة، وهي أسلوب للتفكير والسلوك والتعامل وليست فقط أشكالاً مفرغة الروح أو مجرد مظاهر. بمعنى آخر أنها ليست شكلاً قانونياً فقط، وليست حالة مؤقتة، أو هبة أو منحة من أحد، وإنما هي حقوق أساسية لا غنى عنها، وهي دائمة ومستمرة.

وإذا كانت القوى الخارجية تريد لنا أن نستمر في حال من الضياع والتمزق والتناحر، حتى تستمر في السيطرة علينا واستغلالنا، فإن العيب الأساسي يكمن داخلنا، لأننا لم نعمل بصدق في معرفة نقاط القوة لدينا واستغلالها لصالحنا، بل أصبحنا متعودين على الضعف والهزائم.

فهل تُدرك أنظمتنا العربية في مرحلتنا التاريخية الراهنة بكل مشاكلها وتعقيداتها أهمية الرضوخ للديمقراطية (الأداة–الشرط) والعمل باقتناع على تطبيقها بصورة حقيقية لا مزيفة؟ وأن اتهامها للشعوب العربية بأنها قاصرة وغير ناضجة لتطبيق الديمقراطية والانتقال إليها بالتدريج، هي فكرة سمجة؟

جلال إبراهيم

قراءة في كتاب (رأس المال الحكومي الشرقي) لعبدالله خليفة (٢ - ٢)

رأس المال الكولونيالي أم رأس المال الشرقي؟

ليس عبدالله خليفة وحده، بل الكثير من المحللين في البحرين يكررون مثل الكلام، بأن الإلتزام بالنفط راجع إلى «عقلية تقليدية قديمة» أو «عقلية ريعية بدلاً من رأسمالية»، إلخ. أنا لن احتج على هذا الوصف، إذ إنه مجرد وصف؛ ليس هناك أحد عاقل بيننا سينكر بأن ثمة عقلية غير صائبة تدير النظام الاقتصادي ككل. كل ما يقوم به عبدالله خليفة هو إضافة عبارة «رأسمالية حكومية شرقية» على هذه الاستنتاجات التي تكلم عنها مختلف السوسيولوجين والاقتصاديين في الخليج قبله منذ عقود؛ إذن، لا يُمكن أن نعدّ الإضافة الاصطلاحية إضافة نظرية. لكنني لن اختلف في التوصيف، إنما في التحليل الجوهري.

هشام عقيل

سأبين بأن «العقلية القديمة» أو ما يسميها بشكل خاطىء في بعض الأحيان ب «العقلية الإقطاعية» هي فكرة مغلوطة من ناحيتين. أولاً من الناحية العامة: إن تفضيل النفط لا يُمكن أن يرجع مباشرة إلى تلك العقلية، بل لأنها موضوعياً وتاريخياً شكلت الوظيفة الكولونيالية الأكثر ربحاً اجتماعياً؛ سيكون علينا أن نفكر هنا، هل ثمة أي ريع احتكاري قادر على تجاوز الريع التفاضلي النفطي؟ في حالة البحرين، كما هي في الخليج عموماً، يمثل إنتاج النفط الوظيفة التبعية الأساسية وفي ذلك يعبر عن وظيفة كومبرادورية. الذين يستحضرون دور «العقلية» السائدة ينسون تماماً دور تعادل معدل الربح اجتماعياً (لهذا أقول ليس ثمة دليل بأن صاحب رأس المال الحكومي الشرقي درس المجلد الثالث بشكل كامل).

تخيلوا، لو قررت الحكومة غداً بأن تكفّ عن التدخل في الحياة الإنتاجية، وقالت للقطاع الخاص «هذا الميدان يا حميدان». وهكذا، لنتخيل لو وجد رأسماليون في البحرين من الطراز الذي يحلم به عبدالله خليفة (ولم لا؟) وحاولوا أن يطبقوا تقنيات حديثة في إنتاجهم، ومَن الممكن أن يستحصلوا من ذلك أرباحاً-فائضة تتحول إلى ريوع - احتكارية. لكن هل على المستوى الاجتماعي ستشكل حصة الرساميل هذه من الأرباح الاجتماعية ما يفوق الريوع-التفاضلية التي يستحصلها الإنتاج النفطي؟

أنا لا أتحدث عن المستقبل، الذي قد يشهد تدهوراً للإنتاج النفطي، بل اتحدث عن حقبة طويلة منذ السبعينيات إلى يومنا هذا. أيمكنكم أن تتخيلوا ذلك؟ سيكون عليكم أن تضعوا في البال دور تعادل معدل الربح الاحتكاري نفسه اجتماعياً. إن هذه التقنيات التي سيستحضرها الرأسماليون النموذجيون لن تمكنهم من تجاوز المعدل الاحتكاري للربح الاجتماعي. ثانياً، إلى أي مدى لن تغلب المصالح الاقتصادية لبورجوازية الدولة أمام رأسماليين نموذجيين مثل هؤلاء حين يكون وجودهم خطراً على التركيبة العامة للإنتاجية الاجتماعية للعمل؟ ايّ حين يساهم هؤلاء الرأسماليون النموذجين في خفض المعدل العام للربح؟

أما من الناحية الثانية، لا يُمكن أن نقول بإن الأزمة الرأسمالية التي تواجهها البحرين ترجع مباشرة كنتيجة لهذه العقلية. ذكرتُ سلفاً مميزات تطور رأس المال الكولونيالي، فالقيمة الزائدة الكولونيالية تحتوي على الأجـزاء التالية: الجزء المقدر لتراكم رأس المال الثابت، والجزء المقدر لتراكم رأس المتحرك، والجزء المقدر لإستهلاك الرأسماليين الشخصي (هذه الأجزاء الثلاث هي عامة في كل رأسمالية ممكنة، دونها لا يُمكن للتراكم أن يحصل)، بالإضافة إلى هذا الجزء النسبي الذي عليه أن يدخل في التراكم. الآن، تؤكد الأجزاء الثلاث الأولى على استمرارية عملية التراكم، بينما الجزء الرابع يؤكد على هذا التأكيد ومن دونه لن تعمل الأولى بشكل حقيقي.

تحصل الأزمة الكولونيالية، بما إنها أزمة رأسمالية، حين الجزء النسبي من التراكم لا يستطيع أن يلعب دوره في التأكيد على استمرارية التراكم، فيكون فائض الإنتاج هو ناتج عن العجز هذا؛ بفعل الميل نحو هبوط معدل الربح، أو الميل نحو ضعف التحقق - الذاتي لرأس المال. لكن لا يُمكن أن نفكر في الحالة البحرينية دون أن نفكر - في الوقت ذاته - بالضعف الهيكلي لاستخراج النفط. لهذا السبب تُشكل البحرين حالة خاصة مقارنة بالبلدان الخليجية الأخرى، إذ الريوع التفاضلية التي تستحصلها هي أعلى بكثير مقارنة بها لدرجة أن البحرين هي ضمن الظروف الأسوأ لإنتاج النفط خليج

قبل أزمة 2008، كان سعر النفط في تصاعد مستمر ومعه تصاعدت النفقات في البحرين. وفيما كان السعر في يوليو 147 دولاراً، فأنه انخفض بعد ستة أشهر لأدنى مستويات، إلى ما يقارب 40 دولار. هل كانت هذه الصدمة كافية لتدفع بورجوازية الدولة نحو تقليل نفقاتها؟ إطلاقاً. لاحظوا بأن الكثير من المحللين يقولون بإن النفقات الحكومية ازدادت في تلك الفترة، لأن الحكومة "أرادت" أن تبقي على مستوى اجتماعي معين للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والسياسي (وبالتالي، كرست هذه النفقات في الخدمات ودعم المواد الاستهلاكية والاسكان إلخ).

لكن ما الذي تعنيه هذه "الإرادة"؟ هل يُمكن لأي كان أن يقرر شيء ما اعتباطاً؟ لكي تكون الإرادة ممكنة لا بد أن يكون الظرف الموازي لها حاضراً. لماذا وظفت بورجوازية الدولة فوائض الريوع النفطية في هذه القطاعات بالتحديد؟ إنها في الحقيقة تنقل التراكم - النسبي إلى تلك القطاعات، إذ إنها في ذات الوقت تنمي رساميل فردية خاصة. إن الرأسماليين الأفراد في البحرين تربطهم علاقة تبعية سياسية واقتصادية لرأس المال الدولة، ولهذا السبب لا يُمكن التعويل عليهم سياسياً إطلاقاً. كلما تحدث أحدهم عن تمكين القطاع الخاص، «تمكين الرأسمالي البحريني»، مثل تلك الدعوة التي يحملها عبدالله خليفة، فإن الحديث سيقع تحت خانة التمنيات البورجوازية الصغيرة.

أزمة 2008 لم تكن كافية لتدفع بورجوازية الدولة نحو تقليل نفقاتها، إذ أن هذه الضرورة التي تفرضها عملية استثمار التراكم-النسبي. ولماذا هذا الاستثمار لا يحصل بوساطة الرساميل الخاصة التي تمثل تلك القطاعات الأخرى غير القطاع الأول؟ ذلك لأن رأس المال الخاص نفسه هو ضعيف إنتاجياً ورأسمالياً ليحقق هذه المهمة. إن عملية استثمار التراكم - النسبي هي التي سمحت لرأس مال خاص فعلي أن يظهر على المسرح الاقتصادي (لاحظوا في مثل الفترة ظهرت "تمكين" ورؤية 2030، إلخ).

إذن، ما الحل؟ لتصريف الفائض ومعه التراكم-النسبي، تحتاج بورجوازية الدولة إلى أن تقترض لكي تحل هذه المشكلة. لماذا تحتاج إلى الاقتراض؟ الريوع النفطية لم تعد كافية لتغطية مثل النفقات القديمة. وما

النتيجة؟ فيما كان الدين العام يُشكل 8٪ من الناتج القومي الاجمالي في 2008، ارتفع ليكون 41٪ في 2013. فإن حركة التراكم–النسبي نفسها جاءت في البحرين بأكثر الأشكال غير–الإنتاجية ممكنة، وذلك راجع لطبيعة البنية الإنتاجية نفسها، فبالإضافة إلى زيادة النفقات على الخدمات ودعم المواد الاستهلاكية، ازدادت النفقات على الوسائل الأمنية كذلك (خصوصاً بعد أحداث 2011).

بعدها، شهدنا طفرة في أسعار النفط مرة ثانية؛ فقط لتنهار ثانية في 2014. نحن نعلم سلفاً بأن النفقات كانت تتعاظم، ومعها الديون، فإن تعاظم النفقات الحكومية أمام انهيار آخر لأسعار النفط وضع بورجوازية الدولة في أزمة. لم يعد من الممكن الاستمرار بمثل الطريقة القديمة، فكان من الضروري للنفقات أن تتراجع. فيما كان انهيار أسعار النفط في 2008 قد عبّر عن أزمة مؤجلة، عبّر انهيار 2014 عن أزمة فعلية. إن لمناهضة الميل نحو هبوط معدل الربح، لا بد أن يزداد استغلال الطبقة العاملة اجتماعياً. ماذا حصل؟ انخفضت أجور العمال فعلياً ونسبياً (رفع الدعم عن المواد الاستهلاكية، ضريبة القيمة المضافة، ارتفاع الأسعار الاستهلاكية، إلخ).

وفي الحالة الكولونيالية، الطريقة الوحيدة لمناهضة الميل نحو هبوط معدل الربح هو عبر خفض معدل التراكم – النسبي. هذا يحصل أولاً عبر زيادة معدل القيمة الزائدة، وثانياً عبر خفض– قيمة رأس المال الثابت. ماذا حصل؟ انتقلت استثمارات بورجوازية الدولة لقطاع الألومنيوم بشكل أكثر (رغم انخفاض اسعار الألومنيوم عالمياً)، ومعه الاستثمارات في البنية التحتية، وهذا يعبر بشكل غير مباشر عن تقليل الاستثمارات النفطية. فيما كان الاقتراض بعد 2008 أتى لتسهيل عملية التراكم (ايّ لتصريف التراكم–النسبي)، كان الاقتراض من بعد 2014 لمقارعة فائض–التراكم (الذي يحدثه عدم القابلية في تصريف التراكم–النسبي). لهذا السبب بحلول 2019 ارتفع الدين العام حتى 100٪، واليوم يتجاوز 130٪، وحسب صندوق النقد الدولي سيتجاوز 150٪ بحلول 2026.

لاحظوا، بأن البحرين ليست ببلد كولونيالي مهيمن أو عظيم، إذ أن البلدان الكولونيالية المهيمنة لها القدرة الاقتصادية في تصدير رؤوس أموالها لبلدان كولونيالية أكثر فقراً؛ فتستغل مواد خامها، وأرضها الرخيصة، وعمالها، وتقرضها، إلخ.. دون أن تُعتبر امبريالية؛ إذ تعريف الامبريالية لا يكمن في ذلك. أما البحرين، فهي بلد إنتاجي ضعيف وليس بإمكانها أن تقوم بكل ذلك. لهذا السبب تجدون بأن الآيديولوجيا الخاصة ببورجوازية الدولة البحرينية اليوم ممزقة ما بين خطابين: الاستمرارية في الحياة الاقتصادية التقليدية من جهة، وتحويل البحرين إلى بلد استثماري خدماتي سياحي من جهة اخرى؛ بورجوازية الدولة ليست محصورة بالنفط، دعونا لا ننسى ذلك.

إذن، «العقلية التقليدية» لا يُمكن أن تعدّ السبب وراء كل ذلك، إنما القوانين الموضوعية لتطور رأس المال الكولونيالي هي التي تفسر هذه الحركة. حين يشكو عبدالله خليفة، ومعه الكثير من المحللين، من «الفوضى الإدارية» فإنه في الحقيقة يزيح نقده للرأسمالية نحو هذه العقلية. حبذا لو أخبرني أي أحد عن «العقلية المناسبة» لإدارة الرأسمالية؟ إن الرأسمالية في تعريفها هي فوضى في الإنتاج! ينبغي أن نوجه نقدنا تجاه الفوضى الرأسمالية الكولونيالية، ايّ جذور النظام الاجتماعي البحريني بأكلمه وبعدها سنتمكن من نقد «العقلية الإدارية» الفوضوية بشكل صحيح. لاحظوا لا يختزن «رأس المال الحكومي الشرقي» أية نظرية في الأزمة الرأسمالية، أليس ذلك دلالة واضحة على تمنيات في تهدأة التناقضات الرأسمالية؟ كل ما يراه صاحب «رأس المال الحكومي الشرقي» هو تقدم القوى الإنتاجية، وبأن الرأسماليات الشرقية تلعب دوراً عائقاً على هذا التقدم. اضف إلى ذلك، أن البحث عن "رأسمالية حرة" لا يختلف – من حيث المبدأ – عن متطلبات النيوليبرالية: السوق الحرة، الخصخصة، البرلمان البورجوازي.

دعونا لا نبحث عن رأسماليات بديلة، التناقض الرئيس لا يقع ما بين رأسماليات «حكومية» ورأسماليات «حرة»؛ إنما بين الرأسمالية الكولونيالية والاشتراكية. إن رفض عبدالله خليفة للينين، الذي نعته بمختلف الأوصاف كالـ «ديكتاتور شرقي» أو «الثوري البورجوازي الصغير» أو «المراهق السياسي» و«المغامر»، ودعوته لنا لإلغاء فكر لينين تؤدي إلى التخلي عن الماركسية، إذ في عصرنا الحالي نحن بحاجة إلى قراءة ودراسة لينين أكثر من أي وقت مضى. هكذا، إذن، التخلي عن لينين يحوّل مشروع رأس المال الحكومي الشرقي إلى مشروع ليبرالي، أو في أفضل الأحوال إلى مشروع شبيه بما اطلقه بوبيو الأوروشيوعي: الليبرالية الاشتراكية. ليس ثمة أي شك فيما أقوله، إذ إن ذلك مثبت ولم يدع الكاتب – وهو صادق في طرحه ولا يراوغ – أي شيء عكس ذلك.

مع هذه الليبرالية الاشتراكية، يعرفنا عبدالله خليفة على برنامجه الاشتراكي القائم على «المطالب اليومية البسيطة». هل يدعو البرنامج الاشتراكي هذا إلى الاشتراكية؟ حسب الراحل لا. فإن واجبنا حسبه يقع في لبرلة الاقتصاد، وإلى ذاك الحين سيكون علينا أن ننتظر تطوّر القوى الإنتاجية بيافطات شأنها أن «تحسن من الأوضاع المعيشية للشعب». يختصر عبدالله خليفة مشروعه بالعبارة التالية «رأسمالية وطنية ديموقراطية»، هذه العبارة لا تحتاج إلى تفسير مني إطلاقاً. لكن ماذا تقول النظرية الكولونيالية رداً على ذلك؟ ليست ثمة رأسمالية وطنية قادمة، فإن رأسماليتنا هي رأسمالية كولونيالية وستظل كذلك. الرأسمالية الوطنية في البحرين هي حكاية –خرافية، حكاية ما قبل النوم. إن الشكل الحالي للوظيفة التبعية مطبوع في البنية الاجتماعية البحرينية، ولا يُمكن لأي عاقل أن يقول بإن بورجوازية الدولة حتى لو بين ليلة وضحاها تخلت عن النفط ستتخلى – بسلمية – عن الهيمنة في المجال الإنتاجي (خصوصاً وأن رأس المال الخاص هو تابع لها بشكل أساسي). لا يُمكن أن يحصل تغييراً في الوظيفة التبعية الأساسية ما لم يحصل تغييراً في العلاقة الداخلية ما بين البورجوازية البحرينية، وهذا غير ممكن إذ ليس للأقسام البورجوازية الخاصة استقلالية سياسية وآيديولوجية منفصلة عن بورجوازية الدولة.

دعونا لا نصدق الحكايات الخرافية. الاشتراكية ليست نموذجاً جاهزاً ينتظر التطبيق، أو فكرة مثالية علينا العمل من أجل الوصول إليها، بل إنها العمل الحقيقي الملموس اليومي. ليس صحيحاً بأن كل ما علينا القيام به هو التأكيد على الوحدة العمالية، بل علينا أن نوحد الطبقات الشعبية تحت مطالب حقيقية؛ لا تنسوا بأن الاستغلال يختلف من طبقة إلى طبقة، ومن طائفة إلى طائفة، ومن إثنية إلى إثنية. أنا اخشى عبر «التوحيد» التجريدي كما يدعو عبدالله خليفة سنعيد إنتاج شوفينية خليجية هي أمر واقع عند الكثيرين دون أن يعوا بها. ليس شأننا تمكين الرأسماليين البحرينيين أو غيرهم، نحن لسنا بليبراليين، بل علينا توحيد الطبقات الشعبية المواطنة والوافدة؛ هذا هو عملنا الأساسي.

كما إنه أحد الأشكال الطوباوية إذا اعتقدنا بأن جمعية واحدة قادرة على القيام بكل ذلك محلياً. تمعنوا في جميع البدائل السياسية الأخرى، التي بلا شك نكن لرموزها ولممثليها كل الاحترام، هل هي بحد ذاتها قادرة على أن تكون البديل الحقيقي للرأسمالية الكولونيالية؟ إذن، ينبغي علينا أن نعطيهم السياق السياسي الكامل لمقدراتهم. لكن كيف سنقوم بذلك من دون وحدة داخلية آيديولوجية حقيقية؟ من دون إيمان حقيقي بقدرة الماركسية؟ وكيف سنقلب العالم رأساً على عقب، إذا كنا نحن مقلوبون رأساً على عقب؟!

إذن، واجب الاشتراكيين هو أن يوحدوا كل الذين لهم مصلحة في مناهضة الرأسمالية – الكولونيالية تحت مطالب مثل: فرض الضريبة التصاعدية على البورجوازية، وتطبيق حد أدنى موحد للأجور عند جميع العمال في البحرين، إصلاح التأمينات الاجتماعية عبر إشراك العمال والموظفين في الملكية السهمية لأماكن العمل، إصلاح مفهوم المواطنة (خصوصاً عند العمالة الوافدة)، العمل من أجل ديموقراطية حقيقية، تمكين المجالس الشعبية، وفك الربط من الامبريالية؛ كل هذه المطالب من شأنها أن تنمي الوعي الاشتراكي، إذ واجبنا هو خلق وعياً اشتراكياً خاصاً بمتطلبات القرن الحادي والعشرين. إننا أمام عالم متمرد جامح ولن نستطيع أن نجاريه من دون وحدة آيديولوجية بروليتارية حقيقية، ومن دون برنامج اشتراكي حقيقي؛ إنها ضرورة مطلقة لا جدال عليها. إن مشروع «رأس المال الحكومي الشرقي» يتبع مبدأ فابيوس ماكسيموس: «إن لم تعمل شيئاً، لن يحدث لك أي شيء.. فتمهل».

لا، أنا أخالف هذا الرأي كلياً! علينا أن نقوم بشيء ما، أنا أقول – مثل قيصر – «لنتسرع، لكن نتسرع بمهل!». فإنه حان وقت العمل!

(قف)

الصهيونية وثقافة العنـــف والعنصـــريـــة

تذهب الأطروحة الرئيسية لكتاب «ثقافة العنف في سوسولوجيا السياسة الصهيونية « «للمؤلف د. عبد الغني عماد»، إلى القول بأن إسرائيل كيان منتج للعنف بحكم طبيعته وتكوينه البنيوي، فلا يمكن لهذا الكيان أن يتخلى عن العنف حتى لو أراد ذلك.
ومن الوهم الاعتقاد بأن المجتمع الذي يقوم على مثلث القوة، الإستيطان، الاصطفاء العنصري، يمكنه أن ينتج شيئاً بعيداً عن العنف على المستوى الفكري والسياسي والثقافي، ومن الوهم أيضاً الاعتقاد بأن من الممكن أن يفهم لغة بمعزل عن توازنات القوة التي تنتج هذه اللغة.

فهد المضحكي

قراءة كهذه تفضي إلى أن هذا الكيان يحتاج إلى أكثر من أيديولوجيا، أنه يحتاج إلى «ثقافة» يمكنها أن تعيد انتاج الشخصية اليهودية في نمط سلوكي يخدم وظيفة هذا الكيان في المنطقة التي اغتصبها واستوطنها، وثقافة العنف هذه يجري شحنها واستنهاض عناصر الدفع فيها ذاتياً كلما مارست الضحيّة حقّ الدفاع عن النفس الذي ينظر إليه كتهديد وجودي ينبغي اسكاته. هكذا تنتج ثقافة العنف ذاتياً وتعيد انتاجها أمام كل مقاومة، إنها دائرة عنف مجنونة وحالة مأزقية لا تنتهي إلا بتفكيك البنية المنتجة لهذه الأنماط السلوكيّة.

غاية المؤلف من دراسته هي تحليل الكيان القائم على العنصرية والعنف، فإسرائيل كيان عنصري بالطبيعة والتكوين والوظيفة، وليست أبداً دولة طبيعية كسائر الدول، انتجها العنف وبالعنف تستمر، بين هذا الكيان والعنصرية قران عضوي أبدي، العنصريّة العنيفة العدوانيّة هي ضمان بقائها، إنها تزول بزوال عنصريتها، هذه الحقائق لم يتوصل إليها المؤلف بعرض الصهيونيّة المبادئ والتعاليم والمعتقدات والأساطير، بل بمغريات معرفية لصهيونية الممارسة والواقع.

لذلك، تعتبر الدراسة كمقاربة تحليلية للميثولوجيا المؤسسة للعنف في إسرائيل، وذلك من خلال سبرغور الطبقات المعرفيّة العميقة المشكلة لذهنيّة الأساطير والعنف ومفاهيم الاصطفاء والامتياز، وذلك من خلال إقامة مواجهة علمية بين آخر مكتشفات علم الآثـار من جهة وبين الإيديولوجيا والأساطير الخرافيّة والتوراتيّة من جهة أخرى.

هذا فيما تقدم الدراسة أيضاً تحليلاً سوسيولوجياً للصهيونيّة تحت عنوان «إشكالية بناء النموذج» وذلك من خلال المقارنة بين إيديولوجيا التكوين والنشأة وتداعياتها المستمرة وما تقدمه من اشكاليات مفتوحة، وتستخدم منهج المقاربة النفسية والاجتماعية في قراءة التاريخي والملحمي والسياسي للكشف عن خصائص التربية، ولكشف آليات التيار الزائف والاسقاطات النفسية وانشطارها بين واقع الدولة «النموذج» وأحلام الماضويّة وذهنيّة الزمن التوراتي المفقود ومـأزق القوة الحاضر بعنف، وتسلط الضوء على أدوات وتقنيات العنف المبرمج ومنهجيّة التعذيب الذي يتعرض له المعتقلون في السجون الإسرائيليّة، وتخلص الدراسة إلى الكشف عن إشكاليّة وجوديّة تقض مضاجع النخب الإسرائيليّة، وظاهرة «مابعد الصهيونيّة» هي أحدى التعبيرات للمأزق الصهيوني الذي يعكس التحولات التي اخذت تهز المجتمع الإسرائيلي بعنف مع كل انتفاضة للشعب الفلسطيني.

فإذا كان كما يبين المؤلف ثمة مرجعيات للعنف الصهيوني لأن المرجعيّة الأولى الأساسيّة هي نصوص توراتيّة تدور حول اسطورة استعلائيّة وعنصريّة، والثانية تحولت إلى عقيدة صهيونيّة لاهوتيّة اقصائية تدميرية استطانية، وهذه النصوص التلموديّة هي نصوص عدوانيّة لا توجد ترجمة واقعيّة لها إلا بالعنف والإرهـاب والعنصرية، التفسير التلمودي حوّلها إلى طقوس وتعاليم وقوانين حرب، أهمها قانون الاستئصال والإبادة، وهكذا يبدو العنف ممارسة طقوسية واساساً في القوانين الحربية.

يذكر المؤلف كلام فلاديمير جابوتنسكي (1880-1940) فيلسوف العنف والإرهاب في الحركة الصهيونية، قاله لمستشار الطلبة اليهود في النمسا: «تستطيع أن تلغي كل شيء: القبعات والأحزمة الملونة، أما السيف فلا يمكن الغاؤه، عليكم أن تحتفظوا بالسيف فالاقتتال بالسيف ليس ابتكاراً المانياً، بل هو ملك لأجدادنا الأوائل، السيف والتوراة نزلا علينا من السماء»، وهكذا يعيش المجتمع الإسرائيلي حالة حرب دائمة.

ما أراد الباحث الوصول إليه هو أن العنف في الثقافة الصهبونبة هو حاجة وحقيقة وضرورة وقيمة، وأن فكرة «الاختيار» تخرج الصهيونية من دائرة الشعوب العادية، وأن إلغاء الآخر في الحالة الصهيونية هدف وعنصر بنيوي في الثقافة والفكر والإيديولوجيا ومكوّن من مكوّناتها المعرفية والذهنية، ومن الوهم تصور إسرائيل بلا صهيونية رغم كل الضجيج الذي يثيره بعض المؤرخين.

يرى المفكر الماركسي وولف ايرليج في كتابه «قوة الفكر» أن النشاط الصهيوني هو جزء لا يتجزء من الإستراتيجيّة الإمبرياليّة الكونيّة، ولا يعني ذلك أنه لا توجد للقيادات الصهيونيّة ولكبار أصحاب الرأسمال اليهود في البلاد وفي الأقطار الرأسمالية الأخرى، مصالح خاصة بهم كالمصلحة في ترسيخ قاعدتهم المادية في إسرائيل، واستغلال جماهير العاملين في البلاد وسياسة التوسع والاحتلال، إن هذ المصالح الطبقية هي التي توجه نشاط الصهيونية ومشاريعها ولكن في نهاية المطاف فإن كل نشاطاتهم وبرامجهم تخضع للإستراتيجية الإمبريالية الكونيّة.

الحرب البارِدة الجديدة على الصين – ٢

بقلم:
John Bellamy Foster

ترجمة:
غريب عوض

واشنطن وبكين في مدينة أنكوريج، بدلاً من كونها مُجرد تبادل غاضب بين الدبلوماسيين الغاضبين، يمكن أن يُنظر إليها على أنها تكشفُ عن الخطوط الأساسية لإستراتيجية الولايات المتحدة الإمبريالية الكُبرى فيما يتعلق بالصين، جنباً إلى جنب مع طبيعة رد الصين الإستراتيجي.

إن إصرار واشنطن على ما تُسميه "نظاماً دولياً قائماً على القواعد والأحكام"، على النقيض من دعوة بكين لنظام واسع قائم على الأُمم المتحدة من الدول ذات السيادة يدعمهُ القانون الدولي (يُشار إليه تقليدياً بإسم نظام Westphalian)، هو أكثر من مُجرد نزاع حول أسلوب التعبير. فهو بالأحرى يُمثل استراتيجية الولايات المتحدة الحالية المُتمثلة في إجبار الصين على الإمتثال للنظام الإقتصادي السياسي المُهيّمن الذي يفرضهُ تحالف القوى الكُبرى تحت قيادة الولايات المتحدة، وذلك من أجل "تثبيت" علاقات القوة الإمبريالية الحالية.

وكما قد أوضحت الصين، إذا تم وضع "النظام القائم على القواعد والأحكام" من قِبل الولايات المتحدة وحدها، فلايمكن تسميته قواعد وأحكام دولية، بل "قواعد وأحكام مُهيّمنة." ... إذا كانت تُشير إلى القواعد والأحكام التي وضعتها الولايات المتحدة وحفنة من الدول الأخرى، فلايمكن تسميتها قواعد دولية أيضاً، بل بالأحرى "قواعد الزُمرة" التي تتعارض مع مبدأ الديمقراطية ولن يتم قبولها من قِبل غالبية دول العالم.

على وجه الخصوص، تلتزم الولايات المتحدة والإقتصادات الرأسمالية الأخرى في قمة النظام العالمي، ولا سيما ثالوث الولايات المتحدة / كندا وأوروبا الغربية واليابان، بالحفاظ ليس فقط على المؤسسات المُهيّمنة التي تم تشكيلها في حقبة الحرب الباردة، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إلى جانب نظام التحالُفات العسكرية التي تُهيّمن عليها الولايات المتحدة، ولكن أيضاً ما يُسمى النظام ما بعد الويستفالين post–Westphalian system أو النظام الدولي الليبرالي الذي ظهر خلال حقبة "الإمبريالية العارية" من التسعينيات إلى الوقت الحاضر، والذي أصبح مُمكناً بسبب الفراغ الذي أحدثهُ اختفاء الإتحاد السوفيتي من المسرح العالمي وما نتج عنهُ الولايات المتحدة "لحظة أحادية القُطب."

وخلال حقبة ما بعد الحرب الباردة، تم تنفيذ تيار مُستمر من "التدخُلات الإنسانية" في شؤون الدول الأخرى من قِبل الولايات المتحدة وحُلفائها، مما أدى إلى نشوء حقبة من الحرب الدائمة بدءاً من توسع قوة الولايات المتحدة (وحلف شمال الأطلسي) في أوروبا الشرقية مع تفكك يوغوسلافيا، وكذلك التدخلات العسكرية في الشرق الأوسط وأفريقيا في انتهاك لسيادة الدول. وتم إضفاء الشرعية على هذا الموقف الإمبراطوري العدواني الجديد من حيثُ "مسؤولية الحماية" وتعزيز قيم "الديمقراطية" و "الإنسانية" حيثُ تُحددُها الولايات المتحدة والقوى الرأسمالية الأساسية الأُخرى التي تؤيد النظام الدولي القائم على القواعد والأحكام."

إن الهدف الإستراتيجي للحرب الباردة الجديدة على الصين من وجهة نظر الولايات المتحدة وحُلفائها ليس تحديداً إحتواء الصين إقتصادياً وسياسياً وعسكراً، وهو أمر غير مُمكن، إنما إيجاد طُرُق لتقييدها وجعلها من المستحيل أن تُحدث تغييرات في النظام العالمي على الرغم من موقف قوتها الناشئة. ولهذا تم تصميم الإستراتيجية الإمبريالية الكُبرى الجديدة لتُكرر على نطاق عالمي (وفي العصر النووي الحراري) "دبلوماسية القوارب الحربية" الشهيرة التي فرضتها على أُسرة تشينغ Qing dynasty الحاكمة من قِبل القوى الإمبريالية الرائدة خلال ما كان يُعرف بـ "قرن الذُل" في الصين، المُمتد من حروب الأفيون حتى الحرب العالمية الثانية. وقد تجسد هذا في المقام الأول من خلال تدمير البريطانيين للقصر الصيفي للإمبراطور في عام 1860، والذي كان مُصمماً لإذلال أُسرة تشينغ Qing dynasty الحاكمة في عام 1900، خلال ما يُسمى بتمرُد المُلاكمين (حركة ييتون Yihetuan Movement)، غزت القوى العُظمى الصين فيما كان يُشار إليه بإسم تحالُف الأُمم الثمان (الذي كان يضُم آنذاك بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا والمجر وإيطاليا واليابان وروسيا) فارضين سُلطتهم على أُسرة تشينغ الحاكمة، وفرضوا المزيد من المُعاهدات غير المُتكافئة على البلاد. وكان جزء من التبرير الذي أعطي آنذاك بأن الصين كانت في حاجة إلى الإمتثال لقواعد التجارة والسلوك الدولية.

وبطريقة مُماثلة لمعاملة الصين في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، فإن الصين اليوم، وفقاً للإستراتيجية الإمبريالية الأمريكية الراهنة، يجب أن تكون مُقيدة إقتصادياً وجيوسياسياً وعسكرياً من قِبل تحالف واسع من القوى الإمبريالية. والهدف في النهاية هو الإطاحة بالحزب الشيوعي في الصين وإخضاع الصين للنظام الإمبريالي للإحتكار العالمي لتمويل رأس المال، مع إختزالها إلى وضع ثانوي دائم. وستكون الوسيلة الأساسية لتحقيق ذلك هي نظام المُعاهدات غير المُتكافئة، والقواعد والأحكام القائمة على النظام الدولي الذي يفرضهُ تحالف من القوى العُظمى، بقيادة الولايات المتحدة.

إن الآلية الرئيسة لهزيمة الصين وضعها في عام 2017 غراهام أليسون Graham Allison مُحلل السياسة الخارجية في جامعة هارفرد، عضو مجلس العلاقات الخارجية، في كِتابهِ "Destined for War: Can America Escape the Thucydides Trap? هل تستطيع أمريكا الهروب من فخ ثيوسيديدس؟، وهو عمل أشاد بهِ جو بايدن بشدة، ووزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كسنجر، والمدير السابق لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية والقائد السابق للقيادة المركزية الأمريكية ديفيد بتريوس David Petraeus. حسب تعبير غراهام أليسون: "يمكن للقوات الأمريكية تدريب ودعم المُتمردين الإنفصاليين سراً. الإنشقاقات في الدولة الصينية موجودة بالفعل.

التبت هي في الأساس أرض مُحتَلة. تضم منطقة شينجيانغ، وهي منطقة إسلامية تقليدية في غرب الصين، وهي بالفعل تأوي حركة انفصالية أويغورية نشطة مسؤولة عن شن تمرد منخفض المستوى ضد الحكومة الصينية في بكين. والتايوانيون الذين يُراقبون قسوة الحكومة الصينية في هونغ كونغ Hong Kong لا يحتاجون إلى التشجيع على معارضة إعادة التوحيد مع هذه الحكومة الإستبدادية المُتزايدة. هل بإمكان الدعم الأمريكي لهؤلاء الإنفصاليين أن يجر الحكومة الصينية إلى خلافات مع الجماعات الإسلامية المُتطرفة في جميع أنحاء آسيا الوسطى والشرق الأوسط؟ إذا كان الأمرُ كذلك، فهل يمكن أن تُصبح هذه مُستنقع، مما يعكس التدخل السوفيتي في أفغانستان حيثُ دعمت الولايات المتحدة المُجاهدين ضد الإتحاد السوفيتي؟

«إن الجُهد الخفي، ولكن المُركّز لإبراز التناقُضات في جوهر الأيديولوجية الشيوعية الصينية ... يمكن أن يُقوّض النظام مع مرور الزمن ويُشجع حركات الإستقلال في تايوان وشينجيانغ والتبت وهونغ كونغ من خلال تقسيم الصين في الداخل وإبقاء الحكومة الصينية مُتورطة في الحفاظ على الإستقرار الداخلي، يُمكن للولايات المتحدة تجنب، أو على الأقل تأخير لفترة طويلة التحدي الصيني للهيمنة الأمريكية».

كُلُ هذا الآن هو سياسة الحرب الباردة الجديدة. بالإضافة إلى أن مهاجمة الصين بتُهم "الإبادة الجماعية" و"الجرائم ضد الإنسانية" فيما يتعلق بالشعوب الصينية في الداخل، الولايات المتحدة قادرة على تبرير حربها الباردة الجديدة على الصين، بما في ذلك الحرب الهجينة الفعلية، التي تجمع بين مجموعة من الوسائل السياسية والاقتصادية والمالية والتكنولوجية والألكترونية ومزيد من الوسائل العسكرية التقليدية العلنية والسرية.

عود ثقاب غير قابل للإشتعال

زهراء المنصور

ساهم الكاتب البحريني جمال الصقر في خروج الكثير من الأعمال المسرحية البحرينية؛ تأليفاً وإخراجاً، وقد كان النصيب الأكبر لمسرحة هذه النصوص عبر مسرح البيادر، الذي ساهم في تأسيسه مع آخرين، قدموا العديد من العروض خارج وداخل البحرين. وعرض "عود ثقاب" هو نسخة مجددة من عرض قدم في 2008، وأيضاً 2016، بكوادر أخرى من البيادر المؤسَّس عام 2005، برؤى واضحة منذ بدايته، والحفاظ على نهج نظامه الأساسي عبر الارتقاء بالمسرح فنياً وتربوياً، مع مراعاة القيم والعادات الأصيلة للمجتمع البحريني والتقاليد العربية العريقة(1)، وهو ما التزم المسرح به منذ البداية وحتى الآن، في جو من المحافظة المحبذة، والتي تصب في توجيه المجتمع نحو القيم والأخلاق الفاضلة كما يذكر نظامهم بذلك. وكان الصقر قد قام بإخراج العمل سابقاً في البحرين والكويت.

تدور أحداث العرض حول رجل كفيف "جابر"، يؤدي دوره "عبد الرحمن بوصابر"، يعيش بمعيّة والدته المريضة، بعد أن تخلت عنه زوجته "مريم" ورحلت مع ابنتها "زينب"، ويعيش هو على أمل عودتها في وقت ما. هذا الانتظار هو كل وقت العرض المسرحي؛ حيث يدور جابر في حلقة مفرغة من حياته، في البحث عن الشموع وأعواد الثقاب التي تنطفئ واحداً تلو الآخر دون أن ينجح في إشعال شمعته، وما في ذلك من رمزية معنية بتوصيف حالته. فلِمَ قد يهتم كفيف بالنور، ويصر أن يرى وجه أمه الجميل كما عبر عن ذلك؟

هل العمى حالة رمزية هنا، أم واقعية؟ أم أن هناك امتزاجاً بين الحالتين؟ هذا أيضاً ما يمكن تمييزه من الديكور المبني، الذي وصف المكان ولم يحدده، عبر إشراك قماش "الخيش" في كل القطع الموجودة على الخشبة، بما فيها الكرسي المتحرك المخصص لوالدة جابر. وليس هذا اعتراضاً على خلط المناهج المسرحية في الواقعية والرمزية على سبيل المثال، فهو مباح تماماً للمخرج الذي يفرض رؤيته كاملة، لكن هذا المزج يشبه الصيدلاني الذي ينتج الأدوية بنسب محسوبة بدقة، أو يصبح هذا الدواء الشافي سماً قاتلاً.

وبعيداً عن قراءة النص، أو مشاهدة العرضين السابقين لهذه المسرحية، سيدرك المشاهد أن هذا النص مهيأ لمونودراما، لبطولة ممثل واحد نعيش معه معاناته النفسية، ونشعر بمحنته العاطفية التي يستسلم فيها ذليلاً، حتى بخياله لطليقته، حيث تهيأ له بمكالمة ابنته – التي هجرت والداها بالكامل كما والدتها – وعزمت أن تزور جدتها، أنها مدفوعة من قبل أمها حتى يعود الوصل بين جابر ومريم – أو هكذا تهيأ له –. إذاً فكل الحدث مرتكز هنا، وهذا ما فعله العرضان السابقان المشار إليهما. بيد أن "عود ثقاب"، الذي أعده وأشرف عليه "عبدالله الدرزي"، وهو ما يعني مسؤولية مضاعفة عليه، قد اجتهد في خلق شخصيات أخرى غير الشخصية الرئيسية "جابر"، وهم والدة جابر/ مريم/ والعشيق، رغم دورهم المحدود جداً في العرض، والذي يمكن الاستغناء عنه ببساطة شديدة. فعلى سبيل المثال: الوالدة العاجزة حركياً، والتي لم تنطق إلا بضع كلمات بسيطة، منها "إن مريم سيئة"، مع تكرارها عدة مرات، وإصدار أنين متصل طوال فترة وجودها على الخشبة، مما يهدر جهد الممثلة ولا يبين قدراتها التمثيلية، بالإضافة إلى أن العلاقة بين الوالدة وجابر تصل إلى الضرب المفضي للموت، لمّا ثار عليها بسبب رأيها في "مريم"، وأنها السبب في سوء علاقته بزوجته وطلاقه لها.

هذا المشهد، بالإضافة إلى لياقته إنسانياً – إلا في الضرورة طبعاً –، إلا أنه كان على المخرج أن يوجد حلولاً إخراجية أخرى. ماذا لو كانت الأم دمية قماش مثلاً؟ هل سيحول ذلك دون وصول المعنى للمتلقي؟ هل يتعين على المتلقي أيضاً أن يعتاد البشاعة ويردد أن في الواقع نماذج أسوأ من هذا؟ بالتأكيد؛ الحياة مليئة بما يفوق هذا، لكن ما قيمة الفن إن لم نصدر فيه كل المعاني بجمالية تحسّن الذوق وتنور العقل وتشيع الحسن في كل التفاصيل، حتى في أقبح الصور؟

وما ينطبق على والدة جابر، ينطبق على "مريم"، التي ظهرت في وقت متأخر نسبياً من وقت العرض، رغم وجودها الضمني بشكل رئيسي، لكنه وجود لم يضف مادياً على حضور صوتها بالهاتف المعلق، مصدر المعرفة بالنسبة للكفيف هنا – والكافي بالمناسبة –، لإيصال المعلومة بنبرة الصوت، أن "مريم سيئة" كما رددت والدته. إلا أن الرؤية الإخراجية اجتهدت أيضاً في توسيع المعلومة وترسيخها عبر مشهد البدء، الذي غنت فيه مريم مقطع الأغنية المعروف "أعطني حريتي أطلق يديّا"، في إضاءة جزئية ودخول الزوج "جابر" وهو يكمل المقطع.

تتكشف الحقائق كلها في آخر العرض، عبر إضاءة أكبر تكشف وجود

العشيق –الزوج الحالي– واعتماد الزوجة أن زوجها كفيف؛ لن يرى الحدث الماثل أمامه، ونشوب حريق في المكان تدخل فيها والدة جابر وبيدها حفيدتها الرضيعة "زينب"، بطريقة التصوير البطيء السينمائية، التي لم تضف معلومة أخرى جديدة على سلوك "مريم" غير السوي. يضاف إلى ذلك إقحام اسم "كوهين" بشكل عابر في إشارة لا تحتمل الشك إلى وجود الشخصية/ الحس اليهودي، وهو أكبر مما يحتمل النص بكثير، حيث له موازينه وسياقاته التي يجب أن يخطط لها من البداية، بحيث تكون الأسماء قرينة بعضها، وعلامات متفقة أو مضادة تؤدي إلى معنى غير ملتبس بالنسبة للمتلقي، وأسماء؛ جابر/ مريم/ زينب أسماء عربية محضة، لا تتفق بدلالاتها مع كوهين، لذلك فإن عدم الاتفاق يجب أن يكون ذا معنى واضح ومرسخ بأن ثمة ما يستدعي وجوده.

من ناحية أخرى، أدبية، سيكون على المخرجين التفكير مليّا قبل إدراج مفردة إعداد، التي تستخدم لتحضير نص من جنس أدبي آخر غير المسرحية، وهذا النص مكتوب للمسرح، وكل إضافة عليه، أو تغيير، هي من باب الرؤية الإخراجية المشروعة له في النص.

ويبدو أن للموسيقى دوراً كبيراً في "عود ثقاب" منذ البداية، إذ لجأ العمل في المرتين التي قدم فيهما إلى الاستعانة بعازف الكمان، علي العليوي، الذي صاحب أداء الممثل حينها، وتتبع انفعالاته، وهنا وضع المخرج الفرقة الموسيقية المكونة من أربعة أفراد، بقيادة "زكريا الشيخ"، في صدر خشبة المسرح، وصاحب العازفون الأداء منذ بداية العرض بآلالات وترية وإيقاعية، وثيمة يبدو أنها ألفت خصيصاً لعود ثقاب، ولا يخفى على المتلقي الدور الحيوي الذي تضفيه الموسيقى الحية على العروض المسرحية في التفاعل والجذب، خصوصاً في حالة الانضباط التام، وما يثيره هذا في نفس المتفرج الذي يصله الإحساس بالمجهود الكبير الذي بذله فريق العمل في سبيل إظهار التناغم المنضبط بين الأداء والإيقاع.

ورغم جمالية الموسيقى التي لا يختلف عليها أحد، لكن هذا الاستعمال مقنن، لأنه مرهون بـ "الكيفية" التي تدير الموضوع بها. فوجود العازفين في أحد أماكن القوة على الخشبة، جعلت من تموضعهم "علامة" مثل بقية العناصر في التشكيل السينوغرافي، وهذا يعني خضوعهم للتقييم المرئي والأدائي أيضاً، في حين أن دورهم مقتصر على حاسة السمع، التي من الممكن أن يلجأ إليها المخرج بشكل تسجيلي مثل أغلب العروض المسرحية، وما يجعل الفرق بيناً بين الموسيقي التسجيلية والحية هو في توظيف المخرج لها، بحيث يكون لها دور فارق في جعل العرض المسرحي مختلفاً بالحضور الحي.

وتستخدم بعض العروض العازفين أيضاً في متن الأداء التمثيلي، بحيث إن هذا الجزء المرئي يكون ضمن نسيج العرض، وليس مقحماً عليه. إن مشروعية التجديد في العروض، وابتكار الأفكار، متاحة طالما تخدم الفكرة الأساسية. وفي "عود ثقاب"، عمل المخرج على صياغة موسيقى خاصة للعرض، وتحديداً لكل العرض، منذ بدايته وحتى النهاية حرفياً، أي أن الموسيقى كانت شريكاً أساسياً في الأداء، إذا ما قيس ذلك على الحجم. لكن بالفاعلية، كان وجودها عبئاً على الأداء، لأنها جاءت بمثابة موسيقى تصويرية، مثل تلك التي تستخدم في الدراما التلفزيونية، حينما تقوم الموسيقى التصويرية بفعل مصاحب وموازٍ لفعل الممثل والصورة، إذ تساعد الموسيقى على تأكيد وصولِ الأفكار للمتلقي عبر اللغة المنطوقة والأداء، وإضفاء روح واحدة على سائر العمل، حتى لو كان به أكثر من مقطوعة، وتكون عادة هناك "ثيمة" رئيسية تكون هي المكتسحة بالذات في مفاصل المشاهد المهمة، تعزف بشكل كامل حتى تترسخ في أذهان الجمهور، ثم يمكن أخذ جزء منها واستخدامه كتنويعة على مشاهد أخرى، وبتوزيع جديد على آلة أخرى غير المستخدمة في الثيمة الرئيسية. لذلك لها سياق آخر بحكم اختلاف التقطيع في المشاهد، والوصل بينها، وغيرها، من استخدامات تختلف تماماً عن استخدامها في المسرح، لكنها طبقت في هذا العرض فغطت على المشاهد التي كان لابد أن يبرز فيها الأداء التمثيلي أكثر من أي عنصر آخر.

عود ثقاب هي محاولة شبابية جيدة لخريجَيْ المعهد العالي للفنون المسرحية –المشرف العام والممثل الرئيسي– اللذين ينحتان طريقهما مع بقية الطاقم في العرض، بدءاً من اختيار نص لكاتب بحريني، تعزيزاً لدور المؤلفين المحليين، وليس انتهاء بتقديم عرض قدم أكثر من مرة سابقاً، غير عابئين بخطورة المقارنة، وفي ذلك جسارة تحسب للعرض والقائمين عليه، لكن أية تجربة في الحياة تحتاج لتخطيطها بشكل جيد، وبحرص شديد، يجعل من العرض مادة شيقة، وفرجة بصرية ممتعة، بالإضافة إلى مضمون مناسب لمعايير المجتمع، ومحاولة إحداث تغيير إيجابي فيه.

المراجع:
النظام الأساسي في الجريدة الرسمية العدد 2691/ الأربعاء 15 يونيو 2005م، ص 25
لمشاهدة العرض كاملا:
https://www.youtube.com/watch?v=jhSGNqIqKN4
طاقم العمل: تأليف جمال الصقر/ إخراج عبدالرحمن بوصابر/ تمثيل: عبدالرحمن بوصابر،فاطمة العلي، هبة قطب، فيصل الخلاصي/ إشراف عام عبدالله الدرزي

في حوار مع التقدمي حول كتابه «تاريخ السرد وفنونه في البحرين»

فهد حسين: النص السردي البحريني خرج من حدوده الجغرافية وساهم في التعريف بأدب المنطقة عربياً

بمناسبة صدور كتابه الجديد: «تاريخ السرد وفنونه في البحرين (١٩٤١ – ٢٠١٨)»، عن أسرة الأدباء والكتاب في البحرين، التقت «التقدمي» الناقد البحريني د. فهد حسين، وأجرت معه هذا الحوار الذي يسلط الضوء على موضوع الكتاب، وموقعه بين الدراسات التي تناولت السرد في البحرين، ومراحل تطوّر النص السردي في البحرين، ومكانة هذا النص في الخريطة الإبداعية في المنطقة وعلى المستوى العربي.

د. فهد حسين

أين نضع الكتاب في سياق الدراسات التي تناولت موضوع السرد في البحرين وتاريخه، وفيما يتميز الكتاب عن سواه من الدراسات ذات الصلة بالموضوع؟

قبل كل شيء أقدم شكري وتقدير لنشرة التقدمي والقائمين عليها لاهتمامهم بالكتاب من جهة، والحراك الثقافي والأدبي في البحرين من جهة أخرى، أما عن السؤال، هذا الكتاب (تاريخ السرد وفنونه في البحرين من 1941 حتى 2018، هو الكتاب الوحيد الذي حاول أن يقف على السرد البحريني ولم يشرك معه أي حقل أدبي أو دولة غير البحرين، وفي الوقت نفسه كانت هناك كتب صدرت قبل هذا الكتاب، ولكن ليس مخصصة للسرد، وإنما للأدب البحريني، مثل: كتاب (دراسات في أدب البحرين) وهو من إصدارات معهد البحوث والدراسات العربية، التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – الألكسو، وأشرفت عليه الدكتورة سهير القلماوي، والدكتور محمد خلف الله محمد، وكتاب (القصة القصيرة في الكويت والبحرين) لإبراهيم غلوم، وكتاب عبدالله خليفة الذي تناول الراوي في تجربة محمد عبدالملك القصصية، وفعلت الشيء ذاته أنيسة السعدون في كتابها عن القصة عند محمد عبدالملك، والأيديولوجية في الرواية البحرينية، ،كما كتب في الثمانينيات أحمد محمد عطية كتابًا بعنوان (كلمات من جزائر اللؤلؤ) تناول في المشهد الادبي عامة، وليس السرد، أما كتابي هذا فقد حصر مادته في السرد (قصة قصيرة، رواية، قصة قصيرة جدًا، النص بوصفه سردًا) مع فترة زمنية كبيرة تمتد قرابة (80) عامًا.

أما التميّز فلا أستطيع بيانه حتى لا يقال أنني أمدح كتابي، ولكن أشير إلى نقاط اعتقد من خلالها يتضح وضع الكتاب بين الكتب التي تناولت السرد، مثل: الفترة الزمنية قياسًا لعدد كتاب البحرين، وتاريخ الكتابة السردية، وكذلك تقييد الكتاب بالسرد دون الفنون الأخرى، وبُعده عن الدراسة الأكاديمية التي ربما تتصف بالصرامة في الأحكام، فضلاً عن الاهتمام بنص الكتّاب الجدد، وهناك جانب آخر، يتمثل في تقسيم الكتاب إلى قسمين، قسم تناول النص السردي من خلال ثلاثة فصول، وقسم آخر تناول الملاحق التي أعتبرها مهمة جدًا، وهي المعنية بسير العديد من الكتاب، وإصداراتهم، ومن يقرأ الكتاب ويقارن مع الكتب التي سبقته سيجد ما يميز هذا الكتاب عن الكتب الأخرى.

قسّمت مراحل تطور السرد القصصي زمنيًا إلى ثلاث مراحل، والسرد الروائي إلى أربع مراحل، ما المشتركات بين تلك المراحل وما الفروقات؟

فعلاً هناك اختلاف في التقسيم بين القصة القصيرة والرواية، حيث قسم القصة عبر مراحل بروزها وتكوينها واشتغال الكاتب بها لمرحلة معينة ثم بدأت الخفوت واضحًا، بمعنى اهتممت بنشأة القصة وكيف تأسست من خلال الصحافة فقط ولم يكن عند الذين بـدأوا كتابة القصة مجموعات قصصية فيما بعد، وإنما اكتفوا بنشرها في الصحافة المحلية أو الخليجية، ولكن عملية التأثير بالكتابات العربية أسهم في نمو هذا الفن بنضج ليتشكل ملامحه، ويصبح نصًا بحرينيًا من خلال قضاياه، وموضوعاته، لكن بعد الطفرة الملحوظة في الكتابة الروائية، وظهور القصة القصيرة جدًا في سياقات انتشار العالم الافتراضي انحسرت كتابة القصة في البحرين بشكل ملحوظ، لكن التقسيم في الرواية اتجهت فيه من خلال المراحل التاريخية، فإذا اعتبرنا قصة فؤاد عبيد (ذكريات على الرمال) رواية فهذا يعني أن الستينيات هي الفترة الزمنية الألى لنشأة الرواية في البحرين، ولكن لم تظهر رواية بعدها الا في السبعينيات ونشرت في جريدة الأضواء، وربما أيضا هي قصص طويلة، إذ نشر كل من خلف أحمد خلف، ومحمود المردي عملين على حلقات، لكن الرواية في إطارها الفني برزت برواية محمد عبدالملك

برزت كتابات جيل السبعينيات وهي حاملة الهمّ العربي والقضيّة الفلسطينيّة فلدى كتّاب هذا الجيل المؤسس وعي بدور المبدع ودور الكتابة

(الجذوة) في عام (80) وتبعه بعض كتاب القصة، مثل: أمين صالح وعبدالله خليفة وفوزية رشيد، وهذه المرحلة من المراحل المهمة في السرد البحريني لما فيه من مجازفة في الكتابة الروائية، وكيفية التفكير في طرح الموضوعات التي لم تستطع القصة احتضانها، وكما حددت المرحلة الثالثة بالتسعينيات وظهور بعض الكتاب في المجالين القصة والرواية، أما المرحلة الرابعة في رواية الألفية الثالثة التي ظهر السباق وكتاب لم يعرفهم المشهد الثقافي ولا الأدبي، ولكنهم استطاعوا أن يدخلوا هذا العالم الإبداعي، وهنا لا أقف عند المستويات لأنها مختلفة ومتباينة، كما أنني وجدت فوارق كثيرة بين هذه الأجيال في الكتابة الروائية سوف أطرحها في كتاب آخر يطرح سؤالاً يدور بين أوساط بعض النقاد العرب، وهو: هل نحن بحاجة إلى نظرية نقدية عربية؟

أفردت حيزًا للمكان والزمان في تقنيات الرواية في البحرين، هل ممكن تسليط بعض الضوء على هذه المسألة؟

كثير من الكتاب وبالأخص بعض الجدد الذين ظهورا في الساحة لا يفرقون بين توظيف المكونات السردية، وأهميتها وتحويلها إلى تقنيات سردية، فالقصة أو الرواية كما نعرف جميعًا لن تتخلى عن المكان والزمان والشخصيات واللغة، فهي مكونات رئيسة في العمل السردي، ويستطيع كل الكتّاب وضعها في نصوصهم، أما كيفية توظيفها، فيعتمد على ما يملكه الكاتب السردي من إمكانات وتخيل، فهذه المكونات التي لابد من وجودها في هذه النصوص، يكون حضورها حتميًا وإن تباين توظيفها بين الكتاب، فهي موجودة في شكلها التقليدي العادي الذي لا يثير تفكير القارئ، ولا تشحذه لطرح تساؤلاته، ولكن المبدع والواعي بأهمية الكتابة والنص السردي، ولديه الموهبة والمتخيل يستطيع أن يحوّل هذه المكونات إلى تقنيات عبر الوصف ونسج الأحداث في عالم ممزوج بين الواقع الذي يراه الكاتب، والمتخيل الذي يكشف قدرته على هذا التوظيف والتحول، من هنا أنا أؤكد على ضرورة الانتباه الى هذه المكونات، مما جعلني أقف عندها مسلطًا الضوء عليها، وموضحًا عبر النصوص الروائية تحديدًا أهميتها، وقيمة النص الفنية والجمالية.

أين نضع المشهد السردي البحريني في إطار المشهد السردي الخليجي اليوم؟

منذ بداية الكتابة الإبداعية البحرينية في الأربعينات، وما قبلها وما بعدها، وتحديدًا في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، كانت الكتابات القصصية البحرينية تنشر في صحافة البحرين والمنطقة، واستطاع النص البحريني الخروج من حدوده الجغرافية، ويسهم مع نصوص المنطقة في التعريف لدى القارئ العربي، وإن كان النص آنذاك متأثرًا بالنص العربي المكتوب في مصر وبلاد الشام، لكن جيل السبعينيات برزت كتاباتهم وهي حاملة الهم العربي والقضية الفلسطينية، بمعنى أن لدى كتاب الجيل المؤسس فكرًا ووعيًا بدور المبدع، ودور الكتابة، ودور توجهات أيديولوجية التي كان وقتها تصقل المهارات وتنمي الوعي، لهذا وجدنا توجه العديد من النصوص الأدبية عامة، والسردية بخاصة نحو القضايا العربية والقومية، ومناهضة الاستعمار، كل هذا لا شك أسهم في عملية انتشار النص البحريني خليجيًا وعربيًا، وأعتقد استمر الحال حتى يومنا هذا، فهناك كما أعلم بعض أساتذة الجامعات يقدمون بحوثهم للترقية الأكاديمية في النص البحريني، مما يعني أنه وجود وله حضوره الإبداعي، لكن هذا لا يعني أن هناك نصوص وصلت إلى دول المنطقة، وهي لا تزال تحبو، وفي العتبات الأولى من عملية الكتابة الإبداعية؛ لأن هناك من الذين يكتبون، وبخاصة الرواية وهم من الكتاب الجدد، تشغلهم فكرة الانتشار والشهرة والإشارة إليه بالبنان، فهؤلاء لا يكتبون بوعي تجاه الكتابة أو القضايا أو هموم المواطن الخليجي أو العربي أو ما تعاني منه الإنسانية، وإنما كيف يكون معروفًا وكل الأنظار تتوجه إليه وهو يقف عند دار نشر بمعرض للكتاب، أو يمر مرورًا بين أروقة المعرض.

وهناك معضلة في عملية الانتشار عند الكتاب، وتحديدًا أصحاب الفكر والثقافة الواسعة، والإدراك العميق لأهمية الكتابة الإبداعية عامة، والسردية بخاصة، فهناك كانت يكتب وهو يفكر في سياق التفكير الجمعي، وضمن وعي حقيقي لدور الكتابة في المجتمع، وها أعماله تنتشر بين المثقفين والكتاب الجادين، أو في المؤسسات الثقافية والتعليمية، ولكن حين تكون الكتابة موجهة للعموم من القراء فهذا أمر مختلف تمامًا، بمعنى أن هذه الكتابات كتبت للسوق التي باتت رائجة هذه السنوات، ومنتظرة مثل هذه الكتابات، فالقارئ لا يريد إرهاق ذهنه وتفكيره بين فقرة وأخرى، ويطرح تساؤلاته واستفساراته، إنما يريد الاستمتاع العام والتسلية التي تضفي عليه نوعًا من البهجة والسرور، ودغدغة المشاعر الحسية. وبين هذا النوع وذاك يتم الانتشار، وهو ما حصل للنص السردي البحريني، وتحديدًا الروائي الذي حقق نجاحًا ملحوظًا، وبخاصة بعد ظهور العديد من دور النشر التي تستقبل الكتابات والنصوص منطلقة من الربح، وكلما دعمت هذه الشاب أو تلك الشابة واحتضنتهما بنشر نصوصهما استطاعت أن تحقق الكثير من المكاسب المادية.

ثنائيةُ الهجرةِ عند عمّار الخزنة

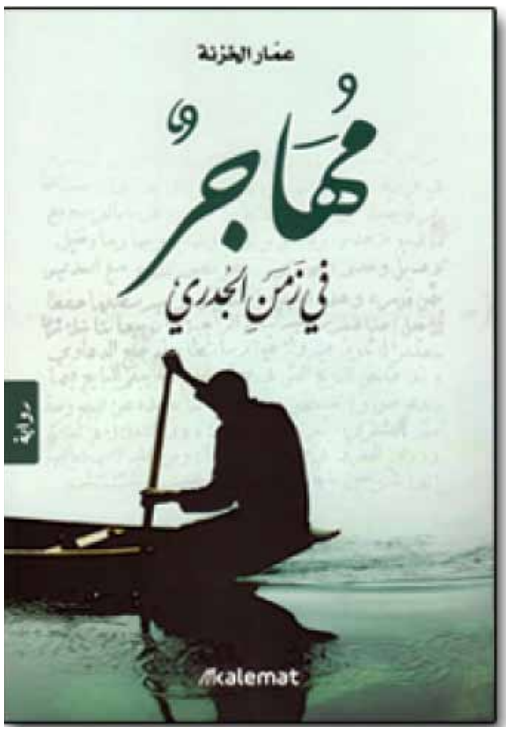

فاطمة محسن

بين عنوانين

«مهاجر في زمن الجدري»، و«الحب في زمن الكوليرا».

«مهاجر في زمن الجدري» منذ الوهلة الأولى لقراءتنا للعنوان، سيحيلنا – كقراء – بلا جهد كبير في التفكير، إلى عنوان رواية ماركيز «الحب في زمن الكوليرا»، لتنثال الأسئلة بعد ذلك:

لماذا يختار بعض الكُتَّاب أن تكون عناوين كتبهم مشابهة، أو مقتبسة من كتاب مشهورين أو أجانب؟

لماذا هذا العنوان؟ هل هناك تشابه بين الروايتين، أم أن اسم الوباء هو ما يجمع بينهما؟

لماذا اختار الكاتب هذا العنوان؟ هل لجاذبية عنوان الرواية المشهورة لماركيز، أم لأنه أراد أن يكون العنوان واضحاً، ويشي بمحتوى الرواية؟

إن الهدف من العنوان هو شدّ انتباه القارئ، وفتنته، واستدراجه للدخول في الرواية. هذا هو المدخل المهم جداً في التمهيد، والإغواء، والترغيب في اقتناء الكتاب، أي كتاب كان. من الجميل أن يأخذنا فضاء العنوان في لقاء ساحر، وفاتن، ومدهش، ومتفرد في التلاقي الأول بين القارئ والكاتب.

العنوان في رواية «مهاجر في زمن الجدري» بسيط في بنائه، واضح ومباشر في دلالته، وهو يدلُّ على محتوى الرواية دلالة واضحة ومباشرة، حتى قبل أن نقرأ الرواية، وقبل أن ندخل في فضاء السرد، وقبل أن نتتبع أسلوب الكاتب، وصياغته، وأفكاره، ونحدد الأبعاد الدلالية، والرمزية، والأسلوبية للرواية.

وفي تشابه العنوان واقتباسه، قيل الكثير؛ بين رافض لهذا التشابه، لما به من تناصٍّ أدبي غير محبَّذ، لأنه يدل علىَ الإعجاب الشديد الذي يؤثر على شخصية الكاتب، والبعض الآخـر لا يرى أهمية لذلك، ويركّز على أهمية وماهية موضوع وفكرة الرواية، والبعض يرى أن ذلك الأمر يدخل ضمن فنون التسويق للرواية، وليس هناك ما يمنع كاتباً ما من اختيار عنوان لروايته، حتى لو كان يتناصُّ مع رواية أخرى، بل هناك من يعتبر هذا ذكاء من الكاتب. ومن ذكاء اختيار العنوان – في نظري – وتزامن إصدار الرواية في 2020، ونحن نعاني من ويلات وباء قاتل، فالجدري كان وباءً فتك بالكثير. إنه الوقت المناسب لنشعر بكل ما يقال عن هذا الوباء.

بين غربتين بين وبائين

من الماء إلى الماء... الهجرة أو الرحيل القسري

رواية «مهاجر في زمن الجدري» للدكتور عمار الخزنة، التي تجاوزت الكثير من عثرات البدايات. فالبناء الروائي متوازن ومسترسل، يشدُّك الرَّاوي العليم فيها لعالم من الحكايا والسرد المشوق، عبر رواية واقعية خيالية، وأقول ذلك لأن جـزءاً من هذه الرواية هو تراث دوَّنـه الكاتب عن عائلته، يتناول فيها الهجرة والرحيل القسري عن الوطن. وحين ندخل في فضاء الرواية، فإنه يحيلنا على المتخيَّل الذي تحقق بفعل الكتابة عن الجُدري، والهجرة ومتعلِّقاتها، من شوق عارم، وحنين مؤلم، ترجم الألم في بحث سردي ممتع، تناول فيه الأسباب، والأفكار، والمصائر، بين بقاء وجل، ومنفى مؤجل، وصراع مع البحر وكائناته، و«الكيخداباشي» وأعوانه، لذلك تغرَّب بطل روايته، «علي بن غانم». «فالغربة عن الوطن أهون ألف مرة من الغربة في الوطن». والغربة كربة، كما قال له أخوه يوسف، لكنه مضطر لها حتى لا يتسبب في أذية عائلته، حين أيقن أنه مطلبهم «ياخوي، ترى اللي في الفخ أكبر من العصفور».

الجدري

«اللي ينقرص من حية الموت يخاف من حبل فجأة الفراق»

إن تخليد الأوبئة في الأدب يحمل دلالة فنية ورسالة إنسانية تؤكد على ضعف الإنسان أمـام حصد الوباء للأرواح وعجزه عن حماية أحبابه و للحديث عن الأوبئة اليوم أهمية كبيرة ، خاصة ونحن نعيش هذه الأيام مع وباء مخاتل يهجم علينا في الوقت الذي نعتقد أننا هربنا منه، لذلك فالقراءة عن وباء ما حتى لو كان في زمن ماض يشعرنا بنفس الرهبة، نفس الخوف ونفس الوجل، وحتما نفس التفهم لكل مانقرأه عنها.

تكالبت على هذه القرية المصائب فمن ظلم الكيخداوية إلى تفشي وباء الجدري، مما زاد من أعداد المهاجرين فمن لم يهاجر من سطوة الظلم هاجر خوفا من المرض، وحتى من لم يهاجر نفي بعيدا عن بيته وأهله مخافة العدوى

وهناك من تجرع مرارة الوبائين كـ "علي بن غانم" لكنه رفض أن يتجرع النسيان «أسوأ موت هو الذي لا تعرف وجوه الذين أحببت وقت موتك ذلك موت قبل الموت وأشد وطأة منه»، "النسيان موت... لا أريد موتًا قبل الموت" رغم ذلك فإن الموت يلاحقه بأشكاله الأخرى «نهرب من بشر لايرحمون لنموت بجدري لايرحم بشرا».

الهجرة / بين هجرتين وأكثر

يبدأ الخزنة السرد بمشهد يدخل فيه الشخصية المحورية «علي بن غانم» إلى قمة الموضوع، وهو الهجرة والحنين إلى الوطن.

(وضع شايه المعتاد، وراح يتأمل حركة النهر، ويستعيد حنينه لدارٍ ارتحل عنها قبل ثلاثة وأربعين عاماً).

(عاشرتُ الماء جُلَّ عمري.. ولدتُ وفي يدي قبضة من ملح البحر، والأخــرى مبسوطة لاحتمالات ما يمكن أن أكونه).

من الصعب علي الإنسان أن يختار الهجرة، أو ينفي نفسه بعيداً عمَّن يحب. هكذا يبدأ الألم، الذي قد نختلف في تحديد أي الأمرين أشد مرارة من الآخر: أن تعيش غريباً، مضطهداً، ذليلاً في وطنك، أو أن تتحمل وخز إبر الشوق والحنين وهــي تغرز في قلبك كلما مرّت ذكريات من تحب وتشتاق، أو ذكريات تلك المدينة المشتهاة، الراسخة في دمك كرائحة البحر، والمستعادة بقوة في ذاكرتك.

فهجرة «علي بن غانم»، رغم مرارتها، لم تمنع «عيسى بن غانم» من الهجرة، وظلت هذه الهجرة مستمرة حتى وصلت إلى كاتب الرواية، الذي هاجر للولايات المتحدة، لذلك نراه يصف الغربة بشكل دقيق، عميق. فهي كربة، ولو سُقيتَ فيها العسل المصفى.

«أن تتحرَّق شوقاً لمن تحب، ثم تبتعد عنه، حتى إذا بلغ الشوق مأخذه، وبهضك الفراق، عدت لمن تحب بلهفة سرعان ما تتحول لسباق ليتزود الحبيب من حبيبته قبل الفراق لرحلة قادمة».

«ومن قال إن المهاجر مرتاح بعيداً عن أهله وديرته».

«تتشابه الأيام والليالي في الغربة. يتناسل الوقت، فلا يلد إلا نفسه، بلا طعم، ولا رائحة. لا تكاد تميز اليوم من أمس، أو حتى غد».

الظلم الأكبر / حادثة عبيد الصلاح

هل فكرتم في وصف الظلم، أو تصنيفه بشاعته؟

أعتقد بأننا سنعجز عن ذلك، لأن سطوة الظلم ليست بالشيء العابر الذي يمكن أن يمر وينتهي. إنها سطوة تمتد لقرون وقرون، ويبقى تأثير هذا الظلم مستمراً، ولا نهائياً، ينهش في أرواح من اكتووا بناره، ومن خلفوهم في هذا الإرث. هل يورِّثُ الآباءُ أبناءَهم معاناتهم، كما يورثونَهم أموالَهم؟

هذا ما حدث في واقعة عبيد الصلاح؛ فالظلم الذي وقع على تلك القرية، وأصاب تلك العائلة، بقي عالقاً في الذاكرة. فكيف يمكن لطفل أن ينسى مشاهد الموت، والقتل، والغدر، والبتر؟ وكيف لا تلاحقه هذه الحوادث لتنغِّص عليه حياتَه، ويمتد أثرها ليطال ذريته؟ «حتى بعد أن شبَّ وتزوج، وصارت له عائلة، كان بن غانم يودعهم كلما فارق البيت لعمله كل صباح، كمن لا يثق بالحياة، أو يتوقع الموت في كل لحظة».

اتَّكأ الخزنة على حادثة تاريخية، لكنه لم يقف عندها مسجلاً أحداثَها كمؤرخ؛ لا يتجاوز الحقيقة، اعتماداً على الوثائق التاريخية، وعلى ما يمتلكه من معلومات وخرائط، بل قدّم لنا مزيجاً رائعاً عبر استلهام حي من التجارب الإنسانية العميقة التي تفتح أفقنا – كقُرَّاء – على عمق التجربة الحياتية، وما تمدّنا به من تصور لما نأمل أن تكون عليه الحياة خارج إطار تجربة الكاتب.

ومن الهجرة للوباء، للاستعمار، للعبودية، هكذا حاصرَنا عمار الخزنة في روايته، بفضاء مقهور بين أكثر من ألم، وأكثر من قضية، ليعبِّر تعبيراً صادقاً عن صورة الإنسان، ومدى تعقد المعاناة الإنسانية في ظل الظلم، والجور، والإضطهاد، ليس من الإنسان فقط، وإنما من الطبيعة أيضاً. فالبحر، الذي هو مصدر الرزق، ومصدر الجمال، والمكان الذي يأخذ الهموم لأعماقه، هو نفسه البحر الذي لا يرحم؛ فموجه انقلاب وغرق، وكائناته توحش وموت.

تعدَّدَ المكان والزمان داخل العالم الروائي، بحركة حاول فيها الكاتب اختزال الزمن، وطيِّه، والإسراع في جريان حركة السرد. وعبر عملية السرد الحكائي، تمكّن الكاتب أيضاً من الانتقال المكاني، حسب سير الأحداث وتطورها، بشكل منطقي. فكيف لبحّار أن لا يتعلق بالبحر كمكان؟ وكيف له أن لا يتجاوز البر لبر آخر؟ وكيف له أن لا يغادر مكانه، وهو الذي يطوف بسفينته عرض البحر ليصطاد ويتاجر؟ وكيف لمظلوم أن لا يفرَّ من ظُلمه إلى أرض أخرى؟ لذا طاف بنا الخزنة في عوالم مكانية، بدأت من بحر الحلة وبساتينها، وسافرت بنا حيث البصرة، وزنجبار، والهند.

الرواية مبنية على تعدد الأفكار والمواقف، فهي تقدّم مجموعة من القضايا في آن واحد ، فالفكرة هي التي تحدد رؤية الشخصية إلى العالم، وهذا ماعمل به الدكتور عمار الخزنة في روايته، حيث حوّل أفكاره إلى موضوعات ناقشها في الرواية بوعي تام، حسب رؤيته للعالم وحسب موقفه الفكري تجاه بعض القضايا الإنسانية، التي عالجتها الرواية كالظلم والعبودية، الوباء والهجرة، والاستعمار، ووضع المرأة وكأنه أراد أن يقول كل مايزعجه من قضايا مرة واحدة، لذلك رغم أن الراوي العليم هو الماسك بزمام السرد إلا أن الأصوات في الرواية متعددة مما قد يربك القارىء ويفقد النص الروائي تماسكه وتركيزه، إلا أن عمار الخزنة تنقل بين هذه المواضيع بسلاسة المتمرس وهذا ما أعطى له حرية أكبر في التعبير عن القضايا التي تؤرقه كإنسان والتي دافع عنها كأفكار ومعتقدات ومشاعر وجدانية من خلال أصوات شخصياته الرئيسية والثانوية.

صوت المرأة

تطرق الخزنة في روايته للمرأة بنماذج مختلفة نذكر منها خزنة والتي تمثل في الرواية صوت المرأة ومعاناتها، احتمالها، صبرها وقوتها فخزنة هي صوت المرأة القوية في الرواية والتي تحملت وواجهت الكثير من فراق وفقد وتحمل مسؤولية الآخرين، وتفقد أحوال الكل وهي طوق الأمــان التي تنشر الحب والطمأنينة في قلوب الجميع وخاصة النساء تماما كما ينشر الياسمين عبق رائحته في أرجاء المكان

وفي مقابلها حليمة نموذج للمرأة المقهورة، المقموعة التي تحملت ذكورية الرجل وظلمه. لم تصب حليمة بالجدري، لكنها أصبحت ضحية مضاعفة له، يتيمة ومطلقة وأرملة تعيل يتيمين، وهي لم تتجاوز الستة عشر ربيعا من عمرها.

بين روايتين

يقول رولان بارت إن الكتاب الأصيل الأوحد في تاريخ الأدب ليس إلا أبونا آدم.

«لا أحد يسرق خيالك" – حسين المحروس

"استثمرت في الرواية تدوينات لتراث عائلتي، سعيد لأن قصة جدتي خزنة وأبيها علي بن غانم والحجر الرخامي قد خلدت بعملين فنيين ربما تساهم في رسوخ هذه الحادثة في العقل الجمعي أو الذاكرة الوطنية" – عمار الخزنة

كثيرة هي القصص في هذه الحياة، تروى أو تكتب على ألسنة الكتّاب كل بطريقته، عند قراءتي لرواية «مهاجر في زمن الجدري»، كانت الذاكرة تأخذني لسؤال يستفز ذاكرتي أين مرت عليَّ هذه القصة، لم يكن الوقت طويلا حتى قفزت رواية «سِماهوي» لحسين المحروس تعلن انتصار الذاكرة، ولمزيد من التأكد بعثت برسالة لإحدى صديقاتي مفادها: هل ذكّرتك هذه الرواية بشيء ما؟، فكانت إجابتها بنعم إحدى روايات حسين المحروس. حينها تيقنت من ظنوني، ولمزيد من التأكد ركضت للمكتبة وفتحت «سِماهوي» وبدأت في القراءة لأقف مذهولة، إنها نفس القصة ، نفس الأسماء، نفس المكان، نفس الزمان، تشابه إلى حد ما في الأحداث.

أول ماخطر ببالي هذه الكلمة «سرقة أدبية» وظننت، وإن بعض الظن إثم، بأن الدكتور عمار قد سرق فكرة المحروس وأعاد كتابتها بشكل مختلف قليلاً خاصة وأن المحروس أصدر روايته قبل الخزنة، لكنني عدت لمقدمة رواية الخزنة فوجدت أنه بدأ بكتابة روايته في عام 2014.

ولأنـه من حقنا كقراء حين نقرأ عملين متشابهين في القصة أن نطرح الأسئلة، ونحاول الوصول لإجابة شافية ولأني أعرف الكاتبين، فكتبت لحسين المحروس مستفسرة فأطلق ضحكته، وهي طبعا غير كافية لي، دار بيني وبينه حوار بسيط، مفاده أنه عرف بالقصة من عائلة الدكتور عمار والبقية من البحث ومن صور فوتوغرافية وخرائط أيضا، ونفى نفياً تاماً أن يكون أحد قد سرق روايته مؤكدا بأن الدكتور عمار كتب قصة عائلته، وبأننا لانستطيع منع شخص يريد الكتابة عن قصة ما، حتى لو صدرت فيها وعنها وبها روايات، فما بالك بمن يريد أن يوثق تاريخ عائلته، وأن الكتابة حق مشروع للجميع، فلكل كاتب اسلوبه وطريقته مرددا جملته «لا أحد يسرق خيالك».

أخبرته بأنني سأكتب عن الروايتين وبأنني قد أحتاج لبعض الإجابات على مايستجد من أسئلة، فاعتذر مني بأنه لايريد التدخل فيما سأكتب وبأني حرة في كتابة ما أريد.

في المقابل كان كلامي مع الدكتور عمار الخزنة، فسألته عن التشابه بين روايته «مهاجر في زمن الجدري» ورواية حسين المحروس «سِماهوي» فأجابني متفضلا بالتالي:

«ملاحظة قيمة. ولهذا التشابه قصة يعرفها البعض: البداية كانت بتاريخ 10 مارس 2014 حين شاركتُ الأصدقاء بشيء من قصة جدتي خزنة وهجرة أبيها بن غانم والحجر الرخامي على صفحة د علي الديري. يومها تواصل معي الصديق المحروس مبدياً إعجابه بالقصة التي ورثتها عن جدي، لأن المحروس كان لديه مشروع ثقافي حول النساء البارزات في القرى. وعلى مدى عدة أشهر نسقت له لقاءات وزيارات مع والدي وكبار العائلة، وقام بزيارات لموقع بيت خزنة وغيرها. والصديق المحروس له ولع خاص كما تعلمين بالتراث والتصوير والسير.

وعلى مدى الثلاث سنوات اللاحقة كان كل منا يستثمر هذه البذرة السردية على طريقته.. هو بخبرة حفره في السير وأسلوبه التصويري الجميل كتب «سماهوي» متكأ على قصة خزنة..

وعلى الجانب الآخر كان لي مشروعي التدويني لتراث عائلتي والذي بدأته بعمر 11 عاما و لكن لم أكمله الا بعد ثلاثين عاما تقريبا حين كتبت روايتي بين زحمة الدراسة و التخصص و المهجر. الرواية التي استثمرت تدويناته لتراث عائلتي التي في النهاية تراث يشترك فيه أهل البحرين في جلهم. وأزعم أنني حاولت تجسيد معاناة أجدادي كوني لصيقاً بهذه التفاصيل بما فيها من آمال منكسرة و بلاغة و شعر دوّنته من لسان جدي مباشرة. وآمل أن كوني طبيب أعطاني بعداً سردياً آخر في تناول التحديات الصحية مثل معاناة الجُدري و الولادة المتعسرة.. وغيرها».

لست هنا لكتابة مفاضلة بين الروايتين، فلكل رواية نكهتها الخاصة، ولن أقوم بتفكيك العمل الروائي حسب مايتطلبه بناء الرواية من سرد وزمكان وشخوص وأحداث، لكن كقارئة هالني كمّ التشابه في الأحداث بين الروايتين وإن اختلف الأسلوب، وأنا أقرأ الروايتين كنت أشعر بأن إحداهما تكمل الأخرى وبأنهما جسد واحد، ولكن بلغتين مختلفتين وأقصد بذلك الأسلوب. ومرد هذا التشابه في كون الروايتين بنيتا على قصة واقعية احتفظ الكاتبان فيها بنفس الأسماء وأسماء بعض الأماكن وكذلك بعض الأحداث كما أن كل منهما اعتمد على المخطوطات والصور والخرائط، فالمحروس بحسّه الروائي والفوتوغرافي وكصياد ماهر في اصطياد الحكايا والسير وبقدرته اللغوية المتميزة غاص فيها كثيرا، وكثف بلاغته المميزة وحاك روايته ببناء سردي محكم طغت فيه اللغة، كما أن المصور الفوتوغرافي بداخله الذي يرى في الصورة نصاً وفي النص صورة أسهب في الوصف وتركنا أمام صور رائعة.

والدكتور عمار بحث في كتب المستشرقين وفي تقارير الارساليات التبشيرية وتقارير البعثات العسكرية البريطانية، وتواصل مع كنيسة الأمل في بنسلفانيا إضافة لما دوّنه من جده وبما يمتلك من وثائق وهو صاحب اسلوب رشيق يجعلك تقفز معه من سطر لسطر ولغة رصينة تتماشى مع السرد فلا اللغة تطغي على السرد ولا السرد يظلم اللغة.

***

«أول الدرس النعناع، ينمو من أية جهة وفي أي جهة، لابداية له ولانهاية، كلما تعرض لقطع استقل نبتة جديدة "

حسين المحروس

«كل السمك كباره وصغاره يموت بصمت إلا الزمرور، لم يمنعه صغر حجمه ولا قلة شأنه من أن يعلم قاتله إنه لن يموت بصمت فهو يملأ المسامع بمعزوفة الموت وفجيعة الفراق، لم يكن ذلك ليغير أنه ميت لامحالة، لكنه يأبى إلا أن يعكر صفو قاتله ولو بصوت خافت».

عمار الخزنة

جميل أن نقرأ كل شيء

قاسم الحلال

شيء جميل أن يهتم الإنسان في حياته، أن يناضل لأجل حب الخير للناس، ويوظّف كل ما لديه بكل جهد وصدق، يرسم آماله بعد آلامه بهدوء، يكتب.. يقرأ.. يرسم، لكن كل هذا يحتاج إلى هدوء، والبعد عن كل شيء يخدش هذا المسار الجميل، فيبتعد المرء عما يعطل جمالية هذا المسار، ولكونه ابن وطن متعدد المذاهب والسلوك يتحتم عليه المخالطة، وعدم الترفع والمثالية، وهو المسلك الطبيعي الصحيح، لأن الجمالية في حد ذاتها علم قائم بذاته، يحوي كل الصفاتوالمهارات: العلوم– الفنون بجميع أشكالها – الكتابة الفنية – وهي تحوي – فنية الخطوط والمنهجية والتنوين والهجاء والمنطق،والرقص بجميع أشكاله وإيماءاته والأعمال بكل حرفة الخ.

وفي هذا الزخم بتعرض الإنسان للخطأ، رغم أنه يرتب وضعيته لتجنب الخطأ، لكن الإنسان في وضع كهذا مليء بالحروب والنكبات والأوبئة، يتعرض لزلات، والمشكلة في أمر هذه الزلات أن هناك أناس جاهزين لتحويل هذه الزّلة إلى نكبة، من هنا نقول: لماذا إذا حددنا من يترصد لأخطاء البعض لا نُفهمه، والذي أقصده اشعاره بخطورة ماهو يعمله، الهجوم بدل علاجه؟

نندهش إذا لم نتمكن من الحلول الاجتماعية، هناك من يفرّحينما يرى أن هناك أناساً تعالج أخطائها بنفسها، وتحقق تطوراً في هذا الصدد، لكنهم يحتاجون إلى دعم نفسي، إستيعاب ، تصديق، احتواء، لأن التهميش يضرّ كثيراً بهذه الشريحة التي في جعبتها الكثير، لأن عدم الالتفات وعدم الاهتمام، يجعل الفرد يعاني من احباط، يعاني تصبح صعوبة في العطاء، مهما كانت درجة الصبر والصمود عنده.

إن اللحمة والنسيج الواحد يحتاجان إلى آلية لديها القدرة والرؤية في التأمل والتبصر، ومراجعة كل الاستراتيجيات بما فيها الذاتية.

هـذه الــرؤى والمفاهيم لأجـل خلق روح حوارية هادفة، فيها لا تعلق الأخطاء على جهة وتترك جهة أخرى، الاهتمام بالإستراتيجيات عمل جميل، وشمولية النقد عمل جميل أيضاً.

ما من امرأة تشبه تيريزا باتيستا

سمعته تتقدم وصوله، إنه الوباء الفتاك الجدري، ولكنه ومع ذلك بوجود تيريزا لكل داء أدوية، فهي الملاك الرحيم القادرعلى فعل المعجزات، تلك الفتاة اليتيمة مع الخالة اللئيمة التي باعتها بثمن بخس لأحقر مخلوق على وجه البسيطة، ذاقت التعذيب والاغتصاب اليومي وهي طفلة لايتجاوزعمرها الثالثة عشرة أُخذت عنوّة لذاك الوحش الضاري الذي قتل طفولتها وداس على إنسانيتها ودنّس براءتها ونحر كبرياؤها ووأد كرامتها، أمور كهذه أكثر من أن يتسع لها دماغ.

حميد الملا

في الليل يسيطرعليها الخوف وتراودها الهواجس المخيفة، فالتوصيف الدقيق هو ما كتبه جورجي أمادو في هذه الرواية التي ما فتئت مبهوراً بها – تيريزا باتيستا – إذ يقول: «تتجاوب الصرخات في صدرها، تجعل قلبها يدق، عينيها تتسعان، فمها ينقبض، وجهها يتغير، تحولت من حال إلى حال». حكاية نفس معذبة يرويها آمادوا بأسلوب شيق وجميل وعميق الدلالة والمعنى.

كم هو توصيف جميل وعميق معبرعن حالة هذه الطفلة اليتيمة التي أصبحت في قبضة شيطان متوحش «يتغذى بالفتيات الصغيرات، يمتص دماءهن يمضغ لحمهن الطري، يسحق عظامهن». تيريزا في تلك المحنة بدت محطمة، ممزقة متألمة لا تقوى على شيء سوى الحقد، بعد أن كانت فتاة ضاحكة تضجّ بالحيوية والنشاط، مسالمة ورقيقة وهي التي لم تعرف الخوف أبداً تحملت العذاب وعاشت المأساة ولم ترتاح الا بقتل ذلك الوغد المسمى الزعيم جوستينيالو ديوارت دا روز، فقد كان هذا اللص القاتل يتفنن في تعذيب هذه الطفلة الجميلة فحتى يتمكن من اغتصابها يضربها بالسوط حتى تسقط مغشي عليها والدماء تجري من كل جزء في جسدها النحيل، فقد عمل على تحطيمها من الداخل فأصبح جسدها مثخناً بالجراح، مخترقاً، مهاناً أقرب إلى الحيوانات منها إلى البشر.

أيتها القديسة المباركة تيريزا كيف لك أن تقومي بكل هذه الاعمال المبجلة؟ إنك صورة البرازيل صورة الامل المنبعث من تحت الرماد، فعندما يُظن أنه ميت ينتفض من النعش كما يقول المبدع جورجي امادو هو الشعب، ولكن كيف لك أن تقومي بكل هذه الأدوار وأنت اليتيمة الفقيرة المحرومة من كل أمل ومن كل جهد وقوة بحكم صغر سنك وجسمك النحيل المجهد والمنهك بفعل القسوة والاضطهاد والعنف النفسي والجسدي.

رواية ولا كل الروايات تقاس بالقدر الذي بني عليه ذاك النسيج الروائي منذ أن بيعت تيريزا وحتى وصول الجدري ودورها في قيادة الفريق الذي قاوم المرض بشجاعة قل نظيرها بعد أن هرب المرضون والأطباء ومسؤولؤ المنطقة وبقيت في مقدمة الصفوف مع أفقر الفقراء المنبوذين في المجتمع – المومسات – يضطلعن بهذه المهمة غير عابئات بما قد يلحق بهن من هذا المرض الفتاك، وبعد كل الذي فعلنه من أجل القضاء على المرض يتشردن من جديد ويذهب الثناء والشكر والمناصب لمن هربوا خوفاً من الإصابات، فأي مفارقة هذه!

الطاعون الأسود كما يسميه جورجي أمادو فتك بمنطقة باهيا وهي موطن الراوي فكان لشجاعة تيريزا باتيستا وصراعها مع هذا المرض أكبر الأثر في القضاء عليه، فقد قدم مسعوراً، كل مرة تعود متأبطة ذراع الموت، قدِم ليقتل ويميت ببرودة وخبث وهدوء، سهرات حزينة، دفن، توابيت، حداد ودموع.

هذه الطفلة الموعودة بالعذاب ورغم جمالها الأخاّذ بقت على موعد مع الزمن ورغبات الرجال وقبح الحياة في عينيها بعد أن خُدعت أكثر من مرة بالحب الصادق، فلكي تنفتح على عالم اللذة كما يقول الراوي بحاجة إلى حنان دافق، إلى حب، هكذا فقط تشتعل رغبة وعندها ما من أمرأة تشبه تيريزا.

تعيش وحيدة، منكمشة على نفسها في زاويتها لا تختلط بأحد. مرعوبة دائماً، يزول قلقها فقط عندما يغيب الزعيم بسبب تجارته، لقد محت من ذاكرتها أيام طفولتها الخالية من الهموم، إنها لم تعرف سوى الجانب السيْ من الحياة، البؤس، الحرب، الجوع تلك هي حياة تيريزا باتيستا.

هل تستسلم للاحباط؟ لا أبدًا فهي المناضلة الجسورة المقدامة لا يمكن لها أن تتنازل عن المسير لقهر الصعاب بتلك الإرادة الفولاذية الصلبة، فحقّ لها وعليها أن تقوم بكل تلك الاعمال البطولية وكأنما يود أن يقول لنا الراوي بأن الشعب البرازيلي ممثلا في هذه الطفلة لايستكين ولا يقهر أو يخضع للذل والإذلال، فعلى الرغم من أن الجدري قد التهم وحصد الكثير من البشر إلا إن تلك الصغيرة الشجاعة تيريزا كانت في المعمعة بمعية بضع من النسوة المنبوذات بائعات الهوى (يغسلن المصابين، يغسلن الثياب الموبوءة، يفقأن الدمامل، يحفرن القبور، يدفن الناس)، فلم تغادر تلك البلدة الموبوءة بوكيم إلا بعد مغادرة الوباء.

أي قدر ينتظر تيريزا باتيستا بعد كل تلك المآسي غير أن تعود إلى المبغى لتحتضن الموت البطيء، فالأفعال البطولية التي قامت بها لم تنقدها من محنتها بعد أن قتلت ذلك المجرم المكنى الزعيم والمدعو جوسينيانو ديوارت دا روزا، لم تضمر الغدر في قلبها أبداً ولم تلجأ إلى الخيانة، فقد عادت من جديد شامخة مبتسمة.

حتى وقد استقرت في بيت الدكتور فاحش الثراء اميليانو غيديز المعجب بها أي ما إعجاب، واستعملها كعشيقة محظية لديه بعد أن انتشلها من مواخير الدعارة (ماخور غابي) وخلصها من البقاء في إصلاحية السجن بعد قتلها للزعيم بحكم نفوذه الواسع، لم يحالفها الحظ بعد أن تألقت جمالاً وأناقة ونعمة، إذ سرعان ما مات بعد بضع من السنين لتعود وكأنما الزمن مصراً على الا تعيش بكرامة كما البشر الأسوياء.

رواية جورجي آمادو «تيريزا باتيستا» تذكّرنا بالمآسي الموجودة في أوطاننا بتزويج القاصرات وما يتعرضن لهن من مهانة وأذى نفسي وجسدي وهنا تحضرنا مأساة الطفلة اليمنية إلهام العشي ذات الثلاثة عشر ربيعاً والتي لفظت أنفاسها بعد ثلاثة أيام من زواجها إثر تعرضها لعنف جنسي من زوجها وغيرها الكثير ضحايا مثل هذا الزواج، زواج الذل والعبودية الذي يعشنه هؤلاء القاصرات وهن لايعلمن أي مصير وضعن فيه ولايعين مصيرهن سوى إنهن يائسات، بائسات، منتهكة حقوقهن الطبيعية كأطفال لا ذنب لهن في هذه المأساة يتحملن موبقات مجتمع رماهن إلى الجحيم دون رحمة تائهات ومحطمات، آباء لم يحسنوا التقدير والتقرير فيرسلوا بناتهم إلى المجهول غيرعابئين بمصيرهن، فأي جريمة ترتكب بحق هؤلاء القاصرات وأي مجتمع يقبل بهذه الفظاعات لابد وأن يكون مجتمعاً غير سوي، فمن ذا الذي يستطيع احتساب السنين حسب تقويم الألآم لهولاء القاصرات على حدّ تعبير جورجي آمادو؟

من أن نقول «لا»

من المفاهيم الخاطئة الشّائعة أن الأشخاص الناجحين يقولون «نعم» لكل شيء ! فالفرق بين الأشخاص الناجحين والأشخاص الناجحين جداً حسب رجل الأعمال الأمريكي الشهير وارن بافيت هو أن الناجحين جدا يقولون لا لكل شيء تقريبا. الذي يحدث أن كلمة «نعم» تتحوّل إلى العائق الأكبر لتقدم كل النّاجحين، إذ شيئا فشيئا يفقدون السيطرة على إدارة أمورهم، فينتهي بهم الأمر إلى خذل الجميع وخاصّة أنفسهم.

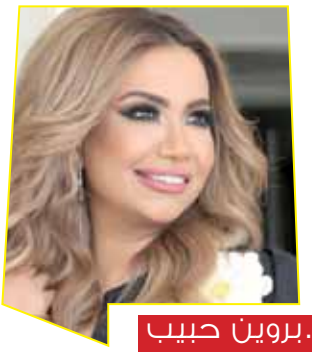

د.بروين حبيب

تقول القاعدة الذّهبية لتعليم «فن قول كلمة لا» أن أفضل إدارة في العالم لا يمكنها تلبية جميع المطالب التي تقدم لنا. وأن الشعور بالرضا عند تقديم خدمة معيّنة لأحدهم قد تتحوّل سريعا لانتكاسة نفسيّة إذا ما تقاطعت مباشرة مع خسائرنا على الصعيد الشخصي بسبب التأجيل، فكلما قلنا «نعم» تراجعت أولوياتنا، وتقدّمت أولويات الغير، وهذا ما يجعل شعورنا بالارهاق والتوتُّر يزيد، حتى يصبح نوعاً من الإحباط الملازم لنا.

مجرّد الانخراط في مشاريع جانبية، ومهام هامشية تستنزف وقتنا، تزداد احتمالية تشتتنا، وخف مـردودنـا الانتاجي بشكل أوتوماتيكي لا مفرّمنه.

كيف نقول «لا» إذن؟

وفـقـا لـلـبـاحـثـة في جامعة كورنيل فانيسا بونز الأستاذة في قسم الـسـلـوك التنظيمي، فـإن فهم صعوبة قول «لا» يجعلنا نتحرّر نوعا مـا مـن سطوة ال «نعم» التي تثقل كاهلنا وتسحب منّا حريتنا الشخصية شيئا فشيئا، كونها مرتبطة أساسا بحاجة اجتماعية لنبقى على اتصال بالآخرين، فنحن لا نريد أن يفكروا فينا بشكل سيء، ونبذل قصارى جهدنا للتحكم في الانطباع الجيِّد الذي نعطيه عن أنفسنا بالتورُّط في قبول طلباتهم.

إنّ نطق كلمة «لا» صعب جـداً، كون التفكير فيها مرتبطاً مباشرة بنظرة الآخرين إلينا وبتوقُّعاتهم نحونا، وقد يبدو الأمـر لنا مبنيّ على مدى ثقتهم فينا، ما يجعلنا نضعف عاطفيا أمامهم، ومجرّد التفكير في قول كلمة «لا» أمامهم يهجم علينا شعور بالذنب، والاحراج فنوافق.

همنغواي

شتاينبك

نظريا نُقْسِم أن لا يتكرّر هـذا الأمـر، ولكنّه محفور في الأعماق السحيقة لطفولتنا حين كُنّا نُقَايَض بـالحـب ورضـى الـوالـديـن ومغفرة الله مقابل انجاز أمور بسيطة، وهو ما جعل الأمر غاية في التّعقيد، كون المشكلة لا تتوقف عند الانزعاج والتوتُّر بل تتجاوزها إلى فقدان السيطرة تماما على إدارة كل أمور حياتنا.

تعلّمنا بونز أن تعلُّم كلمة «لا» تبدأ بإدراك محدودية وقتنا، وأن كل لحظة من ساعات عملنا – بعد شطب ساعات النّوم طبعا – لحظات ثمينة جدا لا تقدّر بثمن، وخسرانها أبديّ لأنّها لا تعوّض في الحقيقة مهما حاول الشخص فعل ذلك.

يمكننا إذن أن نرسم مربعا نقسمه إلى ساعات يومنا، وكل ساعة نقسِّمها إلى أربعة مربّعات إشارة إلى أربـاع الساعات التي نملكها، ثم نلوّن كل مربع باللون الأسود إذا ما أهدر بسبب كلمة "نعم"، ونترك المربعات البيضاء لكلمة "لا" ...بمجرّد انتهاء يومنا نكون قد حصلنا على النتيجة، وسيبدأ العدّ العكسي لتصحيح طريقتنا في التّعامل مع الآخرين واسترداد سلطتنا على أنفسنا.

ما علاقة كل هذا الكلام بالثقافة والأدب والكتابة والقراءة والفنون الابداعية؟

الحكاية ومـا فيها أن كل هـذا التقديم ضروري لنصل إلى حقيقة خطيرة "الوقت هو أيضا مادّة خام للأدب، والمعجزة السريّة للإبداع".

يصطدم كُتّاب اليوم بعقبة الوقت لتحقيق أحلامهم، فأغلبهم تقيّدهم وظائفهم في المدارس وفي مؤسسات أخرى لتأمين مورد رزقهم، كما يصطدمون بالتعب بعد يوم طويل من العمل،

تبقى لديهم عطلة نهاية الأسبوع ولكنّها غير كافية لكتابة عمل متكامل، ومتقن، فللكتابة مفاجآتها السيئة، حين لا يحضر الإلهام.

النصيحة التي يقدّمها كتّابٌ ذوو خبرة هي الجلوس يوميا في ساعة ثابتة أمام أوراقهم أو أجهزتهم ويبدأون بالكتابة، إذ ليس عليهم انتظار الإلهام، إنّها أفضل طريقة لاقتناص الوقت، وإلاّ فإنّه سيذهب بلا رجعة، وتذهب معه فرصٌ قد لن تتكرّر.

الكتابة لا تحب شركاء، إنها ترغم صاحبها على التّضحية بـأوقـات كثيرة يخصصها الآخرون للتسلية والسهر والتنزه والمتع الشخصية، وأي تراخٍ في هذه النّقطة سنعكس سلبا على الكاتبِ. كلمة "لا" هي الوحيدة المنقذة لعشّاق الكتابة، و"خلوة" مع ذلك الصّوت المنبعث من الدّاخل محرّضا على تحرير الصور المتزاحمة من معاقل المخيّلة.

يدّعي البعض أن الكُتّاب يتغذّون من حزنهم وأن ما قد يشعرون به من توتر وضغوط ستفيدهم، وهذا خطأ آخر شائع. إرهاق الكاتب وإتعابه ومصّ طاقته اعتداء صارخ على كل ما يملك من متاع لممارسة هوايته التي يتنفّس من خلالها، لنتذكّر أننا جميعا بحاجة إلى الاعتناء بأنفسنا، وللكاتب هذا الحق، لهذا لا داعي من الغضب منه إن قال لكم "لا" فهي لا تعني أبداً رفض حضوركم الظريف، أوالاستغناء عنكم، إنه فقط يحاول جمع شتات نفسه.

لنتذكّر الآن أن من يريد تحقيق النجاح عليه أن يقول "لا" بصوت عالٍ، دون أي شعور بالذنب، وعليه أن يعِيش حياة صارمة، وليس بالضرورة أن يسهر الليالي. يقول ستيفن كينغ أنه يكتب يوميا ست صفحات، في الغالب صباحا، ولا تنازل عن الرّقم ستة، فهو يخضع نفسه لبرنامج يومي يعرفه كل من يحيطون به، ولا يسمح لأيٍّ كان أن يفسده.

أمّـا هاروكي موراكامي فيستيقظ في الرّابعة صباحا، ليكتب لمدة خمس أو ست ساعات، ثم يخرج ليمارس رياضة المشي، إذ يركض عشرة كيلومترات أو يسبح ألفا وخمسمئة متر، ثم يأتي وقت القراءة مساء مع الاستماع للموسيقى، ثم النوم باكرا.

يؤكّد موراكامي على أهمية الحفاظ على التكرار لفترة طويلة، فكتابة رواية طويلة يشبه التدريب من أجل البقاء، ويحتاج لقوة بدنية وعقلية، وفترة صفاء ذهني قد تدوم سنة بعيداً عن أي ضجيج، حتى وإن كان ضجيج الأحبة.

الشاعر الأمريكي ويستن هيو أودن، الحائز على جائزة بولتزر العام 1948 يعتبر على نطاق واسع أحد أعظم شعراء القرن العشرين، أطلق العنان لعبقريته الإبداعية من روتينه اليومي، وقد كتب في العام 1958 "الروتين في الرّجل الذكي هو علامة على الطموح"، كما وصفت حياته ب "العسكرية" كونه كان مهوسا بالدقة في المواعيد، وضبط الوقت، وقد أخضع نفسه لجدول منظّم للقيام بأعماله اليومية، التي من بينها الكتابة طبعا. ومن بين مقولاته المؤثّرة: "أضمن طريقة لتنظيم الشّغف هي ضبط الوقت".

إرنست همنغواي، جون شتاينبيك، مايا أنجلو، سيمون دي بوفوار، هنري ميللر وآخرون من مشاهير الأدب يستيقظون باكرا، ويعملون حتى ينتصف النهار. يلتزمون بأنظمتهم الصارمة، ومن النّادر أن يكسِرُوها لسبب طارئ. سجلت لأغلبهم عادات غريبة تعوّد عليها أقرباؤهم وأصدقاؤهم، بعضهم لا يردُّ على الهاتف خلال فترة الكتابة، بعضهم لا يفتح الباب إذا قُرِع، والبعض الآخر يفرض برنامجه على من حوله حتى لا يحرم نفسه ويحرمهم من متعة اللقاءات المشتركة. يُذكر عن جين أوستن أنها تقدم العشاء لعائلتها بين الثالثة والرابعة والنصف بعد الظهر، لأن المساء مخصص للعب الورق وقراءة القصص والروايات بصوت عالٍ.

مارك توين كان ينسى تناوُل الغداء في وقته، حتى أصبح عادة لديه، وكانت العائلة لا تحسب حسابه على طاولة الغداء، ولا تناديه من خلوته إلاّ لأمر ضروري.

بقي الآن أن نسأل أنفسنا، هل يكفي أن نقول "لا" لنحقق ما نريد؟ هل يمكننا إنجاز أهم مشاريعنا بمجرّد التخلّص من سطوة المغريات التي تأكل وقتنا؟

ستيف جوبز يجيبنا هذه المرة "عليك أن تقول لا لمئات الأفكار الرّائعة التي تأتي في طريقك، لأنّه عليك أن تختار بعناية شديدة، نعم قد تخسر مبتكريها ومن بينهم بعض الأصدقاء بسبب ذلك، لكن الابتكار يقول لا لألف شيء".

«لا» كلمة قوية جدا، تدفعنا نحو الأمام، وهي أكثر فاعلية في مشاريعنا. بل إنّها في الغالب تضع حياتنا على مسار جديد، يضيف جوبز ويختم قائلا: «بمجرّد أن نبدأ في استخدام هذه الكلمة بانتظام، ترتفع ثقتنا بأنفسنا بشكل كبير». كان سيّد «اللاءات» في حياته القصيرة، وكان منجزه بعظمة لا يمكن اختصارها.

سلمان زيمان .. عـامٌ علـــى الـرحيـل

محمد المحفوظ

لا يمكن اختزال تجربة غنائية بالغة الأهمية بحجم المكانة التي بلغتها تجربة الراحل سلمان زيمان بالمغنيّ لأني أرى أنّ تجربته الثرية لا نظير لها على المستوى الخليجيّ. أما على المستوى العربيّ فلا نكاد نجد إلاّ قلة تعدّ على أصابع اليد الواحدة كتجربة مارسيل خليفة. وكلا التجربتين لم يقيض لهما من يدرسهما بما تستحقان بالرغم مما وصلتا اليه من تميّز في تاريخ الغناء العربيّ .

إنّ سلمان زيمان ظاهرة غنائية فريدة ربما لا تتكرر إلا بعد سنوات قد تطول. وإذا كان البعض يرى أننا قد نحتاج إلى جيل كامل لنجد شبيهاً لتجربة مارسيل خليفة، فأعتقد أن الأمر ذاته ينطبق على ذات التجربة التي حملتها سلمان زيمان. أمّا حجم الخسارة في رحيل هذا الفنان فإنّه مضاعف لأننا نعيش (عصر التفاهة) اي الزمن الذي اكتسحته الرداءة على كافة الاصعدة والموسيقى في صميمها . ثم انّ الخسارة بفقده اشمل واكبر من المحيط الاقليميّ لانه كفنان ملتزم ببساطة انتصر لكافة القضايا الإنسانية .

وإذا جاز لنا القول إن ما قام به زيمان من نقلة في الغناء العربيّ مثلّ عملية تحديث للموسيقى الخليجية ونقلها من إطارها الإقليميّ إلى العربيّ، وبالتالي فإنه يعدّ رائداً للحداثة الموسيقية، بل مدرسة قائمة بذاتها لا يمكن مقارنتها بالتجارب الأخرى .

إن سلمان زيمان لم يكن صوتاً جميلاً فحسب، لكنه أسهم في تشكيل ذاكرة جيله والجيل الذي بعده. لم يعرف سلمان الغرور الذي استشرى في نفوس الكثيرين ممن هم اقلّ منه قيمة فنية والذي يثير الإعجاب به أنه كان فناناً عابرا للهويات. شخصياً تعرفت على عالم سلمان الغنائي منذ بداية انطلاقته الفنية في عقد السبعينات، وأسرتني أغلب ما ابدع من أغنيات لتكريسها قضية الإنسان بصرف النظر عن انتماءاته. كما أن انحيازنا لسلمان الفنان والإنسان لكونه حمل على عاتقه رسالة نبيلة وأحببناه اكثر عندما قرأنا سيرته الإنسانية. ولأنه مناضل من طراز استثنائيّ.

لم يسقط سلمان في فخ الابتذال والسطحية كما حدث لكثيرين قبله وحتى من جاؤوا بعده. لم أقابل هذا الفنان الراقيّ في حياتي لكنني شعرت أنه قريب منيّ كصديق. واذا كان الغناء – كما عبّر احدهم مرة – اصبح هوية الجماهير العربية من المحيط الى الخليج فإنّ المحزن انّ هويتنا دخلت مرحلة الشتات والضياع والمؤسف بدرجة اكثر فداحة هو تكريس النمط التجاري منه بما يعني انّ الجماهير باتت تقف على ارض رخوة .

إنّ السؤال الذي بات يتردد على كل لسان كيف لهذا الفن الجميل الذي يحمل نبض الجماهير واوجاعهم وهمومهم يسقط في هوة الابتذال؟ طبعا لسنا في وارد الوقوف على الاسباب لكن يمكن الاشارة الى انّ الفضائيات اسهمت بنصيب الأكبر. وبقي أن نقول إنّ مثل هذا الفنان المبدع ستبقى ذاكره خالدة لا تقبل المحو او النسيان وسيبقى في الوجدان إلى الأبد.

الفنان محمد المرباطي: عملية البحث والمعرفة الموسيقية لا تنتهي

سوسن حسن

خلال عدة فعاليات ساهمتُ في تنظيمها عندما كنت أعمل في المركز الفرنسي في البحرين، التقيت بفنانين لفت ابداعهم نظري، ومن ضمنهم الفنان الشاب محمد المرباطي. تساءلت عن سر شغفه وهوسه بالموسيقى. ليس لأنني مستمعة جيدة فشلت في دروس الصولفيج وحسب، بل كذلك لنجاحه خلال فترة وجيزة في تأليف مقطوعات موسيقية راقية ومحاكاة السامع بأنغام موسيقاه.

لم نكن نريد التوقف عن الانتشاء بالموسيقى خلال آخر أمسية موسيقية جمعتنا به والفنان عبدالله الصفار، عندما تقدمت موظفة الجهة المسؤولة لتذكر محمد بأنه لم يتبق لهم سوى مقطوعة موسيقية واحدة قبل دعوة المدعوين على العشاء. استمعنا الى آخر مقطوعة في انسجام تام مع عالم محمد وعبدالله الموسيقي، ثم توقف العزف وطالبنا بالمزيد، فكانت لنا تلك الاستجابة بألبوم جديد، أطلق عليه محمد المرباطي عنوان "يحدث الآن"، وخضنا على شرفه الحوار الآتي:

حدثنا عن علاقتك مع الموسيقى. كيف بدأت و كيف تطورت؟

العلاقة بدأت منذ الصغر. أذكر جيداً عندما كنت في الثامنة أو التاسعة من عمري، كلما تواجدت في مكان، تكون الموسيقى سبّاقة في جذبي أو لفت انتباهي. كنت أدندن ما أسمعه. يبقى أثر الصوت في أذني حتى وإن ابتعدت عن المكان. أتذكر أيضاً عندما كنت أتنزه مع عائلتي وعيني تلتقط آلة موسيقية، أتوجه إليها مباشرة، أقوم بلمسها ومحاولة اكتشاف الأصوات التي تخرج منها. أتذكر جيداً الأسئلة التي كانت تدور في ذهني، تلك الأسئلة الطفولية العفوية: لماذا يحتوي الجيتار على ستة أوتار؟!. لماذا توجد ثلاث دواسات أسفل آلة البيانو؟! أتذكر عندما يقرر أبي التنزه في أحد المحال أو المجمعات التجارية، دائماً كنت أتساءل وأتمنى أن يكون البيانو موجوداً في هذا المحل. يحدث أن تخطر على بالي جملة وأتفاجئ بنفسي إن قمت باستذكرها وتكرارها.. تبقى في ذهني، فأقوم بعزفها في اليوم التالي.

زاد تعلقي أكثر فأكثر، فقررت في الثانية عشر من عمري، بعدما وصل التعلق ذروته، أن أشارك أسرتي قرار شراء بيانو أو «أورج». في البداية رفضوا، لكن بعد إلحاح شديد وبكاء، وافقوا على شراء «أورج» صغير. أذكر بأن أعداد المفاتيح كانت قليلة ولم تتجاوز ال 32 مفتاحاً، لكنني كنت سعيداً بوجوده في الغرفة. بالإضافة الى ذلك، كنت مستمعاً جيداً وأستمع بشكل كبير إلى الأغنيات التي تذاع عبر الراديو، وكنت أستاء من كثرة الحديث وقلة الموسيقى، وأحرص على شراء كاسيتات فارغة من البقالة لتسجيل ما يذاع على الراديو.

تطورت هذه العلاقة أكثر

ما زلت أذكر تخيّل الآلات الموسيقية و القيام بدندنة الأنغام، حيث كل آلة تقول جملة مختلفة عن الأخرى ثم القيام بتسجيل كل جملة أتخيلها، على شكل طبقات، صوت فوق صوت. كانت الإمكانيات في التسجيل متواضعة جداً، ومع توفر الانترنت في المكتبات أو محال الحاسوب، كنت أذهب هناك وأبحث عن كل مايتعلق بالموسيقى لكثرة الأسئلة في ذهني.

أخذت علاقتي مع الموسيقى منحى أكثر جدية لدى دخولي الجامعة، وكان للمؤلف الموسيقي محمد حداد أثر كبير في معرفتي وتذوقي ونضجي يوماً بعد يوم، ليس في الموسيقى و حسب، و إنما في التعرف على حصة كبيرة من الفنون الأخرى كذلك. أعتبره الأب الروحي لي في الحقيقة. أتذكر أيضاً اعتمادي على نفسي في البحث والقراءة حتى الآن و ان جئنا للحقيقة، أعرف أن عملية البحث والمعرفة الموسيقية هذه لن تنتهي أبداً، وأنني سأظل أتعلم و أتمرن.

ألبوم «الوضع الآن» هو آخر إصدار فني لك. ماهي فكرة هذا الألبوم ؟

مشروع «الوضع الآن» هو نتاج لتجربة نفسية شخصية مع جائحة كوفيد 19. وهو أيضاً مشروع تخرجي من جامعة البحرين بدرجة بكالوريوس تخصص الإعلام (الإعلام الرقمي)، وهو عبارة عن ألبوم قصير يتضمن ثلاث مقطوعات موسيقية. و هي محاكاة موسيقية لانطباعات شخصية عن الوضع الذي يشهده العالم بسبب فيروس كوفيد 19 ومدى تأثيره النفسي على الإنسان. أستطيع

القول بأن الألبوم نتاج لتراكمات نفسية مرتبطة بالخوف، الفقد، العزلة. مراقبتي لما يحدث من حولي، مراقبتي لإنفعالات وانطباعات الأطفال العفوية التلقائية المضحكة والحزينة في ذات الوقت في محيط الأسرة والأصدقاء.

هذا الألبوم هو انعكاس كذلك لإنعزالي مدة طويلة من الوقت في غرفتي أيام الحجر،أصوات الأخبار في التلفاز، الأخبار في محيط العائلة والأصدقاء. هو استذكار لخبر فقد عزيز أو قريب لي بشكل متتال، و أتذكر نافذة غرفتي ومراقبتي لشروق الشمس منتظراً ذلك الأمل في الخروج من هذه الجائحة. كل هذه المشاهد كانت دافعاً كبيراً لهذا النتاج. تُرجم ذلك من خلال ورشة تقاطعت فيها الموسيقى مع الرؤية البصرية بالتعاون مع الفنان التشكيلي علي حسين ميرزا ليقوم الفنان حسين سلمان بتوثيق هذه اللحظة بالصورة.

لماذا اخترت هذه العناوين للمقاطع الموسيقية: «يحدث الآن»، «طفولة»، «أمل» ؟

عنوان «يحدث الآن» يعكس ترجمة لمجموعة من المشاعر المختلطة بين الخوف، الغضب، الإنتظار، الأمل، الوضع المبهم. أما عن العنوان «طفولة» فهو محاكاة لانطباعات ستة أطفال عن الجائحة، أسئلتهم العفوية، عزلتهم، خوفهم. «أمل» هي الترياق، يد الله التي تمسح حزن الناس، الضوء الذي كنت أراه في نهاية الطريق.

في بداية المقطع «يحدث الآن»، نسمع أصواتاً مختلفة. إلى ماذا ترمز الضوضاء المصاحبة للموسيقى؟

نعم. هناك جانب فني وجانب علمي في توظيفي لهذه الضوضاء، إنها آلة الكمان ونغماتها المتحشرجة التي تجسد الفيروس نفسه في المقطوعات الثلاثة؛ فهي الآلة المناسبة من حيث امتيازها بتعدد التعبيرات في تقنيات العزف وتجسيد الأبعاد النفسية الناتجة عن مراحل تكون الفيروس في الجسم. وجاء ذلك من خلال بحثي وقراءتي لمقالات علمية في موقع الBBC متعلقة بفيروس كوفيد-19.

لماذا الجمع بين الموسيقى والفن التشكيلي، و ما هي دلالة اللوحة الفنية المعروضة في نهاية الألبوم ؟

الفن التشكيلي بالنسبة لي هو القراءة الأخرى أو التأويل البصري الأكثر ملائمة للموسيقى.

حيث يفتح أفق أوسع في ترجمة الفكرة الموسيقية بصرياً، بالنسبة لدلالة اللوحة الفنية الموجزة فهي نتاج لحالة تقمص الرسام مع حالة كل مقطوعة ويمكننا القول بأنها تعبيرات بشرية انفعالية ناتجة ومتزامنة مع انفعالات المقطوعات الموسيقية.

في رأيك، هل الموسيقى محصلة مجموعة من الفنون؟

نعم، أعتقد بأن الموسيقى بإمكانها أن تحاكي جميع الفنون، فالموسيقى غنيّة بالأدوات والأساليب والألوان التعبيرية التي تؤهلها لتتقاطع مع الفنون الأخرى، كالشعر والسينما والفنون التشكيلية وغيرها.. يمكنني القول أيضاً بأن مساحة التأويل والحرية الإبداعية التي توفرها الموسيقى أكبر بكثير من الفنون الأخرى.

تعودنا على أن تصاحبنا الموسيقى في ساعاتنا اليومية. ما هو بالنسبة لك يوم من دون موسيقى؟

بعيداً عن المبالغة، أختنق أحياناً. الموسيقى جزء مهم في يومي. لا يخلو يومي من أي شيء يتعلق بالموسيقى إن كان استماعاً أو قراءة أو عملاً أو تمريناً. ولكن أحياناً أحتاج للصمت؛ وخاصة بعد مدة من العمل على المشاريع الموسيقية أو تذوق الأعمال الفنية أو القراءة. أعتقد بأن الصمت مهم لأذن وذهن الفنان أو الموسيقي.

في النهاية، ما هي الرسالة التي تريد إيصالها من خلال هذا العمل الفني؟ الى من تدين بالشكر ؟

تم ابتكار هذه الفكرة إيماناً مني في أن الموسيقى قادرة على ترجمة الإنفعالات النفسية الشخصية الناتجة عن هذه الجائحة. أشكر جميع من ساهم في هذا المشروع. أشكر الفنان علي حسين ميرزا على إيمانه بالفكرة.. أشكر صديقي حسين وعدسته التي وثّقت هذه الحالة... أشكر الدكتورة أماني الحلواجي على توفيرها المساحة الإبداعية والإبتكارية لي كطالب جامعي. أشكر الأطفال المشاركين وعفويتهم في هذا المشروع... أشكر أولياء أمورهم على إيمانهم وثقتهم في هذه التجربة.

التقدمي

التقدمي العدد 168 ـ نوفمبر 2021 السنة التاسعة عشر SDPA 499

رئيس التحرير: د. حسن مدن ـ مدير التحرير : فاضل الحليبي ـ سكرتير التحرير: عيسى الدرازي

أحاديث بسيطة وتافهة ومفتعلة

شعر: بتول حميد

نحن أغاني مكسورة
تتبدى للعابرين نغماً يناغي ملل الطرقات
وللآبهين قصيدة خام
لرجل لم يفتعل الكلام
ووصّموه بالتأتأة

***

أريد قلباً واحداً يا الله
واحد فقط..
أوشوشه بهشاشتي
أقول بملء فمي مُتعبة ولا يجرحني الكلام..
لا تنفرني شفقة النظرة ولا يمحوني كذب الابتسام

***

سأرسل لك نكتة سمجة
أو كلمة عابرة لم تخضع أمام خاصية التصحيح التلقائي
صورة لفستانٍ صيفي يعجبني
اقتراح لفيلم لجولييت بينوش
رابط أغنية هابطة تدندن في رأسي
وغلاف كتاب لم أبدأ في مصافحته..
سأشتمك لأني لم أسمع رأيك في قصة شعري

وأتذمر مطولاً من حرارة الطقس وبطء باقة الانترنت
جودة البن الرديئة وصداع الجيوب الأنفية..
سأحكي لك عن رغبتي في امتهان الصبر عبر تعلم الكروشيه
سأبالغ في افتتاني بالكعكة التي خبزتها مؤخراً
لون طلاء أظافري الجديد
عطر المسك والباتشولي..
سأتحدث مطولاً وتصغي لي بعناية
أحاديث بسيطة وتافهة ومفتعلة
يجفل خلفها شوقي لنبرتك

***

فلسفتي حزينة ووجهي سعيد..؟
عينايّ واسعتان وقلبي ضيق..؟
ضيق ولا أملكُ.. إلا
أن أوصده بابتسامة مُبتذَلة
تحرمني من الردود المناسبة في سياق الحدث!

***

ولا يضجرك مني طويل صمتي
لولاه لفاض الكلام على جسر الدموع..

المواد التي تحمل أسماء كتابها لا تعبر بالضرورة عن رأي المنبر التقدمي ص. ب: 21461 ت: 17780007 Altaqadomi.bh@gmail.com